كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

وباء الكوليرا في مصر عام ١٩٤٧م والجهود المحلية والدولية في مكافحته

إعداد

د/ صلاح السيد عبد العال علام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ
فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بأسيوط

(العدد الواحد والثلاثون – الجزء الثاني ٢٠١٢م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد :

يتناول هذا البحث جزءًا مهمًا من تاريخ الأمراض والأوبئة في القطر المصري في النصف الأول من القرن العشرين ، ألا وهو وباء "الكوليرا" " الهواء الأصفر" عام ١٩٤٧م ، وأهم ما يميز هذا الوباء عن الأوبئة التي سبقته أنه الوباء الوحيد الذي دار حوله جدل كبير عن مصدر العدوى به ، وتضاربت آراء الأطراف المعنية بهذا الموضوع سواء في داخل مصر أو خارجها حول مصدره ، ووجهت اتهامات صريحة من قبل بعض الأطباء المصريين والمتخصصين الأجانب إلى السلطات البريطانية في مصر عن مسئوليتها عن نقل هذا الوباء إلى القطر المصري عن طريق الجنود البريطانيين الذين تم نقلهم من الهند ، والتي انتشرت فيها الكوليرا آنذاك ، ولم يخرج تصريح رسمي من الحكومة المصرية عن مصدر هذا الوباء مثلما حدث في الأوبئة السابقة ، بل أخذت المجاملات طريقها في إنهاء هذه المسألة على وجه يحفظ فيه ماء الوجه للحكومة المصرية أمام الرأي العام المصري ، وأن لا يوجه للسلطات البريطانية في مصر أي نقد أو لوم على موقفها من تلك المسألة .

وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد وخمسة فصول ، أما التمهيد فقد تناول تاريخ وباء الكوليرا في القطر المصري قبل عام ١٩٤٧م ، وعلاقة الحج التاريخية بالكوليرا في تلك الفترة ونظرًا لقلة المعلومات عن الأوبئة الخمسة الأولى ، فقد تناول البحث ببعض التفصيل الوباء السادس عام ١٨٦٥م ، السابع عام ١٨٨٣م ، الثامن عام ١٨٩٥ ، التاسع عام ١٩٠٢م.

أما الفصل الأول ، فقد تناول الحديث عن مصدر الوباء ومسئولية السلطات البريطانية في انتشاره ، بداية من طلب الوفد المصري في أكثر من مناسبة تعديل بعض مواد المعاهدة الصحية الدولية للملاحة الجوية ، والمناورات التي تمت لعدم تمكين الوفد المصري من الوصول لغايته ، ثم تناول الفصل مسألة انعدام الرقابة على الوحدات البريطانية القادمة من الهند ، ثم السبب المباشر في انتشار الوباء في مصر وذلك بظهور الوباء بشكل مخيف في الهند في منتصف أغسطس عام ١٩٤٧م ، وما صاحب ذلك من جلاء الجنود البريطانيين عن الهند في ذلك الوقت ونزوحهم إلى مصر تمهيدًا لترحيلهم إلى بريطانيا ، فأصبحت منطقة القناة مهددة بانتشار الوباء بها نظرًا لوجود القوات البريطانية القادمة من مناطق موبوءة .

أما الفصل الثاني ، فقد تحدث عن سير الوباء وانتشاره في الأقاليم والمدن ، من خلال عرض لمنشأ الوباء وعوامل انتشاره ، ثم سير الوباء في المدن والأقاليم ، وتتبع الحالة حتى وصل الوباء إلى ذروته في أواخر أكتوبر ١٩٤٧م من خلال الإحصائيات المبينة في الفصل ، والتي بلغت ثلاث إحصائيات شملت كل إحصائية ما يقرب من شهر أو أربعة أسابيع في الفترة من ١٩٤٧/٩/٢٣ وحتى ١٩٤٧/١٢/٣١م ، وقد غلب على هذه الإحصائيات التحليل الدقيق للوصول إلى نتائج إيجابية عن سير الوباء في المدن والأقاليم .

أما الفصل الثالث ، فقد عرض لأهم وأصعب مسألة في البحث ، ألا وهي جهود الحكومة المصرية في مكافحة الوباء ، فقد تناول البحث التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمكافحة الوباء وذلك من خلال التشريعات والقيود القانونية التي فرضتها في تلك الفترة ، والاعتمادات المالية وتكاليف المكافحة ، ثم الإجراءات الخاصة من إنشاء المعازل ، وإنشاء مراكز للتطعيم على مستوى القطر المصري كله ، ثم التدابير والإجراءات العامة سواء كانت إدارية أم وقائية من خلال فرض القيود على السفر والملاحة النهرية ، وتأجيل الدراسة في المدارس والجامعات

وغلق المحاكم والأسواق العامة ، ثم تناول الفصل ـ أيضًا ـ المشاريع المقترحة والمقدمة من بعض الأطباء والمتخصصين والتي لم تعن بها الحكومة ولم تولها الاهتمام الكافي ، وأوجه النقد التي وجهت للحكومة لتقصيرها في أداء واجبها على الوجه الأكمل تجاه مكافحة الوباء .

أما الفصل الرابع ، فقد تحدث عن التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الدول الأجنبية والعربية لمكافحة الوباء وعدم تسربه إليها ، وقد اتخذت هذه الدول عدة تدابير واحتياطات منها فرض قيود على سفر القادمين إليها من مصر وحظر استيراد البضائع المصرية ، ووقف رحلات الطيران من مصر وإليها ، وتناول الفصل ـ أيضًا ـ إعلان نظافة القطر المصري ورفع قيود الحجر الصحي عن الصادرات والبضائع المصرية ، وأخيرًا تناول علاقة وباء الكوليرا بموسم حج عام ١٣٦٦هـ_١٩٤٧م والإجراءات التي اتخذت لمنع تسرب الوباء إلى الأراضي الحجازية .

أما الفصل الخامس والأخير ، فقد تناول مساهمة الهيئات الدولية والمحلية في مكافحة وباء الكوليرا سواء كانت هذه المساهمات عن طريق البعثات الطبية الدولية أو إرسال أجانب متخصصين في هذا المجال ، وإرسال كميات من الأمصال والأدوية والمهمات الطبية سواء عن طريق الإهداء أو الشراء بسعر مخفض . ثم تناول الفصل المساهمة المحلية في مكافحة الوباء . وقد تمثلت في المشاركة الفاعلة في أعمال المكافحة وذلك من خلال الهيئات والمؤسسات الخيرية مثل جمعية مبرة محمد علي ، وجمعية الهلال الأحمر ، ثم التبرعات وإعانة منكوبي الكوليرا ، وذلك من خلال إنشاء لجان فرعية لتلقي التبرعات وتوزيعها على أسر المنكوبين توزيعًا عادلاً .

ثم تلي ذلك خاتمة تناولت أهم ما قدمه هذا البحث من نتائج ، ثم بعض الملاحق الخاصة بالدراسة ، ثم مصادر الدراسة وفهرس الموضوعات.

ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها البحث وثائق وزارة الخارجية والتي

زاد عدد ملفاتها التي استخدمت في البحث عن عشرة ملفات خاصة بوباء الكوليرا عام ١٩٤٧م ، قدمت مادة علمية ثرية أثرت هذا البحث ودعمته ، بالإضافة إلى وثائق وملفات مجلس الوزراء وجلسات مجلس الوزراء ووزارة الشئون الاجتماعية وبلدية الإسكندرية ؛ ولكن يرجع الفضل في اكتشاف هذا البحث وظهوره بهذا الشكل واكتماله على الصورة التي هو عليها إلى الدوريات المصرية سواء المجلات أو الصحف اليومية ، والتي تضمنت أحداث وتفاصيل عن هذا الموضوع بصورة تدعو إلى الإعجاب من كثرة المادة العلمية وتوفرها ، فلا تكاد تخلو صحيفة أو مجلة مهما كانت ميولها ـ من خبر أو مقال عن الوباء طوال فترة وجوده في مصر ـ ولا يخلو يومُ طوال الثلاثة أشهر التي مكث فيها الوباء دون أن تجد في كل الصحف مقالاً أو أكثر عنه ، وأخص بالذكر جريدة الأهرام ، والبلاغ ، والبصير ، والكتلة ، ومجلة الصعيد الأقصى ، ولا ننسى بجانب هذين المصدرين المهمين أن نشير إلى الأبحاث الطبية التي كانت تصدرها المجلة الطبية المصرية وخصوصًا أعدادها في أشهر أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٤٧م ، تلك الأبحاث التي نشرها الأطباء المتخصصون في مجال الأوبئة وشئون الحجر الصحي .

واعتقد أن هذا الموضوع لم يتم تناوله بصورة مستقلة ومركزة على تلك الصورة التي قدمت .

وأخيرًا فهذا جهدي وهو جهد المقل ؛ فإن أكن قد وفقت فذلك فضل من الله ومنّة ، وإن تكن الثانية فمني ومن الشيطان ، والله منه براء .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،

التمهيد

تاريخ الكوليرا في مصر قبل عام ١٩٤٧م

وفدت الكوليرا (*) على مصر أول مرة عام ١٨٣١م ، ومنذ ذلك التاريخ أصيبت البلاد بأوبئة ذلك المرض تسع مرات ، وكان ذلك في سني ١٨٣١، ١٨٣٤ ، ١٨٤٨ ،١٨٥٠، ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ ، ١٨٨٣ ، ١٨٩٥م . وكان آخر تلك الأوبئة في عام ١٩٠٢م ، وقد مرَّ بعدها ٤٥ عامًا لم يحدث أثناءها غير إصابات فردية أثناء الحرب العالمية الأولى . (١)

(*) الكوليرا هي اسم يطلق على الوباء الآسيوي أو الهندي ، وهي أحق الأمراض بان تسمى " مرض القذارة " أو بلغة العامة من أهل الصين " ميتة الكلاب" أو "موريديتشي " ، وهي مرض سريع العدوى يعرف عند الأناميين باسم " توتا" ، وعند الهند . وعنهم أخذها الأطباء العرب . باسم " الهيضة " ، وعند أطباء الصين باسم " هولون " ، وعند بعض الأعراب باسم " الدوبيا " ، وعند بعض العامة في مصر باسم " الشوطة" أو " ضربة الدم " ، ويزعم البعض أن لفظة " كوليرا" منحوتة من كولر Choler اليونانية ومعناها المرارة ، وهي مكان من الجسم وجدت فيه جرثومة الوباء مختفية عند الحامل لها ، كذلك يسمى بالوباء الأصفر أو الهواء الأصفر لما استقر عليه الإجماع من أنه مرض يصدر عن وطن الجنس الأصفر وهي بلاد الصين وبورما والهند الصينية ، والهند وسيام واليابان ، وهو مرض تحدثه جرثومة ميكروب يعرف في الطب باسم " باسيل كوخ " أو الباسيل الواوي "Comme bacilas " وذلك لأن الذي اكتشف هذه الجرثومة هو الأستاذ الألماني " روبرت كوخ " "Robert Koch " في أبحاثه التي أجراها هو ومساعده "جافكي""Gavki" بثغر الإسكندرية لما حضرا على رأس بعثة ألمانية عام ١٨٨٢م ، وأما تسميته بالواوي فذلك لأن حجمه يبلغ من ٢ . ٣ من الألف من المليمتر ، ويرى تحت المجهر ملتويًا مثل الواو ، أو الضمة . (عباس فضلي ، الكوليرا ، نشأتها ، طرق الوقاية ، علاجها ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، ١٩٤٧م ، ص ٥) .

(١) عبد الواحد الوكيل ، تاريخ الكوليرا في مصر ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الحادية والعشرون العدد الخامس ، ١٩٣٨ م ، ص ٥٦٦ ، محمد خليل عبد الخالق ، وباء الكوليرا في مصر عام ١٩٤٧م ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ١١

لم تتوفر المعلومات الدقيقة عن الأوبئة الخمسة الأولى ما عدا بعض إحصاءات تدل على سعة انتشار ذلك المرض الخبيث ومقدار فتكه بالسكان ، ففي عام ١٨٣١م وصلت عدوى الهيضة إلى مصر من مكة المكرمة التي ظهر فيها الوباء لأول مرة في نفس ذلك العام ، وهناك قضي على نصف عدد الحجاج ، أما في مصر فبدأ ظهور الوباء في أغسطس محمولاً ولا شك مع الحجاج العائدين فقضي على مائة وخمسين ألف نسمة . أي نحو ٦% من سكان القطر آنذاك . منهم ٣٦٠٠ في القاهرة وحدها . [١]

وكان قد صح العزم في بداية عام ١٨٣١م ، أي قبل وصول الكوليرا على إيجاد نظام الكورنتينا في مصر يشمل كذلك سوريا وكريت لوقاية تلك البلاد من الوافدات الوبائية أسوة بما اتبع من قبل في أوروبا ، فدعا " محمد علي " قناصل الدول الأوروبية المقيمين بالإسكندرية لإنشاء ذلك النظام ، فلما اندلعت شرارة الكوليرا في البلاد أصدر هؤلاء القناصل في جلسة عقدوها في أكتوبر ١٨٣١م ، قراراً بإنشاء مجلس صحي من أنفسهم يهيمن على الأمور الصحية البحرية ، على أن ينتخب من بينهم لجنة قنصلية تشرف على إنشاء محاجر لعزل المرضى والمشتبه فيهم وغير ذلك من المنشآت على أن يكون أعضاؤها جميعًا من الأوروبيين ، وأنشئ بالفعل محجر الإسكندرية في ٢٦ أبريل ١٨٣٢م ، ومكاتب للصحة في دمياط ورشيد والعريش الواقعة على الحدود بين مصر وسوريا . [٢]

أما وباء عام ١٨٣٤م، الذي ظهر في سبتمبر فقد قضى على عددٍ مماثلٍ لضحايا الوباء في المرة الأولى ، ولا شك أن الأوبئة التي حدثت بمصر في أعوام

---

(١) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٦٦ ، محمد خليل عبد الخالق ، مصدر سابق ، ص ٥١٢ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٦٨ .

١٨٤٨م (أغسطس)، ١٨٥٠م (يوليه)، ١٨٥٥م (يوليه) لم تكن أقل أو أخف وطأة من سابقها . [١]

الوباء السادس عام ١٨٦٥م :

زار هذا الوباء البلاد كالأول بعد حدوث انتشار مخيف للوباء بين الحجاج حيث قضى على ثلاثين ألف حاج في أوائل شهر مايو من تلك السنة ، ولما كان يوم ١٩ مايو وصلت إلى ميناء السويس أول باخرة للحجاج المصريين وغير المصريين وهي الباخرة " سيدني" ، وقد حدثت عليها بعض الإصابات ولكن قبطانها كتم ذلك عن السلطات الصحية ليفرغ حمولته من الحجاج ، ولم تستطع السلطات لهذا السبب استيفاء شروط العزل كما يجب لوقاية البلاد ، ثم نقل الحجاج العائدون لبلادهم غير المصريين بالسكة الحديد من السويس إلى الإسكندرية حيث وضعوا في محجر القباري انتظارًا لنقلهم على البواخر إلى مواطنهم في تركيا والجزائر ومراكش وكان عددهم خمسة عشر ألف حاج ، وفي الإسكندرية سرعان ما تسربت العدوى من بين هؤلاء الحجاج إلى المصريين المجاورين للحجر الذين كانوا يحتفون كعادتهم كل عام بمقدم الحجاج وسفرهم إلى بلادهم .[٢]

وقد ظهرت الإصابة الأولى في الإسكندرية في ٢ يونيه ، ثم توالت الإصابات في الأسبوع التالي ، ثم انتشر الوباء في القاهرة في ١٧ يونيه ، وفي ٢٠ يونيه عم أنحاء الوجه البحري كله ، وما هي إلا أيام حتى شمل أنحاء الوجه

---

(١) أحمد الحلواني ، أثر العوامل الجوية في انتشار وباء الكوليرا ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧ ، ص ٥٠٦ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٢٦ ، ص ٣ ، ٥ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٦٩ ، محمد خليل عبد الخالق ، مصدر سابق ، ص ٤١٤ .

القبلي وخاصة مديريات أسيوط وجرجا وقنا ، وقدر عدد الذين قضت عليهم الكوليرا في مصر في تلك السنة حوالي ٦١.١٨٩ من السكان في أقل من ثلاثة أشهر ، منهم ٦١٠٤ شخص في القاهرة و ٤٠٠ في الإسكندرية و٢٣٧٤ في دمياط ، ثم أخذ الوباء بعد ذلك في الهبوط السريع في شهر سبتمبر واختفى نهائيًا في نهاية ذلك الشهر [١].

الوباء السابع عام ١٨٨٣م :

بدأ هذا الوباء في مولد الشيخ أبو المعاطي[*] بدمياط في ٢٢ يونيه ، وفي ٢٧ يونيه ظهرت حالات في بورسعيد ، وفي ٢ يوليه في المنصورة وسمنود والإسكندرية ، وفي ١٥ يوليه وصل الوباء إلى القاهرة وشمل الوجه البحري ، ثم انتقل إلى الوجه القبلي حيث اكتشف في قنا يوم ٣ أغسطس ، وفي ٢٠ سبتمبر تقلص الوباء ، ولم يبق إلا حالات فردية في إسنا والإسكندرية استمرت حتى آخر العام حين اختفى الوباء تمامًا ، ويشترك هذا الوباء مع وباء عام ١٩٤٧م في أنه لا شأن لهما بموسم الحج إذ أن هذا التاريخ موافق في الشهور العربية شهر شعبان ، وفي هذا الوباء توفى في الوجه البحري ٣٦.٢٠٠ شخص ، وفي الوجه

---

(١) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٦٩ ، محمد خليل عبد الخالق ، الرطوبة الجوية والموجة الأولى لوباء الكوليرا في مصر عام ١٩٤٧م ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الثاني عشر ، ديسمبر ١٩٤٧م ، ص ٥٢٧ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٢٨م ، ص ٥ .

(*) الشيخ أبو المعاطي هو أحد الأولياء الصالحين ويعرف باسم فاتح ابن عثمان الأسمر التكروري قدم من مراكش إلي دمياط في عام ٦٨٢هـ ،وكان من المتصوفة محباً وفاعلاً له ، ولقب بأبي المعاطي لكثرة عطاياه وبركاته توفي عام ٦٩٥هـ ،وكان يحتفل بمولده في ليلة النصف من شعبان في كل عام (مجلة آخر ساعة ٢٤/ ٧ / ٢٠١٢م)

القبلي ١٢.١٧٩ شخص وحوالي ٧٨٩٣ شخص في القاهرة فيكون الإجمالي ٥٦.٢٧٢ شخصًا [١].

أما مصدر ذلك الوباء فقد اختلف فيه رجال الصحة مصريون وأجانب اختلافًا كبيرًا ، وظهرت حينذاك نظريتان ، الأولى نظرية رجال الصحة العمومية وهي أن العدوى وصلت مصر في ديسمبر ١٨٨٢م ، مع الحجاج العائدين من الحجاز ، ولكنها وجدت في مصر موسمًا غير ملائم وهو الشتاء ، فظلت بشكل إصابات فردية مجهولة إلى أن كان الموسم الملائم لها وهو شهور صيف عام ١٨٨٣م، أما أصحاب النظرية الأخرى وهم رجال مصلحة الكورنتينات فيقررون أن العدوى دخلت مصر من دمياط ومجاورتها عام ١٨٨٣م ، واردة من الهند ، وليس عن طريق الحج في أواخر العام السابق [٢] على أن أبرز ما تميز به هذا الوباء هو اكتشاف العالم الألماني " روبرت كوخ "[*] ومساعده " جافكي " لميكروب الكوليرا بين

(١) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧٠ ، محمد عبد الحميد جوهر ، تشخيص الكوليرا ولقاحها وطريقة استعماله وقيمته الوقائية ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٤٤٠ . أحمد الحلواني ، مصدر سابق ، ص ٥١٤ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧١ ، محمد عبد الحميد جوهر ، مصدر سابق ، ص ٤٣٩ .

(*) روبرت كوخ Robert Koch : عالم وطبيب ألماني حائز على جائزة نوبل في الطب عام ١٩٠٥م ، اكتشف العديد من الأمراض المعدية والميكروبات ، ولد في ١١ سبتمبر عام ١٨٤٣م في مدينة كلاوس تال الألمانية المشهورة بالتعدين ، درس الطب وعمل كطبيب بالعديد من المستشفيات الألمانية . ويكيبديا الموسوعة الحرة .

الإصابات التي حدثت في مدينة الإسكندرية وكان قد حضر إليها في ٢٤ أغسطس ١٨٨٣م على رأس بعثة ألمانية عقب انتشاره في القطر المصري. [١]

الوباء الثامن ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦م :

بدأ وباء عام ١٨٩٥م في الصالحية بمديرية الشرقية وامتد إلى دمياط والمنزلة والقرى المجاورة التي تفشى فيها أكثر من غيرها ، ولكن ذلك الوباء اختلف عن سابقه في أنه ابتدأ في سبتمبر وليس في شهر يوليه ، ولذلك ما إن حل الشتاء حتى أخذ في الهبوط ، ثم اختفت الكوليرا بشكلها الوبائي ما عدا حالات فردية بقيت في ديسمبر ١٨٩٥م ، ويناير ١٨٩٦م ، في الإسكندرية والشرقية ، وفي ٢ فبراير كان القطر خاليًا ما عدا حالات فردية[٢] ، ولم تظهر الكوليرا بشكلها الوبائي إلا في موسمها في أبريل ١٨٩٦م ، ووصلت إلى قمتها في النصف الأول من يوليه بعد انتشارها بصورة واسعة في الإسكندرية ، كما انتشرت انتشارًا واسعًا في الوجهين البحري والقبلي ، وأخذ الوباء في الهبوط في شهر سبتمبر ، ثم اختفى تمامًا بعد ذلك ، ولم يبق إلا بعض الإصابات الفردية المحدودة في الإسكندرية حتى نوفمبر ١٨٩٦م ، وبلغ مجموع الوفيات في سنتي ١٨٩٥ ، ١٨٩٦م حوالي ١٧.٢٧٠ حالة من ٢٠.٣٢٠ إصابة . [٣]

أما مصدر ذلك الوباء فقد اختلفت كذلك فيه وجهات النظر ، ولكن أغلب الظن أن هذا الوباء ليس له علاقة بالحج ، كما قررت اللجنة المشكلة وقت ظهور الوباء للوقوف على مصدره عندما بلغ عن الحالات الأولى في دمياط في أكتوبر ، فقد تمكنت اللجنة من التثبت بأن العدوى انتقلت إلى دمياط من منطقة البحر

---

(١) عباس فضلى ، مصدر سابق ، ص٥ ، عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص٥٧١ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧٢ ، أحمد الحلواني ، مصدر سابق ، ص ٥١٦

(٣) أحمد الحلواني ، مصدر سابق ، ص ٥١٦ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٢٦ ص ٣ ،٥.

الصغير بالقرب من المنصورة وهذه الأخرى انتقل إليها من الصالحية ، وذهبت اللجنة إلى أن العدوى ربما كان مصدرها سفينة مرت بقنال السويس وقام بعض بحارتها بالسباحه إلى القنال . [١]

الوباء التاسع عام ١٩٠٢م :

أما هذا الوباء فقد بدأ في يومي ٢٥ ، ٢٦ مايو عام ١٩٠٢م ، في قرية موشا بمديرية أسيوط ثم تفشى الوباء تفشيًا ذريعًا في القرية يوم ١٢ يوليه ، ثم انتقل في ٢٢ يوليه إلى القاهرة ، وظلت الإصابات تتوالى حتى يوم ٢٧ يوليو حين أخذ انتشار الوباء في الهبوط ، أما خارج القاهرة فقد ظل الوباء إلى ١٥ أغسطس محصورًا في القرى المحيطة بمديرية أسيوط ولكنه تخطى ذلك الحصار وانتشر سريعًا في الوجهين البحري والقبلي ، ووصل الوباء قمته في شهر سبتمبر ، وهبط في شهر أكتوبر حتى إذا كان شهر يناير ١٩٠٣م انتهت الإصابات الفردية الباقية ، واختفى المرض بشكله الوبائي ، وبلغت الوفيات بذلك الوباء ٣٤.٥٩٥ من إجمالي الإصابات وهي ٤٠.٧١٢ إصابة ، وبلغ عدد المدن والقرى التي زارها الوباء ٢٠٢٦ . [٢]

أما مصدر هذا الوباء فلم يختلف الأطباء في أنه ورد مع الحجاج ممن أمضوا مدة العزل في محجر الطور أو سواهم من المجهولين الذين قامت الأدلة على وصولهم القطر خلسة من الحجاز عن طريق القصير فقنا بواسطة سفن مأجورة هربًا من إجراءات الحجر الصحي بالطور ، ومع أن هناك إشاعة لا تزال

---

(١) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا في الماضي والحاضر والمستقبل ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧٣ ، أحمد الحلواني ، مصدر سابق ، ص ٥١٦ الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ٣ .

سائدة لدى الكثيرين أن حجاج موشا أحضروا معهم ماء ملوثًا من عين زمزم شرب منه سكان تلك القرية بعد إلقاءه في إحدى آبار موشا للتبرك بالاستسقاء منه ، فإنه لم يقم دليل قاطع على صحة هذه الواسطة في نقل الوباء ؛ لأنه من المعروف أن الميكروب لا يستطيع أن يعيش في الماء أكثر من بضعة أيام ، ولقد كانت المواصلات في تلك الأيام بطيئة جدًا ، وكان جزء كبير منها على الجمال [١] .

الوباء بعد عام ١٩٠٢م :

أما وباء الكوليرا بعد عام ١٩٠٢م ، فقد انقطع ولم يظهر إلا بعد ٤٥ عامًا وذلك نتيجة للنظام المتبع في محجر الطور خصوصًا فحص براز الحجاج بصورة مستمرة كل عام ، وقد لوحظ أنه وجد في بعض السنين ميكروب شبيه بميكروب الكوليرا بين الحجاج حالة أنه لا يوجد وباء وقد سمى هذا الميكروب بميكروب الطور يعتقد الكثيرون أنه لا يحدث الكوليرا[٢] وخلال الفترة من (١٩٠٢ ـ ١٩٤٧) ظهرت حالات فردية لوباء الكوليرا الأولى حدثت في صيف ١٩١٧م ، إذ نزل إلى بورسعيد بحار من أحدى البواخر القادمة من الهند ، وكانت الكوليرا قد ظهرت في الباخرة أثناء السفر ، ولما وضع تحت المراقبة وجد أنه كان مصابًا بالكوليرا وكان في دور النقاهة ووجدت الجراثيم في برازه ، والثانية في عام ١٩١٨م عندما حدثت حالة في أحد أفراد فرقة العمال المصرية ، وكان يقيم في قسم السيدة زينب اكتشفها الدكتور / إبراهيم حسن الطيب المتقاعد في حلوان ، ولولا يقظته لأصاب البلاد وباء

(١) محمد عبد الحميد جوهر ، مصدر سابق ، ص ٤٤٣ ، عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧٣ .

(٢) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٢٨ .

كوباء عام ١٩٤٧م. [١]

علاقة الحج التاريخية بالكوليرا في مصر :

لمعرفة علاقة الحج التاريخية في مصر نعرض الجدول الآتي ، الذي يبين السنين التي حدثت بها أوبئة في الحجاز ، ومثيلاتها في مصر إلى عام ١٩٠٣م .

الحجاز	مصر	الحجاز	مصر	الحجاز	مصر
١٨٣١	١٨٣١	١٨٦٠	.	١٨٨٢	.
.	١٨٣٤	١٨٦١	.	١٨٨٣	١٨٨٣
١٨٣٧	.	١٨٦٢	.	١٨٩٠	.
١٨٤٦	.	١٨٦٣	.	١٨٩٣	.
١٨٤٨	١٨٤٨	١٨٦٤	.	١٨٩٥	١٨٩٥
.	١٨٥٠	١٨٦٥	١٨٦٥	١٩٠٢	١٩٠٢[٢]
.	١٨٥٥	١٨٧٢	.	.	.
١٨٥٨	.	١٨٧٧	.	.	.
١٨٥٩	.	١٨٨١	.	.	.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أنه بينما أصيب الحجاز في مدى واحد وستين عامًا المشار إليها (٢١مرة) بوباء الكوليرا ، أصيبت مصر (٩ مرات) ، ويتضح أنه من تلك التسع مرات حدث توافق في سنى ظهور الكوليرا بالقطرين (٦

(١) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧٣ ، محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٢٨ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، مصدر سابق ، ص ٥٧٤ ، محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٢٦ .

مرات) ، فإذا أسقطنا من هذه وبائي ١٨٨٣ . ١٨٩٥م اللذين ظهرا في شمال الدقهلية واللذين اختلفت في مصدرهما وجهات النظر ؛ فإنه يمكن القول بصفة عامة أن الحج قد سبب نصف عدد أوبئة الكوليرا التي حدثت في مصر في الأحقاب الماضية ، وأن الأوبئة الباقية حدثت على الأرجح بوصول العدوى من غير الحجاز أي من الشرق الأقصى .

* * *

الفصل الأول

مصدر الوباء ومسئولية السلطات البريطانية عن انتشاره

الثابت أن مصر لم يظهر فيها الوباء بعد استئصاله في عام ١٩٠٢ إلا في سبتمبر ١٩٤٧م ، وهذا يقطع بأن الوباء غير مستوطن بها ، كذلك الثابت من تقرير الخبيرين العالميين الدكتور : يونج"Young الصيني ، والدكتور ب .م . كول Kolle المندوب الهندي في مجلس الصحة العالمية أن موارد المياه في مصر غير ملوثة ، ومن ثم يجب استبعاد المياه كمصدر للوباء الحالي، كذلك الثابت أن مرض الكوليرا مستوطن في أقاليم وادي الكنج بالهند ، وأن القوات البريطانية تستعمل مصر ومنطقة قناة السويس خاصة كمحطة أمامية لجيوشها التي تقصد الجزر البريطانية وأن من حق مصر بمقتضى المعاهدات الصحية الدولية أن تحدد لهذه القوات أماكن نزولها لأول مرة في مصر ، وأن تخضعها للكشف الطبي والفحص البكتريولوجي للتأكد من سلامتها من الأمراض الوبائية وخصوصًا الكوليرا وأن تحجر عليها في المعازل الصحية مدة خمسة أيام . (١)

كان أهم مصدر لانتقال الكوليرا إلى مصر في الماضي عن طريق الحجاج وقد أمكن اتقاء العدوى من هذا المصدر بإنشاء محجر الطور(*) وفيه يحجز

---

(١) عباس فضلى ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(*) محجر الطور هو أهم درع لوقاية القطر المصري من الكوليرا التي تتفشى بين الحجاج نظرًا لاختلاط المصريين بالحجاج الهنود التي تقطن الكوليرا في بلادهم ، وأول مرة استعمل فيها الحجر الصحي في الطور كان عام ١٨٥٥م على القادمين بالبر ، وفي تلك السنة لم يمر عليه أحد ، وتم الحجر فيه على حجاج لأول مرة عام ١٨٦٢م ، وتقرر أن يُحجز فيه على البواخر الناقلة للحجاج عام ١٨٦٦م ، بناءً على قرار صدر من المؤتمر الصحي في الآستانة في تلك السنة ، وفي ١٩١٠م استبدلت الخيام في محجر الطور بمبان ، وكان يشرف على محجر الطور هيئة دولية تابعة للمكتب الدولي للصحة العامة في باريس إلى عام ١٩٣٩م ، التي بدأت فيها تبعيته للحكومة المصرية . محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٢٩ .

الحجاج عند رجوعهم خمسة أيام ويفحصون فحصًا بكتريولوجيًا ولا يسمح لهم بالعودة إلى بلادهم إلا بعد أن تثبت نظافتهم من ميكروب الكوليرا ، ظل هذا المحجر الدرع الذي يقي القطر المصري من هذا الوباء ومن أي وباء آخر ، ولقد نجح في هذا نجاحًا كبيرًا ، وتبعًا لتطور المواصلات واختراع الطيران وتقدمه ، أصبح من المحتمل أن تنتقل الكوليرا عن طريق الطائرات ، ولهذا أحست الدول التي تعني بهذا الأمر بضرورة الارتباط بمعاهدة صحية تتضمن أسسها نصوصًا وإجراءات تحول دون انتشار الكوليرا بواسطة الطائرات[١] . ولذلك عقدت معاهدة دولية في ١٢ أبريل ١٩٣٣م ، سميت بالمعاهدة الصحية الدولية للملاحة الجوية، وقد وافقت مصر على هذه المعاهدة في ٧ يونيه ١٩٣٤م ، وصدر في نفس اليوم أمر ملكي بذلك ، وقد تم تعديل هذه المعاهدة بعد ذلك في عام ١٩٤٤م ، وفي نصوص المعاهدة ما يكفل إذا أحسن تطبيقها سلامة مصر من خطر دخول الكوليرا بطريق الجو ، وقد نصت بعض مواد هذه المعاهدة على ما يأتي :

المادة (٢٠) : تلزم الدول بالتبليغ عن أول حالة كوليرا وعن عدد حاملي الميكروب .

المادة (٢٤) : يسمح للطائرات القادمة من منطقة موبوءة بالكوليرا بالنزول في أي مطار صحي في مملكة أخرى ، ولكل مملكة أن تعين مطار خاص لاستقبال الطائرات من هذه المناطق .

المادة (٢٥) : إذا نزلت طائرة في مطار غير المطار الصحي وهي آتية من منطقة موبوءة بالكوليرا يجب على ربانها تبليغ أقرب طبيب صحة ، وهذا الأخير عليه إن أمكن أن يوجهها إلى المطار الصحي ، وعلى كل حال فلا يسمح بتفريغ بضائع من الطائرة ، ولا السماح للركاب أو ملاحي

(١) مجلس النواب ، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، جلسة ٧ ، ص ٢١٧ (مناقشة موضوع الكوليرا)

الطائرة بالابتعاد عن جوار الطائرة إلا بإذن السلطة الصحية المختصة .

المادة (٢٦) : يسمح للسلطة الصحية باستبدال الملاحظة بالعزل إذا كان هناك خطر شديد من دخول العدوى ، ويجب على المعزولين أن يخضعوا لكافة الفحوص التي تقررها السلطات .

المادة (٣٢) : الأشخاص الحاملون لشهادة تطعيم ضد الكوليرا بعد مرور ستة أيام من تاريخ التطعيم وقبل انقضاء ستة أشهر يمكن ملاحظتهم فقط.[١]

هذه المواد لو أنها طبقت لكانت كافية لتزود عن مصر وباء الكوليرا أو غيرها من الأوبئة التي تنقل بواسطة الطائرات ؛ لأن معاهدة ١٩٣٦م لا تسمح بأية امتيازات أو إعفاءات صحية للسلطات البريطانية في مصر ، فلمصر بحكم هذه المعاهدة أن تراقب كل المنافذ التي تصل مصر بالخارج من موانى ومطارات ولكن حدث عند نشوب الحرب العالمية الثانية أن طلبت السلطات العسكرية البريطانية السماح لها بالقيام بإجراءات الحجر الصحي على البواخر والطائرات القادمة لمصر ، فصرح لها في عام ١٩٤٢م بذلك بشروط منها أن أطبائها يقومون بهذا العمل نيابة عن أطباء الحجر الصحي المصري ، وأن يستعملوا " الأرانيك (*)" المقررة في مصر باسم الحجر الصحي المصري ، وأن يكون هذا التصريح بصفة مؤقتة وغير رسمي "Unofficial " [٢].

---

(١) الوقائع المصرية،١١ يونيه ١٩٣٤م ، عدد ٥٠ ، ص ١، ٢ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/١،ص٤

(*) الأرانيك : جمع أورنيك ومعناها تصريح وهي كلمة من أصل أرميني ثم استخدمها العثمانين فيما بعد ومعناها في السودان استمارة أما في مصر فتستخدم الكلمة في الجيش (موسوعة ويكيديا الحرة) .

(٢) مجلس الشيوخ ، ١٥ ديسمبر ١٩٤٧م ، جلسة ٢ ، ص ١٠٦ [استجواب الشيخ محمد فؤاد سراج الدين عن وباء الكوليرا عام ١٩٤٧م] ، محمد خليل عبد الخالق دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٣٢.

ولما انتهت الحرب عام ١٩٤٥م ، ألغيت هذه التسهيلات وعاد الأمر إلى نصابه وإلى الإشراف الصحي المصري ، وقد ثبت بعد الحرب أن السلطات العسكرية البريطانية سمحت لعدة مئات من السفن بدخول قناة السويس بدون اتخاذ أي احتياط صحي مما أدى إلى دخول الطاعون مصر عن طريق قناة السويس ، وقد انتقلت بعوضة الأنوفليس " الجامبيا " من جنوب وغرب أفريقيا إلى وادي حلفا على طائرة لم تجر عليها إجراءات الحجر الصحي في وادي حلفا ، وأدى ذلك إلى تفشي الملاريا في صعيد مصر عام ١٩٤٤م ، وترتب أيضًا على هذا الإهمال من جانب السلطات العسكرية البريطانية أن الحمى الراجعة انتقلت مع الجيش الثامن في ليبيا إلى مصر عام ١٩٤٥م ، وقد تكررت مخالفات الطائرات البريطانية للمعاهدة الصحية الدولية للملاحة الجوية بعد الحرب عندما خففت رقابة الحجر الصحي المصري وفي المطارات المصرية ، ولم يكن هناك سبيل لمعاقبة قادة الطائرات المخالفين إذ أن معاهدة ١٩٣٦م تعفيهم من الخضوع للقضاء المصري . [١]

تعديل المعاهدة الصحية الدولية فيما يخص الحج :

اجتمعت اللجنة الصحية لجامعة الدول العربية لأول مرة في نوفمبر ١٩٤٥م ، وأثير فيها مسألة محجر الطور وتعديل الأنظمة الخاصة بالحج وكان يرأس هذه اللجنة الدكتور محمد خليل عبد الخالق وكيل وزارة الصحة لشئون الحجر الصحي ، وكان من أهم قرارات اللجنة طلب تعديل المادة الخاصة بالكوليرا على الوجه الآتي :

مادة ١.٩٢ : الأشخاص الذين يعتزمون الحج ويكونون قادمين من مناطق ظهرت فيها إصابات بالكوليرا في بحر الستة شهور السابقة يمنعون من

(١) مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ص ١٢ ، البصير ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص ٣ .

الذهاب إلى الحج ما لم يوضعوا تحت الملاحظة في ميناء القيام لمدة خمسة أيام ولا تظهر عليهم أعراض المرض ، وفي نفس الوقت يفحص برازهم بكتريولوجيا حتى يظهر منه أنهم غير حاملين للميكروب قطعيًا .

ولقد وافق مجلس الجامعة العربية على التعديلات الخاصة بفحص براز الحجاج بكتريولوجيًا ، والتي صارت بعد تلك الموافقة ملزمة للدول العربية . [١]

وفي أبريل عام ١٩٤٦م ، اجتمع المكتب الدولي للصحة العامة بباريس ، اشتركت فيه الدول التي اهتمت بأعمال الحجر الصحي ، وقد مثل مصر في هذا المؤتمر الدكتور محمد خليل عبد الخالق وتقدم باسم مصر وباسم الدول العربية التي انتدبته لتمثيلها في هذا المؤتمر باقتراح لتعديل المادة (٩٢) من المعاهدة الدولية الصحية ، وكان أساس هذا التعديل عدم السماح للمسافرين من مناطق موبوءة في الهند بالسفر إلا بعد عزلهم خمسة أيام من موانى السفر سواء كان بالطائرات أو بالبواخر وفحص برازهم بكتريولوجيًا [٢] . وقد عارض مندوب الهند على أساس أن ذلك يتطلب نفقات إضافية بإنشاء معازل ومعامل بكتريولوجية ، وقال إنه لا يمكن تنفيذه عمليًا ، وكان الرأي السائد هو أن مصر ترمي إلى زيادة الضمانات ضد تسرب الكوليرا من مواطنها الأصلية وذلك ليتحقق الخير الحجاج ولصالح جميع العالم ، وقد تقرر إرسال مشروع التعديل إلى سائر الحكومات لتقدم ملاحظاتها ، ثم يطرح للمناقشة في الاجتماع التالي والذي حدد له أكتوبر ١٩٤٦م وفي هذا الدور مثل مصر الدكتور مصطفى عمر ومعه الدكتور محمد خليل عبد

---

(١) عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٢ ، محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٣٤ .

(٢) مجلس الشيوخ ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص١٣ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/١م ، ص ٤ .

الخالق بصفته مستشارًا ، وأصر الأخير على طلب إجابة مصر إلى مقترحها باعتباره حقًا طبيعيًا لها ووسيلة من وسائل الدفاع عن النفس ، وضمانًا لوقاية مصر والعالم من وباء الكوليرا ، ولكن ألبت الحليفة بريطانيا مندوبي الدول الأخرى ضد الاقتراح وتمكنت من تأجيل النظر فيه إلى دور أبريل ١٩٤٧ لعدم وجود المندوب الهولندي الأستاذ "فان لوغيم " "Van ogam " وهو الأخصائي الوحيد بين مندوبي الدول لمكافحة وباء الكوليرا . (١)

وقد قامت وزارة الصحة بعمل مناورة لعدم تمكين الدكتور محمد خليل عبد الخالق من متابعة هذا المشروع ، وذلك بندبه لعمل آخر ، وكان هذا العمل بمثابة إهمال وتنحية له وأسندت أعمال الحجر الصحي لسكرتير عام وزارة الصحة ، وقد ترتب على ذلك أن اجتمع في الإسكندرية في أبريل ١٩٤٧م ، مندوبو الستة دول التي يهمها أمر الحج أكثر من غيرها وهم انجلترا وفرنسا وهولندا والهند والمملكة العربية السعودية ومصر ، وتقرر الاكتفاء بالتطعيم وملاحظة الحجاج قبل سفرهم ، وأن شهادة التطعيم لا تكون مقبولة إلا بعد ثمانية أيام من حصوله ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وأسقطت مسألة الفحص البكتريولوجي ، ووافق على القرار المسيو "فان أوغيم " مندوب هولاندا ، فلما خرج من الاجتماع راجعه الدكتور محمد خليل عبد الخالق وأقنعه بأهمية الفحص البكتريولوجي ، واقتنع بأن هذا الإجراء هو في صالح العالم أجمع ، فعاد في الجلسة التالية وأصر على ضرورة الفحص البكتريولوجي ، مما دعا اللجنة إلى اعتبار أن هذه مسألة فنية تعرض على هيئة الخبراء في جنيف ، والذي أجل البت فيه إلى دور نوفمبر ١٩٤٧ ، حتى يتم بحثه

(١) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ص ٥٣٥ ، البصير ١٩٤٧/١١/١م ، ص ٣ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

بواسطة لجنة فنية . [١]

من خلال ما سبق يتبين لنا بوضوح تمسك الدكتور محمد خليل باقتراحه الذي عارضته كلاً من انجلترا وفرنسا ؛ لأنهما من الدول البحرية وتتأثران بهذا الحجر ، وكذلك الهند لأن الحجر يكلفها مبالغ طائلة ، وإصرار الحكومات المصرية على إبعاده عن مصلحة الحجر الصحي بناءًا على تعليمات من السلطات البريطانية والذي يؤكد ذلك أن خبر ندب الدكتور محمد خليل قوبل بارتياح في دوائر لندن ، وهذا يعد وجهًا من أوجه التقصير لوزارة الصحة في نظر كثير من السياسيين ؛ لأنه ثبت أنه لم يكن هناك حجر صحي بمعنى الكلمة ، ولو كانت هناك رقابة تامة لما تسرب الوباء الحالي إلى مصر .

انعدام الرقابة الصحية على الوحدات البريطانية القادمة من الهند :

إن الحكومة المصرية لم تفرض رقابتها الصحية على القوات البريطانية مع أن القوانين الصحية الدولية تضع في يدها سلطة لا حد لها في مثل هذه الأحوال لاتخاذ كل ما تراه من التدابير حتى ولو لم تكن قد نصت عليها القوانين الدولية صراحة ، ونحن نسلم بأنه لم يكن في استطاعة الحكومة المصرية أن تفرض رقابتها الصحية بدقة أثناء الحرب لأن السلطات البريطانية عارضت ذلك بحجة حماية أسرار الدفاع بسياج من الكتمان ، ولكن بعد الحرب كان يجب على الحكومة أن تسترد حقوقها المخولة لها بموجب قوانين الحجر الصحي ، ولكنها لم تفعل إلا بعد أن تعددت مخالفات الجانب البريطاني لقوانين

(١) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام لسنة ١٩٤٧م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٣م ، ص ٦٩ ، ٧٠ ، محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا ، ص ٥٣٦ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/١، ص ٤ .

الحجر الصحي . [١]

فعندما تقرر انسحاب القوات العسكرية البريطانية إلى منطقة قناة السويس في ٣١ مارس ١٩٤٧م ، طالبت مصلحة الحجر الصحي بخضوع المطارات البريطانية في منطقة القناة لرقابة الحجر الصحي ، وللوصول إلى ذلك طلبت مصلحة الحجر الصحي في ١١ مارس ١٩٤٧م . أي قبل أن يتم الجلاء . من وزارة الخارجية إبلاغ السفارة البريطانية بأن أول هبوط للطائرات البريطانية القادمة من الخارج يجب أن يكون في مطار ألماظه حيث توجد السلطة الصحية المصرية ، وذلك تطبيقًا للمادة (٢٥) من الاتفاقية الصحية الدولية للملاحة الجوية ، وفعلاً كتبت وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة البريطانية في ٣١ مارس ١٩٤٧م ، بضرورة وضع الطائرات البريطانية في منطقة القناة تحت الرقابة الصحية المصرية يقوم بها أطباء مصريون مسئولون أمام مصلحة الحجر الصحي ويراقبون الوافدين على البلاد من المناطق الموبوءة بالهند ، ولكن لم يصادف هذا الطلب قبولاً ، واعترضت السفارة عليه وأجابوا بأن ما تطلبه الحكومة المصرية سيحال إلى لندن لتبدي رأيها فيه . [٢]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هذا الإجراء الذي أشارت إليه مصلحة الحجر الصحي ممثلة في وكيلها الدكتور محمد خليل لو أتبع بدقة لما تسربت الكوليرا إلى مصر ، فقد نبه إلى ضرورة هبوط الطيارين القادمين من الهند وغيرها في مطار يخضع لإجراءات الحجر الصحي ، وأنه يجب على الطيارين تنفيذ التعليمات الدولية الخاصة بالحجر الصحي على الطائرات ولقد أدرك الدكتور محمد

---

(١) الكتلة ، ١٩٤٧/١١/٣م، ص ١ .

(٢) مجلس الشيوخ ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ ، مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

خليل ذلك الخطر فنبه رئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية إلى وضع علاج لهذه الحالة ، منعًا لتسرب الأوبئة إلى مصر .

ولقد تبودلت المكتابات بشأن الرقابة الصحية على الوحدات البريطانية الوافدة من الهند ، وانتهت بأن قدمت السلطات البريطانية اعتذارًا رسميًا في ٣ أبريل ١٩٤٧م، اعترفت فيه بمخالفتها لهذه القوانين ، وقبلت فرض الرقابة الصحية على قواتها ، ولكن ذلك لم ينفذ عمليًا وتكررت المخالفات وسمح البريطانيون لطائرة حربية فرنسية بالهبوط في مطار فايد ، وبهذه المناسبة كتب اللواء أحمد عطية وزير الدفاع إلى وزارة الخارجية وأيضًا رئيس الوزراء في أول مايو ١٩٤٧م ، يشكو السلطات البريطانية ويقول إن لها عددًا من المطارات في منطقة القناة تستعمل لأغراض عسكرية ، وتصل إليها ويقوم منها من وقت لآخر طائرات تنقل ركابًا من وإلى خارج الحدود المصرية ، وهذه الحالة من الوجهة السياسية تتعارض مع حق السيادة على مطار مقام على أراضي المملكة المصرية ، وهي من جهة أخرى تهدد البلاد من الناحية الصحية وطلب الاتفاق مع السلطات البريطانية على قصر استعمال مطار فايد وتخصيصه لهبوط وقيام الطائرات الحربية البريطانية التي تصل أو تغادر المملكة المصرية ، وأن تتخذ فيه الحكومة المصرية نفس الإجراءات الصحية التي تتخذ في غيره من المطارات المصرية ، وقد كتب أيضًا وكيل وزارة الصحة للحجر الصحي إلى رئيس الوزراء يطلب منه التفاهم مع السلطات البريطانية لمراعاة القوانين الدولية الصحية ، وأن ينزلوا في مطار يخضع للحجر الصحي . [١]

وبدلاً من أن يسعى رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي إلى تأكيد تلك

([١]) مجلس الشيوخ ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ ، مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص٢١٨ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ١ .

المطالب وتدعيمها فقد كتب إلى السفير البريطاني يشكو من هبوط طائرة حربية فرنسية في مطار فايد ؛ وأن الحكومة المصرية ترى أن هذا المطار لا يجوز استعماله للطائرات الأجنبية ، وأن مصر لا تأذن مؤقتًا باستعماله لغير الطائرات الحربية البريطانية ، لأن السماح بذلك فضلاً عما فيه من مساس بالسيادة المصرية فيه تعطيل للإجراءات القانونية اللازمة من ناحية الوقاية الصحية ومنع التهريب ، وطلب عدم السماح لأي طائرات من غير القوات الجوية البريطانية بالهبوط في مثل هذا المطار [١] . ومعنى هذا الخطاب إجازة من رئيس الحكومة للطائرات البريطانية بالهبوط في مطار فايد البعيد عن الرقابة الصحية المصرية وغير الخاضع للحجر الصحي ولا لأي إشراف عليه من أية جهة ، وإنما يقع الخطر كله على الطائرات الأجنبية فرنسية أو غيرها ، ولا شك أن في هذا الإجراء خطأً كبيرًا ترتب عليه مباشرةً تسرب الوباء إلى مصر عن طريق الطائرات الحربية البريطانية ، وكان هذا الخطاب الشهير لرئيس الوزراء السبب في انعدام الرقابة الصحية المصرية على الطائرات البريطانية في المدة من ٣ أبريل وحتى ٥ أكتوبر ١٩٤٧م عندما تقرر باتفاق الطرفين أن يكون للسلطات الصحية المصرية حق الإشراف الصحي على المطارات الحربية التي تهبط فيها الطائرات البريطانية . [٢]

السبب المباشر لدخول الكوليرا لمصر :

ظلت المطارات المصرية تُستعمل على هذا النحو دون الخضوع لإجراءات الحجر الصحي ، ومما زاد الأمور سوءًا أنه في يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٧م ،

---

(١) مجلس الشيوخ ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ ، مجلس النواب ، مصدر سابق ص٢١٨ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٢) مجلس الشيوخ ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ١ .

حصلت الهند على نظام الدومنيون(*) وقسمت إلى دولتي الهندستان والباكستان ، مما أدى إلى تقسيم إقليم البنجاب بين هاتين الدولتين وحدثت هجرة على نطاق واسع على مستوى البلدين ، وكانت الهجرة في وقت ملائم جدًا لتفشي الكوليرا فتفشت بشكل فظيع ، وكانت التقارير تصل إلى وزارة الصحة العمومية في مصر وأيضًا النشرات التي وردت من أخر أغسطس إلى اوائل سبتمبر ١٩٤٧م، عن الكوليرا في الهند أثبتت بأنه يوجد في البنجاب ٣٦٧ حالة كوليرا وفي بمباي ١٣٠ حالة في أسبوع [١] . وزيادة على ذلك فقد بدأ في نفس التاريخ ١٥ أغسطس جلاء القوات العسكرية البريطانية عن الهند ، وهذه القوات كانت تتخذ من قناة السويس محطة في طريقها إلى انجلترا يمكثون فيها المدة الكافية ، ثم ينقلون بعد ذلك إلى انجلترا ، وبعبارة أوضح كانت منطقة قناة السويس بمثابة محطة للحجر الصحي خاصة بهم ، فكل هذه الظروف . مطارات لا تخضع للحجر الصحي ، وكوليرا متفشية في الهند ، وجنود يحلون في منطقة قناة السويس . كانت تكفي لأن تكون نذيرًا لرجال الصحة في مصر على أن وباء الكوليرا وشيك الحلول ببلادهم ، لكن مع الأسف بالرغم من كل هذا لم يتخذ رجال الصحة المسئولون أية احتياطات وقائية تحول دون انتشار الوباء في البلاد . [٢]

وإذا صح ما يقال من أن التحليل البكتريولوجي لأول إصابة بالكوليرا في

(*)الدومنيون : المقصود به الشعوب الحرة وهو قانون وضعته بريطانيا لربط مستعمراتها بها من خلال منحها حكماً ذاتياً (موسوعة ويكيديا الحرة) .

(١) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد وباء الكوليرا ص ٥٣٦ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٢) مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص ٢١٨ ، محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد وباء الكوليرا ، ص ٥٣٧ ، الكتلة ، ١٩٤٧/١١/١م ، ص٤ البصير ، ١٩٤٧/١١/١م ، ص ٣ .

بلدة القرين ـ مركز أبو حماد ، شرقية ـ أثبتت بطريقة علمية قاطعة أن الميكروب الذي أحدث هذه الإصابة من نوع متوطن في الهند يسمى "إيتابا" ، وصح أيضًا ما يقال من أن أحد ضباط سلاح المهندسين بالفرقة الهندسية بمعسكر التل الكبير ثبت إصابته بالكوليرا وأنه توفى بها في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧م، وأن السلطات البريطانية أصدرت منشورًا في ١١ سبتمبر لمعسكراتها ومطاراتها بزيادة نسبة الكلور في الماء ـ وهو إجراء لا تتخذه السلطات الصحية إلا عند وجود وباء الكوليرا ـ وأن عمال الورش بمعسكر التل الكبير بينهم اثنان أصيبا بالعدوى في المعسكر وتوفيا يوم ٢١ سبتمبر ، قطعنا أن الوباء دخل القطر المصري عن طريق حاملي جرثومته من رجال القوات البريطانية الذين وفدوا من الهند عن طريق غير طريق البحر ، لأن المسافة بين ميناء بمباي ومصر تحتاج في السفر بحرًا لأكثر من ستة أيام وهي أكثر مدة الحجر الصحي ، بالإضافة إلى أنه لم تظهر أية إصابة بالسفن الوافدة قبل ١١ سبتمبر ١٩٤٧م ، وأن مرض الكوليرا غير متوطن في مصر لأنه لم يظهر بها منذ ٤٥ عامًا ، وأن موارد المياه ثبت عدم تلوثها ، قطعنا أيضًا أنه ورد مع حامل جرثومته من الهند في إحدى الطائرات التي وفدت على منطقة الاحتلال البريطاني في قناة السويس ولم تخضع للرقابة الصحية . (١)

ولقد أكد هذا الرأي ودعمه كثيرًا من العلماء الأجانب منهم السير "ليونارد روجرس " عندما خطب في اجتماع عقد بلندن عام ١٩٤٧م، تحت إشراف الجمعية الطبية الملكية ، فقال : " إنه يكاد يكون مؤكدًا أن الكوليرا تفشت في مصر بسبب عدوى نقلت من الهند ، وأيضًا أكد العالم الإنجليزي السير " جون تيلور " Gohn " "Taylor بأنه من المحقق أن الكوليرا انتشرت بسبب العدوى وإنها انتقلت إلى

(١) عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٨ ، مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص٢١٩ ، الكتلة ١٩٤٨/١١/١٥ ، ص ٢ .

مصر من الهند ، وأن الواسطة الوحيدة التي انتقل بها الميكروب من الهند هي الجنود البريطانيين الذين كانت تنقلهم الطائرات من الهند [١] . ودلالة على تأكيد هذا الرأي صدور الأوامر من السفارة البريطانية إلى المدنيين من الإنجليز بأن يحضروا القاهرة في يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٧م، ويذهبوا لمكان عينته ليطعموا ضد الكوليرا ، وهذا يقطع في أن الوباء ظهر فعلاً في المعسكرات البريطانية قبل هذا التاريخ . [٢]

وبالرغم من كل هذه الأدلة والبراهين التي تؤكد بأن مصدر العدوى هو معسكرات القوات البريطانية بالتل الكبير ، والتي نقلت إليها عن طريق القوات البريطانية الوافدة من الهند ، فقد صدرت تصريحات بريطانية تنفي احتمال دخول الكوليرا بواسطة القوات العسكرية لعدم وجود مرض بينهم ، بل زادت بأنه لم تحدث حالات كوليرا بين أفراد القوات البريطانية منذ الحملة التركية على قناة السويس عام ١٩١٥م، وأذاعت أيضًا وزارة الحربية البريطانية بيانًا رسميًا أكدت فيه أنه لم تحدث إصابة واحدة بالكوليرا بين القوات البريطانية في مصر ، وأن جنديين إفريقيين ملحقين بالقيادة البريطانية أصيبا بالمرض ولكن تم شفاؤهما وقد حدثت الإصابتان بعد تفشي المرض بين سكان مصر لا قبل انتشاره . [٣]

والأغرب من ذلك أنه عندما عقدت لجنة الخبراء الصحيين للهيئة الصحية العالمية بجنيف جلسة خاصة في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٧م ، لتبحث موضوع وباء الكوليرا في مصر ، ونشر عن ذلك الاجتماع بيانات في الصحف المصرية خلاصتها

---

(١) مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٥م ، ص٣.

(٢) عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ١٩ ، مجلس النواب ، مصدر سابق ، ص٢١٩.

(٣) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد وباء الكوليرا ، ص ٥٤١ ، الأهرام ١٩٤٧/١٠/١٥م ، ص ٣ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ١ .

أن اللجنة ترى أن الوباء تسرب إلى مصر من الصين أو الهند الفرنسية بواسطة قوافل أو جماعات من الرحل ، وقد ذكر مندوب مصر في اللجنة الدكتور "محمد نظيف" أن مثل هذه الجماعات غير خاضعة لرقابة الحجر الصحي المصري فإن صح ذلك فلا يكون إلا مجرد محاولات غير مقبولة للتنصل من المسئولية ، إذ أنه لا يمكن لجماعات من الرحل الوصول إلى مصر برًا وينقلون الكوليرا إليها بدون تسرب العدوى في الطريق إلى إيران ، والعراق ، وفلسطين ، فالمسافر برًا خاضع للحجر الصحي المصري وحدود فلسطين مراقبة مراقبة دقيقة ، وأيضًا جميع معابر قناة السويس تحت رقابة الحجر الصحي المصري . (١)

من خلال ما سبق ثبت بالأدلة والبراهين مسئولية السلطات البريطانية عن تسرب وباء الكوليرا إلى مصر ، ولكن كانت هناك مسئولية كبرى أيضًا على الحكومة المصرية ووجه لها التقصير في بعض النواحي منها :

أولاً : نقل الدكتور محمد خليل عبد الخالق وكيل وزارة الصحة لشئون الحجر الصحي من منصبه وندبه إلى مكان آخر ، وإحالة أعماله إلى السكرتير العام للوزارة الدكتور محمد نظيف ، وهو غير متخصص في مسائل الحجر الصحي ، وترتب على ذلك منع الدكتور محمد خليل من متابعة مشروعه المقدم لمؤتمر الصحة بباريس أبريل ١٩٤٦م بتعديل المادة (٩٢) من المعاهدة مما أدى إلى رفض اقتراح مندوب مصر ، وتأجيله أكثر من مرة حتى تسرب الوباء إلى مصر في سبتمبر ١٩٤٧م.

ثانيًا : عدم اهتمام الحكومة المصرية بانتشار وباء الكوليرا في الهند ، وذلك بعدم اتخاذ الاحتياطات نحو القادمين من الهند سواء من الموانى أو المطارات ، وإذا قارنا بين ما اتخذته الدول من احتياطات عند ظهور الوباء في مصر وما

(١) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد وباء الكوليرا ، ص ٥٤٢ .

اتخذته مصر عند ظهور الوباء في الهند مع بعد المسافة بيننا وبينهم تبين لنا مدى التقصير الكبير الذي وقعت فيه الحكومة المصرية .

ثالثًا : التقصير الجسيم من الحكومة وعدم الاهتمام بالبحث عن مصدر الوباء لأنه لو لم تهتم الحكومة سريعًا بالبحث عن مصدر الوباء ظل هذا الباب مفتوحًا ينفذ الوباء منه يوميًا إلى داخل مصر ، فكان أول ما يجب على الحكومة بمجرد ظهور الوباء أن تهتم بمعرفة مصدره لكي تسد هذه الثغرة التي تسرب منها الوباء إلى مصر ، وليس الغرض من معرفة مصدر الوباء سياسة التشهير بالإنجليز ، فالمعلوم أنه مضى ثلاثة أشهر على ظهور أول إصابة في القرين ، ولم تعرف الحكومة مصدر الوباء ، بالرغم من أنه في السابق كان لا يمر أكثر من أسبوعين على ظهور الوباء حتى يعرف مصدره وذلك ما حدث في وبائي عام ١٨٨٣م ، ١٩٠٢م.

* * *

الفصل الثاني

سير الوباء وانتشاره في المدن والأقاليم

منشأ الوباء وعوامل انتشاره :

تنتشر الكوليرا بوسائل ثلاث :

الوسيلة الأولى : تلوث مصدر الشرب وهي أخطرها ؛ لأن الماء لا يمكن الاستغناء عنه ، ولأن الميكروب في الماء لا يخضع للعوامل الجوية فهو في رطوبة دائمة لا يتعرض فيها للجفاف الذي يميته بسرعة ، وقد حدث تلوث للماء في نطاق محدود في القرين ببعض الآبار ونهاية الترع وبعض القرى المجاورة .

الوسيلة الثانية : انتقال العدوى بطريق حامل الميكروب سواء كان مريضًا أو حاملاً للميكروب بدون مرض أو بعد شفائه من المرض ، وهذه الوسيلة ذات أثر مباشر محدود وعدد المصابين بها قليل .

الوسيلة الثالثة : وهي الطريقة الغالبة في ٩٠% من الإصابات ، وهي انتشار الميكروب بواسطة مواد الطعام الملوثة ، وأهم عامل في التلوث هو الاستنجاء وعدم غسل الأيدي جيدًا بعد هذه العملية وانتشار المرض بهذه الوسيلة يخالف انتشاره بواسطة الماء أو حامل العدوى في محيط العائلة. [١] .

والمعروف عن منشأ وباء الكوليرا أن الشبهة فيه قامت أول ما قامت يوم ٢٢ سبتمبر ببلدة القرين ـ مركز أبو حماد ، شرقية ـ الواقعة على بعد ٨ كيلو مترات من طريق المعاهدة الموصل بين القاهرة والسويس والتي تتاخم معسكرات الجيش

(١) محمد خليل عبد الخالق ، الرطوبة الجوية والموجة الأولى لوباء الكوليرا ص ٥٧٣ ، عباس فضلي ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

البريطاني الممتدة من هناك إلى قناة السويس وعلى ضوء هذه الشبهة وضوء الاستكشافات السريعة التي قامت بها إدارة الصحة الوقائية منذ ذلك اليوم اكتشفت إصابات جديدة في مسطرد ، وغيته ، والزوامل وكلها قرى تقع على طريق المعاهدة ، وعلى ضوء هذه الشبهة التي استحالت إلى يقين ، ثبت أن إصابة من الإصابات التي عزلت في مستشفى الحميات بالقاهرة يرجع تاريخها إلى يوم ٢١ سبتمبر ، ولكن الأبحاث التي أجريت في القرى الواقعة على طريق المعاهدة معتمدًا فيها على سجلات الوفيات الرسمية وأقوال الأطباء وعلى التحقيق مع العمد والمشايخ وحلاقي الصحة وبعض الأحياء من أهل المصابين ثبت أن الوفيات بالمرض بدأت يوم ١٥ منه عن يقين ، وأن هناك وجهًا قويًا لاحتمال وجود إصابات بالكوليرا الوليدة التي لا تؤدي في العادة إلى وفيات قبل هذا اليوم بثمانية أيام . [١]

وكان من أوائل البلاغات الرسمية عن المرض ثلاثة بلاغات . البلاغ الأول: من المفتش الوقائي لمنطقة فاقوس إلى مدير الأوبئة بالقاهرة يوم ٢٢ سبتمبر عن حصول اشتباه في وجود الكوليرا بالقرين ، والثاني: من الدكتور ديمتري سلامة من أطباء فاقوس عن إصابة فلاح في القرية يوم ٢٢ سبتمبر ، والثالث: من طبيب المجموعة الصحية في بهتيم ومسطرد يوم ٢١ سبتمبر[٢] . وقد أرسلت إلى المعامل الرئيسية بالقاهرة يوم ٢٢ سبتمبر عينة من ناحية القرين كانت نتيجة فحصها إيجابية بالكوليرا ، وأخذت عينات أخرى من القرين نفسها وكانت نتيجة فحصها

(١) سعيد عبده ، وباء الكوليرا الحالي ، كيف نشأ وكيف انتشر ؟ ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٤٨٠ ، المقطم ١٩٤٧/٩/٢٣م ، ص ٢ .

(٢) سعيد عبده ، مصدر سابق ، ص ٤٨١ .

إيجابية أيضًا . [١]

أما عن العوامل التي ساعدت على نشر وباء الكوليرا من " القرين" إلى القرى والمراكز المجاور لها فهي :

العامل الأول : هم نزلاء القرين ففريق منهم ـ وهو الأقل ـ عمال من مختلف أنحاء القطر يبلغون ستة آلاف توطنوا هناك ويعملون في معسكرات الجيش البريطاني ، واستطاع كثير منهم أن يتخطى الحصار الذي ضرب على القرية ، وفريق ـ وهو الأغلب ـ أفراد وأسر يفدون على القرين وما حولها ، موسم البلح بالآلاف لشراء البلح ، وأغلب هؤلاء يفدون من منطقة البحر الصغير بالدقهلية ، وقد لعبوا دورًا بارزًا في نشر الوباء وخصوصًا في مديرية الدقهلية ، والتي ظهر فيها الوباء مبكرًا .

العامل الثاني : هو اجتماع الكثير من الناس في موسم البلح الحياني الذي يوجد أكبر أسواقه في الشرقية والدقهلية والقليوبية على الخصوص وعلى ذلك فليس من الغريب سرعة انتشار هذا الوباء في تلك المديريات مع ضعف الحصار الذي ضرب على القرية وعلى مديرية الشرقية ، ومع كثرة حوادث الهرب والتهريب ، ومع تعدد الطرق البرية بين الشرقية وجاراتها ، ووجود طريق ملاحي بين الشرقية والدقهلية وهو مصرف بحر البقر، الذي يربط القرية ببحيرة المنزلة وبالتالي بمراكز المنزلة ودكرنس فمثلاً الإصابتان الأوليان بالدقهلية حدثتا في بني عبيد في رجل وامرأته ، ذكر في السجلات أنهما قدما من الزقازيق ثم توالت الإصابات بعد ذلك وكلها لها

(١) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي لمصلحة المعامل لسنة ١٩٤٧م ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢ .

صلة بمنشأ الوباء في القرين[١].

العامل الثالث : ارتفاع معدل الرطوبة في مديرية الدقهلية والمديريات الأخرى ، والأبحاث الطبية أثبتت أن ارتفاع معدل الرطوبة يؤدي إلى إنعاش ميكروب الكوليرا وانتشاره .

العامل الرابع : انتشار الأمراض الطفيلية في مديرية الدقهلية وانتشار البلاجرا التي تخفض من مقدار حموضة المعدة التي تلعب دورًا كبيرًا في حمايتها من الميكروب[٢] .

سير الوباء في المدن والأقاليم :

من خلال البلاغات الرسمية التي كانت تقوم وزارة الصحة بإصدارها يوميًا بعدد الإصابات والوفيات في المدن والأقاليم ، سوف نتتبع سير الوباء وانتشاره ، وذلك من خلال جمع الأرقام وفحصها والتعليق عليها ، ونظرًا لطول الفترة والتي تزيد على ثلاثة أشهر ، فسوف نقتصر على عرض إحصائيات أسبوعية ، وقد بلغت هذه الإحصائيات حوالي أربعة عشر أسبوعًا ، وقد كانت وزارة الصحة العمومية تقوم بإرسال هذه البلاغات إما يومية أو أسبوعية لوزارة الخارجية المصرية؛ لكي ترسلها الأخيرة بدورها إلى قنصليات ومفوضيات الدول ، لكي تقف الدول على الحالة في مصر وسير الوباء فيها ، لتتخذ كل دولة ما يلزمها من احتياطات وإجراءات لعدم انتقال هذا الوباء إليها ، وفيما يلي عرض هذه الإحصائيات:

الإحصائية الأولى :

وتضم الأربعة أسابيع الأولى من الفترة من ١٩٤٧/٩/٢٣م حتى ١٩٤٧/١٠/٢١م :

---

(١) سعيد عبده ، مصدر سابق ، ص ٤٩١ ، ٤٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩٨ .

الجهة أو المنطقة	الأسبوع الأول ٩/٢٣ . ٩/٣٠			الأسبوع الثاني ١٠/١ . ١٠/٧			الأسبوع الثالث ١٠/٨ . ١٠/١٤			الأسبوع الرابع ١٠/١٥ . ١٠/٢٦		
	الجهات الموبوءة	الإصابات	الوفيات	الجهات الموبوءة	الإصابات	الوفيات	الجهات الموبوءة	الإصابات	الوفيات	الجهات الموبوءة	الإصابات	الوفيات
القاهرة	١	١١	٢	١	٢١	٧	١	٣٢	٧	١	٢٣	٦
الإسكندرية										١	٣٩	٢٠
أقسام الحدود				٢	٢	٢						
بورسعيد				٢	٢		٣	٣	٢	٢	٩	
السويس	٢	٦	١	١	٤					١	١	١
الإسماعيلية	٨	٣٦	٢١	١٥	٤٥	٣٦	١٢	٤٧	٢٠	٧	٥٠	٣٥
دمياط							٢	١٧	٧	١٤	١١٢	٣٩
البحيرة							٧	١٠	٥	٨١	٢٦٧	٨٤
الغربية				١	٤	٤	٥٦	١١٧	٢٦	٢٦٦	٩٧٩	٣٦٣
المنوفية	٢	٢		٥	٨		٢٥	٣١	٦	١٧٧	٥٠٥	١٥٠
الدقهلية	١٣	٢٥	٢	١٨	٥٦	٢٤	١٥٩	٦١١	٢٤٣	٣١٢	١٦١٩	٨٦٦
الشرقية	٥٤	٣٦٨	٨٦	١١٦	٥٠٧	٢٥٣	١٤٩	٦٤٥	٢٨٩	٢٥٤	١٠٥٢	٥٩٣
القليوبية	٢١	٨٩	٤٢	٤٠	٢٤٠	٥٤	٢٧	٨٠	٢٣	٨٨	٢٠٨	٧٦
الجيزة	٥	١٧		٢	٢		٤	٨		٥	١٩	٢
الفيوم												
بني سويف										٢٢	٨٩	٣٩
المنيا												
أسيوط												
جرجا				١	١							
قنا										١	٧	
أسوان												
أجمالي الأسبوع	١٠٦	٥٥٤	١٥٩	٢٠٤	٨٩٢	٣٨٠	٤٤٥	١٦٠١	٦٣٨	١٢٣٢	٤٩٧٩	٢٢٧٤
الإجمالي العام					١٤٤٦	٥٣٩		٣٠٤٧	١١٧٧		٨٠٢٦	٢٤٥١[1]

أما عن الأسبوع الأول فقد بلغ عدد الجهات الموبوءة به ١٠٦ جهة ، بينما بلغت الإصابات حوالي ٥٥٤ إصابة وعدد الوفيات ١٥٩ حالة وكانت مديرية

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٣ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ ، الأهرام ، البلاغ ، البصير ، الفترة من ١٩٤٧/٩/٢٣ إلى ١٩٤٧/١٠/٢١م.

الشرقية بطبيعة الحال كمنشأ للوباء هي أعلى المديريات من حيث عدد الجهات الموبوءة والتي بلغت ٥٤ جهة من أهمها القرين ، بندر فاقوس ، أبو حماد ، القصاصين ، غيته ، الزوامل ، كفر موسى علوان ، كما بلغت الإصابات ٣٦٨ إصابة وعدد الوفيات ٨٦ حالة ، ثم جاءت بعدها مديرية القليوبية حيث بلغ عدد الجهات الموبوءة بها حوالي ٢١ جهة من أهمها ليمان ، أبو زعبل ، كفر حمزة ، سرياقوس، بندر بنها ، بندر شبين القناطر ، وبلغت الإصابات بها ٨٩ إصابة وعدد الوفيات ٤٢ حالة ، ثم تبعتهما في عدد الإصابات والوفيات مديرية الدقهلية ومحافظة الإسماعيلية ، وكان من أهم المناطق الموبوءة في مديرية الدقهلية بني عبيد ، مركز أجا ، منطقة البحر الصغير ، دكرنس ، وبعض القرى التابعة لمركز ميت غمر ، وكان من أهم المناطق في الإسماعيلية ، عرائس العبيد ، أبو صوير، نفيشة ، فناره ، المحسمة ، وأما أهم المناطق الموبوءة في القاهرة منطقة الزيتون ، العباسية ، باب الشعرية ، السيدة نفيسة ، وقد بلغ عدد المديريات المصابة ثمان مديريات ، ولم تسجل في صعيد مصر أي إصابة في هذا الأسبوع [١] . وفي الأسبوع الأول أعلنت وزارة الصحة بقرار وزاري اعتبار مديرتي الشرقية والقليوبية موبوءتين بالكوليرا ، وذلك في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧م . [٢]

أما الأسبوع الثاني فقد ارتفع عدد الجهات الموبوءة إلى ٢٠٤ جهة ، بينما زادت حالات الإصابة إلى ٨٩٢ إصابة وعدد الوفيات إلى ٣٨٠ حالة ، وسجلت مديرية الشرقية أعلى نسبة في عدد الجهات الموبوءة إذ بلغت ١١٦جهة وزادت

---

(١) الأهرام ، البلاغ ، البصير من ٩/٢٥ . ١٩٤٧/٩/٣٠ ، سعيد عبده ، مصدر سابق ، ص ٤٩٤ .

(٢) الحكومة المصرية ، وزارة العدل ، مجموعة الوثائق الرسمية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٣م ص ١١٨٠ ، الوقائع المصرية ، ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م [١٠ ذي القعدة ١٣٦٦هـ] عدد ٨٩ مكرر " غير اعتيادي " .

حالات الإصابة إلى ٥٠٧ إصابة ، وعدد الوفيات إلى ٢٥٣ حالة ، ثم جاءت بعدها مديرية القليوبية بـ ٤٠ جهة موبوءة و ٢٤٠ إصابة و ٥٤ حالة وفاة ، ثم جاءت من بعدها مديرية الدقهلية ومحافظة الإسماعيلية وزاد عدد المديريات المصابة بالوباء في هذا الأسبوع إلى اثنتي عشرة مديرية ومنطقة ، وسجلت أول إصابة في صعيد مصر بمديرية جرجا [١] . وفي ذلك الأسبوع أعلنت وزارة الصحة بقرار وزاري اعتبار مديرية الدقهلية ، ومحافظتي الإسماعيلية والسويس مناطق موبوءة بالكوليرا في ٣ أكتوبر ١٩٤٧م . [٢]

وفي الأسبوع الثالث أظهرت الإحصائيات ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الجهات الموبوءة إذ بلغت ٤٤٥ جهة وزادت حالات الإصابة إلى ١٦٠١ إصابة ، وعدد الوفيات إلى ٦٣٨ حالة ، وكالعادة سجلت مديرية الشرقية أعلى نسبة لحالات الإصابة إذ بلغت حوالي ٦٤٥ إصابة وزاد عدد الوفيات إلى ٢٨٩ حالة ، بينما سجلت مديرية الدقهلية زيادة كبيرة في عدد الجهات الموبوءة إذ بلغت ١٥٩ جهة وبلغ عدد المديريات المصابة في هذا الأسبوع إحدى عشرة مديرية بينما خلا صعيد مصر في هذا الأسبوع من الإصابات ، وللأسبوع الثالث على التوالي تخلو محافظة الإسكندرية من الإصابة بالوباء [٣] . وفي هذا الأسبوع أعلنت وزارة الصحة اعتبار مديرية الغربية موبوءة بالكوليرا وذلك في ١٣ أكتوبر

---

(١) الأهرام ، البلاغ من ١٠/١ ـ ١٠/٧/١٩٤٧م ، وثائق وزارة الخارجية كود أرشيفي ٠١٩٢٦٣ ـ ٠٠٧٨ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٠٧ ـ ١٢٠٩ ، الوقائع المصرية ٤ أكتوبر ١٩٤٧م (١٩ ذي القعدة ١٣٦٦هـ) العدد ٩١ مكرر (أ) غير اعتيادي.

(٣) الأهرام ، البلاغ من ١٠/٨ ـ ١٠/١٤/١٩٤٧ ، وثائق وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٤ ـ ٠٠٧٨ .

١٩٤٧م. [١]

أما الأسبوع الرابع فقد زادت فيه الجهات الموبوءة ، زيادة ملحوظة إذ بلغت ١٢٣٢ جهة وزادت حالات الإصابة زيادة كبيرة جدًا إذ بلغت ٤٩٧٩ إصابة وعدد الوفيات بلغ حوالي ٢٢٧٤ حالة ، ويعتبر هذا الأسبوع ثاني أكبر الأسابيع ارتفاعًا في حالات الإصابة والوفاة بعد الأسبوع الخامس ، وقد زادت أيضًا فيه عدد المديريات والمناطق المصابة إلى خمس عشرة مديرية ، وسُجلت في هذا الأسبوع أول إصابة في محافظة الإسكندرية إذ ظهرت أول إصابة في يوم ١٥ أكتوبر ثم توالت الإصابات بعد ذلك ، وأيضًا سُجلت في هذا الأسبوع أولى الإصابات في مديريتي قنا وبني سويف من مديريات صعيد مصر والتي استمرت فيه الإصابات حتى أوائل شهر ديسمبر ١٩٤٧م ، وفي هذا الأسبوع سجلت مديرية الدقهلية أعلى الارتفاعات في عدد الجهات الموبوءة إذ بلغت ٣١٢ جهة وأيضًا زادت حالات الإصابة بها إلى ١٦١٩ إصابة وزاد عدد الوفيات إلى ٨٦٦ حالة ، وهناك ملاحظة لا يجب أن نغفلها في هذا الأسبوع إذ سجل يوم ٢١ أكتوبر وهو آخر يوم في هذه الإحصائية أعلى ارتفاع يومي طوال فترة الوباء في عدد الإصابات والوفيات إذ بلغ عدد الإصابات حوالي ١٠٢٢ إصابة وعدد الوفيات ٥٦١ حالة ، ومن الملاحظ أيضًا أن مديرية الدقهلية في هذا اليوم سجلت أعلى ارتفاع يومي طوال فترة الوباء في عدد الإصابات والوفيات لم تسجلها أي مديرية أخرى إذ بلغت الإصابات بها ٣٢٤ إصابة وعدد الوفيات ٢١٥ حالة ، وفي نهاية هذه الإحصائية عن الفترة من ٩/٢٣ إلى ١٩٤٧/١٠/٢١م ، تكون قد بلغت جملة الإصابات حوالي ٨٠٢٦

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٥٠ ، الوقائع المصرية ، ١٤ أكتوبر ١٩٤٧م (٢٩ ١ي القعدة ١٣٦٦هـ) . العدد ٩٤ مكرر (ب) غير اعتيادي .

إصابة ، وعدد الوفيات ٣٤٥١ حالة . [١]

الإحصائية الثانية :

وتضم الأربعة أسابيع الثانية في الفترة من ١٠/٢٢ إلى ١٩٤٧/١١/١٨م .

الجهة أو المنطقة	الأسبوع الخامس ١٠/٢٢ . ١٠/٢٨			الأسبوع السادس ١٠/٢٩ . ١١/٤			الأسبوع السابع ١١/٥ . ١١/١١			الأسبوع الثامن ١١/١٢ . ١١/١٨		
	الجهات المبوغة	الإصابات	الوفيات	الجهات المبوغة	الإصابات	الوفيات	الجهات المبوغة	الإصابات	الوفيات	الجهات المبوغة	الإصابات	الوفيات
القاهرة	١	١٦	٧	١	٨	٢	١	٧	١	١	٤	
الإسكندرية	١	٥٩	٢٣	١	٦٣	٢٥	١	١٠	٣	١	٨	٣
أقسام الحدود				٢	٣	١						
بورسعيد	٣	١٠	١	٢	٨		٢	٤		١	١	١
السويس	٢	٨	١	٢	١٢	٢						
الإسماعيلية	٧	٣١	٢١	٥	١٩	١٢	٢	٦	١	١		٢
دمياط	١٠	٧٩	٥٨	١٢	٦١	٤٣	٦	١٢	٦	٣	١	٢
البحيرة	١٤٠	٤٣٥	٢١٢	١٩٣	٤٨٥	٣٠٦	١٣١	٢٢٥	١٢٣	٤٣	٣٩	٢٧
الغربية	٣٨١	١٧٠٣	٦٧٤	٣٢٨	١٣٥٨	٦٢٨	١٨٦	٣٨٩	٢١٥	٥٥	٤١	٤٠
المنوفية	٢٠٣	٦٨٨	٢٢٢	١٧٧	٤٢٠	١٥٢	٩٩	١١٨	٧٠	٣٤	٣١	٢٦
الدقهلية	٣١٩	١٦٥٠	١١٢٦	٢٦٦	٦٨١	٥١٨	١٢٧	٢٠٤	١٣٦	٣٨	٣٩	٣٠
الشرقية	٢٣٤	٧٦٩	٤٨٠	١٩٨	٤٩٥	٢٩٨	١١٣	١٨٦	١٠٩	٤٢	٤٧	٢٦
القليوبية	٩١	٢١٣	٦٥	٨٧	١٦٧	٦٦	٥٧	٦٣	٣٠	٢٥	٢٤	١٠
الجيزة	٥	١٤	٥	٢٣	١١١	٣٠	٢١	٥٧	٢٢	١٦	٢٢	٧
الفيوم				٣٢	٧٥	٣٩	٥٣	٢٨١	١٣١	٤٤	٩٧	٧٦
بني سويف	٥	٣١٧	١٣٤	٥٨	١٨٢	١٣٣	٣٧	٨٠	٧٤	١٠	٧	٩
المنيا							٣	٩	٧	١	١	١

(١) الأهرام ، البلاغ ١٥ /١٠ . ١٩٤٧/١٠/٢١ ، وثائق وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠٠٧٨ . ٠١٩٢٦٢ ، ٠٠٧٨ . ٠١٩٢٦٣ ، ٠٠٧٨ . ٠١٩٢٦٤ .

أسيوط	٥	١٧	٢	٦	١٢	٥	٤	٥	٥	٢	١	١
جرجا				٥	٢٢	١١	١٠	٥٤	٢٩	١٢	٤٩	٢٢
قنا	١	٦	٣	٧	٢٧	١٢	٢٣	١٣٦	٨٧	١٦	٦٨	٤٧
أسوان												
أجمالي الأسبوع	١٤٦ ٢	٦٠٣٣	٣٠٣٤	١٣٩٦	٤٢١٨	٢٢٨٣	٨٧٦	١٨٩٦	١٠٤٩	٣٤٥	٤٨٠	٣٣٠
الإجمالي العام		١٤٠٥٩	٦٤٨٥		١٨٢٧٧	٨٧٦٨		٢٠١٧٣	٩٨١٧		٢٠٦٥٣	١٠١٤٧[١]

يعتبر الأسبوع الخامس هو الذي يمثل ذروة الوباء فهو الأعلى طوال فترة الوباء من حيث عدد الجهات الموبوءة وعدد الإصابات والوفيات ، فقد بلغ عدد الجهات الموبوءة فيه ١٤١٢ جهة وبلغ عدد الإصابات حوالي ٦٠٣٣ إصابة وعدد الوفيات ٣٠٣٤ حالة ، وقد سجلت في هذا الأسبوع أول إصابة بمديرية أسيوط وبقي كلٌ من مديريات المنيا والفيوم وأسوان بدون أي إصابة ، بينما سجلت مديرية الغربية في هذا الأسبوع ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الجهات الموبوءة وعدد الإصابات ، إذ بلغ عدد الجهات الموبوءة بها ٣٨١ جهة وعدد الإصابات فيها ١٧٠٣ إصابة وبذلك تكون مديرية الغربية قد سجلت أعلى ارتفاع أسبوعي طوال فترة الوباء من حيث عدد الجهات الموبوءة وعدد الإصابات ، بينما سجلت مديرية الدقهلية أعلى ارتفاع أسبوعي طوال فترة الوباء من حيث عدد الوفيات إذ بلغ ١١٢٦ حالة [٢] . وفي هذا الأسبوع أعلنت وزارة الصحة اعتبار مديريتي المنوفية وبني سويف

---

(١) وثائق وزارة الخارجية ، كود أرشيفي من ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ ، ١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ ، الأهرام ، البصير ، البلاغ الفترة من ١٠/٢٢ . إلى ١٢/١٨/ ١٩٤٧م.

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ ، والأهرام ، البلاغ من ١٠/٢٢ . ١٩٤٧/١٠/٢٨م .

موبوءتين بالكوليرا وذلك في ٢٥ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧م.[١]

وبالنسبة للأسبوع السادس فقد بدأت حدة الوباء فيه تنخفض ، وتوالى خلال هذا الأسبوع الهبوط العام من حيث عدد الجهات الموبوءة وعدد الإصابات والوفيات بالمقارنة بالأسبوع السابق إذ بلغ عدد الجهات الموبوءة حوالي ١٣٩٦ جهة ، وبلغ عدد الإصابات حوالي ٤٢١٨ إصابة ، وعدد الوفيات ٢٢٨٣ حالة ، ولكن ما يميز هذا الأسبوع هو زيادة عدد المديريات المصابة إلى تسع عشرة مديرية ، ولم تبق سوى مديريتي المنيا وأسوان بدون إصابة ، وقد سجلت مديرية الغربية أعلى ارتفاع حيث بلغ عدد الجهات الموبوءة بها حوالي ٣٢٨ جهة ، وبلغ عدد الإصابات بها ١٣٥٨ إصابة وعدد الوفيات ٦٢٨ حالة [٢] . وفي هذا الأسبوع أعلنت وزارة الصحة اعتبار مديرية البحيرة موبوءة بمرض الكوليرا ، وذلك في ٣١ أكتوبر ١٩٤٧م . [٣]

أما الأسبوع السابع فقد توالي فيه الهبوط بشكل ملحوظ وخصوصًا في الإسكندرية والتي انقطعت في نهاية هذا الأسبوع الإصابات والوفيات بها ، وتقلص ظل الكوليرا في الوجه البحري وذلك بسبب انخفاض درجة الرطوبة إلى أقل من ١٠ درجات وهي الحالة التي لا يستطيع الميكروب أن يعيش فيها وهذه الظاهرة سيصحبها حتمًا هبوط نسبة الإصابات بل انعدامها في أكثر المناطق ، ولكن ما زاد من سخونة الموقف في هذا الأسبوع هو استفحال الوباء في الصعيد وتسرب الوباء

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، الوقائع المصرية ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧م ، العدد ٩٩ مكرر " غير اعتيادي " ١٥ ١ي الحجة ١٣٦٦هـ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٦ . ٠٠٧٨ ، الأهرام ، البصير من ١٠/٢٩ . ١٩٤٧/١١/٤م .

(٣) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٣٦٥ ، الوقائع المصرية ، ٣ نوفمبر ١٩٤٧م ، العدد ١٠١ مكرر " غير اعتيادي " ٢٠ ذي الحجة ١٣٦٦هـ .

بصورة مقلقة في مديريات قنا والفيوم وبني سويف ، أما بالنسبة للإحصائيات في هذا الأسبوع فقد بلغ عدد الجهات الموبوءة به ٨٧٦ جهة وبلغ عدد الإصابات ١٨٩٦ إصابة وعدد الوفيات ١٠٤٩ حالة ، وسجلت مديرية الغربية للأسبوع الثالث على التوالي أعلى ارتفاع من حيث عدد الجهات الموبوءة إذ بلغت حوالي ١٨٦ حالة [١] . وفي هذا الأسبوع أعلنت وزارة الصحة اعتبار مديريات الفيوم وجرجا وقنا موبوءة بمرض الكوليرا وذلك في ٨ نوفمبر ١٩٤٧م. [٢]

أما بالنسبة للأسبوع الثامن فقد تقلص ظل الكوليرا عن الوجه البحري بصورة واضحة وفي نفس الوقت تسرب الوباء بصورة مستشرية في أعالي الصعيد ، ولم تبق من مديريات القطر بدون إصابة سوى مديرية أسوان والتي لم يصبها الوباء طوال هذه الفترة ، أما بالنسبة للاحصائيات فإنها هبطت كثيرًا بالنسبة لعدد الجهات الموبوءة وعدد الإصابات والوفيات عن الأسابيع السابقة ، فقد بلغ عدد الجهات الموبوءة ٣٤٥ جهة ، وبلغ عدد الإصابات ٤٨٠ إصابة وعدد الوفيات ٣٣٠ حالة ، وقد سجلت مديرية الفيوم أعلى ارتفاع بالنسبة لعدد الإصابات والوفيات ، إذ بلغ عدد الإصابات بها ٩٧ إصابة وعدد الوفيات ٧٦ حالة وسجلت أيضًا مديرية قنا ارتفاعًا أيضًا في عدد الإصابات والوفيات ، وبتلك الأرقام نستطيع أن نثبت مدى تسرب الوباء إلى الصعيد وارتفاعه واستمرار هذا الارتفاع حتى نهاية الوباء في ديسمبر ١٩٤٧ ، ومع نهاية هذه الإحصائية يمكن أن نجمل عدد الإصابات والوفيات خلال الفترة من ٩/٢٣ وحتى ١٩٤٧/١١/١٨م حيث بلغت

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ ، الأهرام والكتلة ١١/٦ . ١٩٤٧/١١/١١م.

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٣٨٠ ، الوقائع المصرية ، ١٠ نوفمبر ١٩٤٧م ، العدد ١٠٣ ، ص ٢٩ ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٦هـ .

جملة الإصابات حوالي ٢٠٦٠٣ إصابة ، وجملة الوفيات ١٠١٤٧ حالة . [١]

الإحصائية الثالثة :

وتضم الأربعة أسابيع الأخيرة من الوباء في الفترة من ١١/١٩ إلى ١٩٤٧/١٢/٣١م .

الجهة أو المنطقة	الأسبوع التاسع ١١/١٩ . ١١/٢٥			الأسبوع العاشر ١١/٢٦ . ١٢/٢			الأسبوع الحادي عشر ١٢/٣ . ١٢/٩			الأسبوع الثاني عشر ١٢/٢٤ . ١٢/٣١		
	الجهات المبوءة	الإصابات	الوفيات	الجهات المبوءة	الإصابات	الوفيات	الجهات المبوءة	الإصابات	الوفيات	الجهات المبوءة	الإصابات	الوفيات
القاهرة	١	٢		١	١					١	١	
الإسكندرية	١	٣	١	١	١	٣						
أقسام الحدود												
بورسعيد												
السويس												
الإسماعيلية	١		١									
دمياط	٢	٢	١									
البحيرة	٦	٦	٤	١	١	٢	١		١			
الغربية	٥	٥	٤	١	١	٢				١	١	١
المنوفية	١٢	١٣	١٤	٤		٤						
الدقهلية	٤	٤	٣	٢		٢						
الشرقية	٧	٨	٤	٧	٨	٢				١	١	١
القليوبية	٦	٦	٩									
الجيزة	٤	٥	٤	٥	٥	١						
الفيوم	٢١	٢٤	٢٣	١٤	٢١	٢١	٨	٩	٥	١	٢	

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ ، البصير ، الكتلة ١١/١٢ . ١٩٤٧/١١/١٨م .

بني سويف	١	١									
المنيا											
أسيوط											
جرجا	٣٠	٤	٥	١		١					
قنا	٢	٢	٦	٣	٣	٢					
أسوان											
أجمالي الأسبوع	٧٦	٨٥	٧٩	٤٠	٤١	٣٩	٩	٩	٦	٤	٥	٢
الإجمالي العام		٢٠٧٣٨	١٠٢٢٦		٢٠٧٧٩	١٠٢٦٥		٢٠٧٨٨	١٠٢٧١		٢٠٨٠٣	[1]١٠٢٧٣

إن أهم ما يميز هذه الإحصائية هو تقلص الكوليرا وبدء العد التنازلي للوباء ، والذي انتهت بالفعل الإصابات به مع نهاية ديسمبر ١٩٤٧م ، لكن الملاحظة العامة هي استمرار الوباء في صعيد مصر وتركز بؤرته في مديرية الفيوم ، وإن وجدت بعض الإصابات والوفيات التي لا تتعدى العشرات في باقي المديريات ، أما بالنسبة للأسبوع التاسع فقد ظهر فيه الهبوط بصورة واضحة ، فقد تقلص عدد الجهات الموبوءة إلى ٧٦ جهة ، وهبط عدد الإصابات حتى وصل إلى ٨٥ إصابة وأيضًا عدد الوفيات إلى ٧٩ حالة ، وتصدرت مديرية الفيوم المشهد حيث وصل عدد الجهات الموبوءة بها إلى ٢١ جهة وعدد الإصابات إلى ٢٤ إصابة وعدد الوفيات ٢٣ حالة . [٢]

وبالنسبة للأسبوع العاشر فقد ظلت الإصابات والوفيات في هبوط مستمر وبات الوباء على وشك الزوال والاختفاء ، وتوقفت الإصابات والوفيات في مدن

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ ، البصير ، الكتلة ، المصري الفترة من ١١/١٩ إلى ١٩٤٧/١٢/٣١م.

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ــ ٠٠٧٨ ، البصير ، المصري ١١/١٩ . ١٩٤٧/١١/٢٥م.

القناة وشرق الدلتا ، وكالعادة استمرت مديرية الفيوم كأعلى ارتفاع حيث بلغ عدد الجهات المويوءة بها ٢٦ جهة ، وبلغ عدد الإصابات ٢١ إصابة وعدد الوفيات نفس الرقم ، وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية مفوضيات الدول الخارجية عن آخر إصابة ووفاة حدثت في الجهات الآتية : مديرية القليوبية ٢٥ نوفمبر ، القاهرة ٢٦ منه ، قنا ٢٧ منه ، الإسكندرية والمنوفية ٢٨ منه ، الجيزة ٢٩ منه الدقهلية وجرجا والشرقية ٣٠ منه ، الغربية أول ديسمبر ١٩٤٧م ، وكانت آخر إصابة ووفاة حدثت في مديريات المنيا وأسيوط ومنطقة السويس وبورسعيد في نهاية الأسبوع المنتهي في ١٨ نوفمبر ١٩٤٧م. [١]

أما الأسبوع الحادي عشر ، فقد خلا منه الوباء ما عدا إصابة في مديرية البحيرة وتسع إصابات وخمس وفيات في مديرية الفيوم ، وبذلك تكون مديرية الفيوم هي آخر معقل للوباء في القطر المصري ، وأما عن الفترة من ٩ ديسمبر وحتى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧م ، فلم تحدث فيها أي إصابات أو وفيات ، وقد قامت وزارة الخارجية المصرية بإرسال مكاتبات عديدة إلى مفوضيات الدول العربية والأجنبية بدايةً من شهر ديسمبر ١٩٤٧م لتبين لها آخر الأنباء عن الوباء وسيره ، وكانت ضمن هذه المكاتبات مكاتبة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧م ، وقد أرسلت هذه المكاتبة إلى ٣٠ مفوضية وسفارة أجنبية بجانب ست مفوضيات عربية وإسلامية.[٢]

وأما عن آخر مرحلة من مراحل الوباء وهي الفترة من ٢٤ ديسمبر حتى أوائل يناير ١٩٤٨م ، والتي ظهر فيها الوباء مرة أخرى بعد انقطاع دام أكثر من أسبوعين ، فقد ظهرت إصابتان في مديرية الفيوم وإصابة في كل من القاهرة والغربية والشرقية ووفيتان في كلٍ من الغربية والشرقية ، وقد أبلغت هذه الأرقام

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨.

(٢)وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨.

لمفوضيات وسفارات الدول الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع القيود والحظر عن القطر المصري من حيث قيود السفر والتجارة الخارجية ، وفي نهاية هذه المرحلة بلغت جملة الإصابات لوباء الكوليرا في القطر المصري ٢٠٨٠٣ إصابة وبلغت جملة الوفيات ١٠٢٧٣ حالة [١] . وقد بلغت جملة العينات التي فحصت للكوليرا خلال عام ١٩٤٧م . فترة الوباء . حوالي ١٩٢.٧٤٣ عينة منها ٧٩.٣١٩ عينة تم فحصها في المعامل الرئيسية لوزارة الصحة ، وحوالي ١١٣.٤٢٤ عينة فحصت في المعامل الفرعية في المديريات والأقاليم . [٢]

* * * *

(١) نفسه .

(٢) وزارة الصحة العمومية ،التقرير السنوي لمصلحة المعامل ١٩٤٧م، ص١،٢ .

الفصل الثالث

جهود الحكومة المصرية في مكافحة وباء الكوليرا

هناك فرق كبير بين ما قامت به الحكومة المصرية من تدابير واحتياطات لمكافحة وباء الكوليرا وبين ما كان يجب عليها عمله ، فلقد قدم عدد كبير من الأطباء وذوي الخبرة بعد ظهور وباء الكوليرا في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧م ، عدة مشاريع لمكافحة الوباء ، وقد أرسلت هذه المشاريع إلى وزير الصحة لعرضها على المجلس الاستشاري الصحي الأعلى للكوليرا ، فلو تم تطبيق ما ورد في هذه المشاريع تطبيقًا صحيحًا لما كان هناك تقصير أو ثغرات فيما قامت به الحكومة من تدابير واحتياطات ، ولما انتشر الوباء بصورته التي شاهدناها ، وفيما يلي نعرض لخلاصة هذه المشاريع قبل دراسة التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمكافحة الوباء ، خلاصة هذه المشاريع هي :

أولاً : تقسيم الأقاليم الموبوءة إلى خمس مناطق :

أ . منطقة شرق الدلتا وتشمل مديريات الشرقية ، الدقهلية ، القليوبية ، محافظتي القناة ودمياط .

ب . منطقة وسط الدلتا وتشمل مديريتي الغربية والمنوفية .

ج . منطقة غرب الدلتا وتشمل محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة .

د . منطقة القاهرة الكبرى بما فيها ضواحيها .

هـ . منطقة الجيزة وبني سويف .

ثانياً : يكون في كل منطقة من هذه المناطق مجلس عام للمكافحة ، من مفتش صحي عام ، وأحد كبار رجال وزارة الداخلية وبعض كبار الشخصيات في المنطقة ، ويكون تحت إشراف المجلس الأعلى للمكافحة الذي يرأسه رئيس الوزراء أو وزير الصحة ، وينشأ لكل مديرية لجنة للمكافحة ولجنة مركزية

لكل مركز .

ثالثا : يقسم سكان القطر في المدن والقرى إلى مجموعات تشمل كل مجموعة منها ٤٠٠ فرد من السكان ويخصص لكل مجموعة واحد من المراقبين الصحيين ، ولكل عدد من هذه المجموعات يشمل مائة أي أربعون ألف من السكان طبيب ومعزل صحي مجهز بكافة الاستعدادات والممرضات ، ويشرف على المفتشين حاكم عسكري طبي ، ويشرف على الجميع حاكم عسكري طبي أعلى ومجلس طبي أعلى من الأخصائيين المصريين في الصحة العامة والبكتريولوجيين ، ويكون من عمل الحاكم العسكري الأعلى والحكام الطبيين العسكريين في الأقاليم توقيع الجزاءات الصارمة من حبس وغرامة على كل من يخالف الأوامر الصحية . (١)

رابعاً : **أ ـ مهمة المراقب الصحي**

الإشراف على ٤٠٠ شخص في مأكلهم ومشربهم وملبسهم ومسكنهم وهؤلاء المراقبون يجندون من طلبة المدارس العليا والجامعات والأزهر وجميع المدرسين والمدرسات بالإضافة إلى جميع الأطباء في القطر والممرضات والمتطوعين من المتعلمين والجمعيات الخيرية والشبان من الموظفين بالمصالح الحكومية، ويعمل هؤلاء كلٌ في بلده أو أقرب مكان من مقر عمله ويعاونهم في القرى العمد والمشايخ والأعيان والخفراء ، وتنحصر هذه المراقبة في الإشراف على نظافة المنازل والحارات والشوارع التي في منطقته ، وإزالة القمامة ، والإشراف على جميع محال الأكل في مجموعته والتأكد من سلامة الأطعمة وعدم تعرضها للعدوى ،

(١) عبد الشافي محمد ، مشروع لمكافحة وباء الكوليرا بعد اجتياحه الوجه البحري ومديريتي الجيزة وبني سويف ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٥٥٥ ، ٥٥٦ .

والتصريح بالسفر لمن يرغب في السفر من سكان مجموعته بشرط أن يكون سليمًا ومطعمًا .

ب ـ مهمة الطبيب

١ـ أخذ المعلومات مرتين في اليوم من جميع المراقبين الصحيين في دائرته لتبليغها للجنة المركزية .

٢ـ عزل كل حالة اشتباه بمجرد التبليغ عنها وذلك لعدم تسرب العدوى منها لمخالطيها .

٣. عزل جميع المخالطين بالمعزل وتطهير منازلهم .

٤. العمل على تطعيم كل من لم يطعم في دائرته .

٥. مراقبة المخالطين في المعزل .

٦. العمل على إزالة أسباب الشكوى التي تقدم إليه من المراقبين .

٧ـ مراقبة دورات المياه في المساجد في دائرته ، وغلق كل دورة يشك في صلاحيتها . (١)

خامساً : محاصرة المناطق الموبوءة وجعل أكثر من خط عسكري للدفاع بدلاً من خط واحد، وأيضًا وضع حصار قوي بين مديريات بني سويف والمنيا ، بحيث لا يتسرب المرض من مديرية بني سويف عن طريق المرضى أو المخالطين إلى الفيوم والمنيا وباقي المديريات ، ولا يصرح بالسفر من بني سويف إلا إذا أبرز شهادة تطعيم ، ووضع تحت المراقبة لمدة ستة أيام .

سادساً : فرض جزاءات صارمة على كل من يهمل في تأدية الواجب الملقى عليه من أطباء ومراقبين وموظفين وأهالي ، وتكون هذه الجزاءات سريعة التنفيذ ،

(١) عبد الشافي محمد ، مشروع مكافحة وباء الكوليرا ، ص٥٥٧ ، وباء الكوليرا ومقاومته ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد العاشر ، أكتوبر ،١٩٤٧م ، ص ٣٥٠ .

وتعلن في الصحف مع إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد لكي يستطاع تنفيذ الإجراءات السريعة بكل حزم ودقة. [١]

سابعاً : وبما أن الحكومة لا يمكنها القيام بمصاريف المكافحة ، وما يتصل بها من المساعدات الضرورية للأهالي والعمل على راحة المخالطين والمرضى ، فمن الواجب جمع تبرعات مالية من الأعيان والتجار ورجال المال في كل منطقة بواسطة رجال المكافحة في المنطقة ، ويصرف من هذه التبرعات على إقامة المعازل الصحية وشراء الأدوية وتقديم مكافآت للمراقبين الصحيين وتقديم الغذاء والكساء للمرضى والمخالطين ، شراء الأكفان للموتى ودفنهم ، وإنشاء المقابر اللازمة .

ثامناً : لوقاية الترع والمجاري المائية من التلوث ، يعين لكل قرية مورد أو أكثر للمياه على أقرب ترعة لهم ، على أن يعين لكل مورد مراقب صحي يشرف على نظافته وعلى عدم تلوثه ، ويحرم على الأهالي غسل الملابس في هذا المورد ، وإلقاء القاذورات فيه أو الوضوء منه . [٢]

تاسعاً : يجب اتخاذ الإجراءات الوقائية الآتية في كلٍ من المدن الكبرى "القاهرة" والقرى :

١. تشجيع من لا ضرورة لبقائهم في القاهرة من السكان على السفر إلى الصعيد لأنه غير ملوث .

٢ـ يجب الحذر من دخول الخضر والفاكهة والألبان لأنها من أهم عوامل نقل العدوى .

٣. يجب على مصلحة التنظيم أن تضاعف عدد الكناسين بحيث تنظف جميع أحياء

---

(١) عبد الشافي محمد ، وباء الكوليرا ومقاومته ، ص ٣٥٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٥٦ ـ ٣٦٠ .

القاهرة ثلاث أو أربع مرات في اليوم ، وتنقل القمامة في الحال إلى عربات محكمة القفل إلى خارج القاهرة .

٤. منع البائعين الجائلين من عرض بضاعتهم وتعوضهم الحكومة عن سلعهم .

٥- لا تترك الحكومة المطاعم العامة تفتح أبوابها طوال اليوم ، ويشرف عليها المراقبون الصحيون .

٦. عمل إشراف صحي دقيق على المراحيض العامة ودورات مياه المساجد بحيث تطهر وتنظف بالفنيك .

٧- تعمل الحكومة على تطعيم جميع السكان بطرق منظمة إجباريًا بحيث يصل الطعم إلى كل فرد، والوقاية في المدن صورة مصغرة لما يتخذ في وقاية القاهرة ، ولوقاية القرى يطبق فيها ما يمكن تطبيقه مما اتبع في وقاية المدن كالتطعيم الإجباري ، وفرق المراقبة الصحية ، وفرق النظافة[١] .. إلخ

عاشراً : أما بالنسبة للتطعيم فالطريقة المثلى لتوزيع الطعم هي : أن تنشئ الحكومة مراكز عديدة في جميع أنحاء القطر لتطعيم السكان تطعيمًا إجباريًا سريعًا وترصد أسماءهم وعناوينهم في قوائم ترسل يوميًا إلى الإدارة العامة لعملية التطعيم بعكس توزيعه على الأهالي الذين يسيئون استعماله وتخزينه ، وأيضًا الأغنياء وأصحاب النفوذ ، وكذلك أن يعطى الطعم على مرتين بينهما أسبوع ، أما من جهة تحضير اللقاح فيجب تجنيد جميع المعامل البكتريولوجية لتحضيره دون الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، وعدم حصر تحضيره في مصر في معمل المصل واللقاح الحكومي بالعجوزة ، ومن أمثلة تلك المعامل ، معامل وزارة الصحة الأقليمية، معمل السجون ، معامل الجيش ، ومعامل كليات الطب ، وبذلك يمكن تحضير ما يقرب من نصف

(١)عبد الشافي محمد ، وباء الكوليرا ومقاومته ، ص٣٦٠ .

مليون وحدة يوميًا في مصر . [١]

التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمكافحة الوباء :

عقب ظهور الوباء وانتشاره اتخذت الحكومة المصرية عدة تدابير واحتياطات لتطويق الوباء والحد من انتشاره ، ولكن هذه التدابير والاحتياطات شابها بعض القصور ، وهذا ما سنوضحه في آخر هذا الفصل في حديثي عن أوجه التقصير في مكافحة الوباء من جانب الحكومة ، ومن أهم تلك التدابير ما يلي :

التشريعات والقيود القانونية لمكافحة الوباء :

كان من أهم التدابير والاحتياطات التي قامت بها الحكومة المصرية عند ظهور الوباء وانتشاره إصدار عدة تشريعات ومراسيم قانونية للسيطرة على الوباء ومكافحته ، وبداية صدر في ٢ أكتوبر ١٩٤٧م المرسوم بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٧م ، والذي يخول وزير الصحة في سبيل مكافحة الكوليرا الاختصاصات المخولة لوزير التموين في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٧م الخاص بشئون التموين ، وذلك دون حاجة إلى موافقة لجنة التموين العليا ، وكذلك صدر في نفس اليوم المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٧م، والخاص بتداول الطعم الواقي من مرض الكوليرا ، ويتضمن هذا المرسوم الأحكام التي تكفل تداول الطعم الواقي من مرض الكوليرا عن طريق وزارة الصحة دون غيرها من حيث حيازة الطعم والاتجار فيه ، ومخالفة أحكام هذا المرسوم [٢] . وكان مجلس الوزراء قد وافق على هذين المرسومين بجلسة ٢ أكتوبر ١٩٤٧م. [٣]

---

(١) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد وباء الكوليرا ص ٥٤٤ ، الكتلة ، ١٩٤٧/١١/٥م ، ص ١ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٧م ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ص ٤١٧ ، ٤١٩ ، الوقائع المصرية ، ٦ أكتوبر ١٩٤٧ " ٢١ ذي القعدة ١٣٦٦هـ " عدد ٩٢ ، ص ١ ، ٢ .

(٣) مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء ، جلسة قبل ٥ أكتوبر ١٩٤٧م ، كود أرشيفي ٠٥٦٣٩٩ . ٠٠٧٥ .

وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م وافق مجلس الوزراء على المرسوم بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٧م الخاص بفرض الوقاية من الكوليرا ، وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٧م ، الخاص بفرض عقوبة على مخالفة أوامر الاستيلاء والتكاليف الصادرة [١] . واشتمل المرسوم الأول على عشر مواد كانت تهدف إلى مراقبة المسافرين؛ لإمكان حصر المرضى في المناطق الموبوءة والمشبوهة ، مما يستلزم تشديد العقوبة على من يحاول الانتقال من هذه الجهات إلى غيرها والتي تصل إلى الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أما المرسوم الثاني فقد اشتمل على أربع مواد تناولت العقوبات الخاصة بالامتناع عن تنفيذ أوامر الاستيلاء الصادرة تطبيقًا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٧م أو عرقلة تنفيذها ، والتي تصل إلى الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد عن مائة جنيه [٢] . وفى نفس اليوم وافق مجلس الوزراء على القرار الوزاري الصادر من وزارة الصحة بتشكيل مجلس استشاري صحي للكوليرا من وزير الصحة العمومية رئيسًا ، ووكيل وزارة الصحة للشئون الصحية وكيلاً ، وعضوية ثلاثين شخصًا على رأسهم وكلاء وزارة كل من الداخلية، والأشغال ، والشئون الاجتماعية، والزراعة، والصحة للمرافق والحجر الصحي، وسكرتير عام وزارة الصحة، ومستشار الدولة لقسم الرأي بوزارة الصحة، ووكيل وزارة الصحة المساعد

(١) مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء ، جلسة قبل ٢ نوفمبر ١٠٤٧م ، كود ارشيفي ٠٥٦٤٠٣ . ٠٠٧٥ ، وثائق وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ ، وثائق وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٠٠٠٥٨٧ . ٠٤٠٢٩ " أوراق مكافحة مرض الكوليرا " .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر المكية لسنة ١٩٤٧م ، ص ٤٤٦ . ٤٥٠ ، الأهرام ١٩٤٧/١٠/٢٧م ، ص ١ ، الوقائع المصرية ، ٣ أكتوبر ١٩٤٧م " ١٦ ذي الحجة ١٣٦٦هـ " العدد ١٠٠ ، ص ١ .

للشئون الصحية[١].

وفى ٩ نوفمبر ١٩٤٧م وافق مجلس الوزراء على المرسوم بقانون رقم ١٥٣لسنة ١٩٤٧م الخاص باتخاذ تدابير للمحافظة على الصحة العامة عند ظهور وباء الكوليرا أو الطاعون[٢] . وقد اشتمل هذا المرسوم على ست عشرة مادة عالجت بعض مواده التدابير والاحتياطات ، ومنها وجوب التبليغ عن الإصابات إلى مكتب الصحة أو إلى العمد في النواحي التي ليس بها مكتب صحة ، وتحدثت بعض المواد عن عزل المصابين ونقلهم إلى المستشفى أو المعزل المخصص لذلك وأيضًا جعلت بعض المواد لوزير الصحة في حالة ظهور الوباء أن يمنع أي اجتماع في الأضرحة والجبانات والموالد ، وله أن يأمر بإغلاق المحال العمومية والأسواق بجميع أنواعها ، وحددت بعض المواد عقوبة مخالفة أحكام هذا المرسوم الخاصة بنقل المصابين والموتى بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد عن خمسمائة جنيه . [٣]

وقد أرسل مجلس الوزراء بيانا بالمراسيم بالقوانين السابقة التي صدرت بعد انقضاء دور الانعقاد الأخير للبرلمان " الثاني والعشرين " أي في المدة من ١١ يوليه إلى ١١ نوفمبر ١٩٤٧م ، لعرضه على البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٤٧م ، ص ١٣٥٥ . ١٣٥٧ ، الوقائع المصرية ، أول نوفمبر ١٩٤٧ " ١٨ ١ي الحجة ١٣٦٦هـ " ، العدد ١٠٠ مكرر ، مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء قبل ٢ نوفمبر ١٩٤٧م ، كود أرشيفي ٠٥٦٤٠٣ . ٠٠٧٥ .

(٢) مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء قبل ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧م ، كود أرشيفي ٠٥٦٤٠٧ . ٠٠٧٥ ، وثائق وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ١٠٩٢٦٦ . ٠٠٧٨ .

(٣) الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم، ص ٥١٠ . ٥١٣ ، الوقائع المصرية ، ١٠ نوفمبر ١٩٤٧م " ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٦هـ " عدد ١٠٣ ، ص ١ .

للموافقة والتصديق عليه ، وقد نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٨ ديسمبر ١٩٤٧م ، تقارير لجنتي الشئون الصحية والتشريعية الخاصة بتلك المراسيم بقوانين ، ووافق المجلس على ما رأته هاتين اللجنتين من عدم الاعتراض على هذه المراسيم . (١)

وقد تم إحالة تلك المراسيم من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ، وقد قرر المجلس إقرار هذه المراسيم السابقة وإحالتها إلى اللجان المختصة في ١ مارس ١٩٤٨م ، وقد بحثت هذه اللجان تلك المراسيم في جلسة ١٦ مارس ١٩٤٨م ، ورأت الموافقة عليها ورفع تقاريرها إلى المجلس للتصديق عليها ، وفعلاً وافق مجلس الشيوخ على هذه المراسيم بجلستي ٢٩ مارس ١٩٤٨ م ، و٢٦ أبريل ١٩٤٨م. (٢)

الاعتمادات المالية وتكاليف المكافحة :

أما الخطوة التالية التي سلكتها الحكومة بخصوص التدابير والتحوطات بعد ظهور وباء الكوليرا ، فهي فتح الاعتمادات المالية الإضافية لمواجهة الزيادة في المصروفات التي ستنشأ عن ذلك ، فبداية وافق مجلس الوزراء في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧م على ما جاء في خطاب وزارة الصحة بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه على أن يؤخذ المبلغ من الاحتياطي العام أسوة بما تم بشأن مكافحة

(١) مجلس النواب ، ٨ ديسمبر ١٩٤٧م ، جلسة ٥ ، ص ١٢٣ ـ ١٣١ .

(٢) مجلس الشيوخ ، ٢٩ مارس ١٩٤٨ ، جلسة ٢٥ ، ص٥٩٨ ـ ٦٠٣ ، ٢٦ أبريل ١٩٤٨م ، جلسة ٣٠، ص ٦٩٣ ـ ٦٩٥ .

مرض الحمى الراجعة(*) وقد صدر بذلك مرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٧م بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من الإضافي العام لمكافحة وباء الكوليرا[١] ، ونظرًا لأن إجراءات المكافحة ظلت مستمرة على أشدها للقضاء على ذلك الوباء ، فقد رأت اللجنة العليا للمكافحة زيادة الاعتماد بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه أخرى ، وذلك بناء على كتاب وزارة الصحة المرفوع لمجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٤٧م ، وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة على زيادة المبلغ المأخوذ من الاحتياطي العام لمكافحة الكوليرا من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إلى مليون جنيه ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م ، على رأي اللجنة المالية ، وصدر بهذا المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٧م [٢] ، وبعد الموافقة على فتح هذه الاعتمادات المالية الخاصة بالمكافحة قررت وزارة الصحة بأن تخصم جميع المصروفات الخاصة بالكوليرا من هذه الاعتمادات [٣] . وقد قام مجلس الوزراء بإحالة هذين المرسومين إلى البرلمان بمجلسيه مع المراسيم السابقة في ١٢ نوفمبر ١٩٤٧م ولقد نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٨ ديسمبر ١٩٤٧م ، تقرير اللجنة المالية الخاص بهذين المرسومين ، ووافق

(*) الحمي الراجعة : هي مرض معد يظهر غالباً في المناطق الحارة علي صورة وباء وتسببه بكتريا من فصيلة الملتويات ، والشخص المصاب بها يرتعد ويسخن ويصاب بصداع والآلم عضلية والآلم أخري (موسوعة ويكيديا الحرة)

(١) مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء ، جلسة قبل ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧م ، كود أرشيفي ٠٥٦٣٩٦ . ٠٠٧٥ .

(٢) مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م ، كود أرشيفي ٠٥٦٤٠٢ . ٠٠٧٥ ، الأهرام ١٢/١٠/١٩٤٧م ، ص ٢ .

(٣) وثائق وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٠٠٠٥٨٧ . ٤٠٢٩ " أوراق مكافحة مرض الكوليرا " .

المجلس على ما رأته اللجنة المالية من عدم الاعتراض على هذين المرسومين ، وفي ٢٩ مارس ١٩٤٨م ، وافق مجلس الشيوخ على ما جاء بتقرير لجنة المالية بالمجلس بخصوص هذين المرسومين . [١]

استمرت وزارة الصحة في أعمال المقاومة في شتى صورها مما جعل مبلغ المليون جنيه السابق اعتماده لا يكفي للوصول إلى الغاية المنشودة ، وأصبح الأمر يتطلب اعتمادا آخر ، ولذلك تقدمت إلى وزارة المالية في ٤ ديسمبر ١٩٤٧م ، تطلب الموافقة على زيادة الاعتماد المخصص لمكافحة الوباء من مليون إلى مليون ونصف جنيه على أن يؤخذ المبلغ من الاحتياطي العام لمكافحة الكوليرا ، وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه على أن تؤخذ الزيادة من المال الاحتياطي أسوة بالاعتمادين السابقين ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٤ ديسمبر ١٩٤٧م ، على رأي اللجنة المالية ، وقد أبلغت وزارة الصحة بهذا القرار [٢] . تم إرسال مشروع القانون هذا إلى مجلس النواب ، فأحال المجلس بدوره هذا المشروع إلى لجنة الشئون المالية فبحثته في اجتماعها في ٧ يناير ١٩٤٨م ، وقد وافقت اللجنة على زيادة المبلغ ، ثم وافق مجلس النواب على تقرير اللجنة بجلسته المنعقدة في ٣٠ مارس ١٩٤٨م ، وقد أحيل هذا المشروع للموافقة عليه من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ، والذي أحاله بدوره إلى لجنة الشئون المالية بالمجلس في ٣ أبريل ١٩٤٨م ، وقد بحثته اللجنة في عدة جلسات ، وقد وافقت اللجنة على الاعتماد المطلوب وقدره نصف مليون جنيه وقد وافق مجلس

---

(١) مجلس الشيوخ ، ٢٩ مارس ١٩٤٧م ، جلسة ٢٥، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧ .

(٢) مجلس الوزراء ، جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧م ، كود أرشيفي ٠٠٧٥ ـ ٠٥٦٤٠٦ .

الشيوخ على تقرير اللجنة بجلسة ١٧ مايو ١٩٤٨م. [١]

أما بالنسبة للاعتمادات المالية وتكاليف مكافحة الكوليرا في بلدية الإسكندرية فقد خصص لها مبلغ ٥٩.١٦٠ جنيهًا ، ثم زيد هذا المبلغ إلى ٢٥.٠٠٠ جنيه أخرى لمواجهة الوباء واتخاذ التحوطات للوقاية منه ، ونظرًا لتطور حالة الوباء إلى حد لم يكن يكفي معه المبلغ السابق ، فقد رفع المبلغ من ٢٥.٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك لمواجهة المصروفات لغاية آخر ديسمبر ١٩٤٧م ، وأخيرًا وافق القومسيون البلدي لمدينة الإسكندرية على زيادة المبلغ المخصص للصرف منه في شئون مكافحة الكوليرا لغاية آخر يونيه ١٩٤٨م ، إلى ١٥٠.٠٠٠ جنيه وذلك على العهد تحت التحصيل طرف وزارة الصحة [٢] .

الإجراءات والتدابير الخاصة :

من أهم التدابير والإجراءات الخاصة التي اتبعتها الحكومة لمواجهة ومكافحة وباء الكوليرا إنشاء المعازل ومراقبة المخالطين والتطعيم العام على مستوى البلاد والخاص بالمناطق الموبوءة .

أولاً : إنشاء المعازل :

بعد ظهور الوباء في بلدة القرين شكلت لجنة لعزل العمال الغرباء والذين يرغبون في العودة إلى بلادهم في معسكر خاص يتعهد فحصهم طبيًا وتسهيل السفر للأصحاء منهم إلى بلادهم ، وقد اختارت اللجنة موقعًا مناسبًا للمعسكر المقترح وهو سوق بلدة القرين ، وقد اشتركت في مراقبة هذا المعسكر والإشراف

---

(١) مجلس النواب ، ٣٠ مارس ١٩٤٨م ، جلسة ٢٢ ، ص ١٥٤٦ . ١٥٤٩ ، مجلس الشيوخ ، ١٧ مايو ١٩٤٨م ، جلسة ١٩، ص

(٢) الدائرة البلدية بالإسكندرية ، كود أرشيفي ٠٠٦٥١٧ . ٢٠٠٧ [التدابير الخاصة بمكافحة الكوليرا بمدينة الإسكندرية] القومسيون البلدي المؤقت لمدينة الإسكندرية جلسة ٤٦ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٥ ، جلسة ٣٧ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٣ ، ٤ .

عليه كل من وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الدفاع الوطني ، ووزارة الداخلية ، على أن تعمل كل وزارة في التخصص المناسب لها ، فمثلاً وزارة الدفاع تقوم بحراسة المعسكر ليلاً ونهارًا ، ووزارة الداخلية تقوم بالمحافظة على الأمن الداخلي بالمعسكر ، ووزارة الصحة تقوم بمراقبة المعسكر من الناحية الصحية ، ووزارة الشئون الاجتماعية تقوم بتغذية العمال داخل المعسكر بوجبات من الطعام ، وقد تم الموافقة على إنشاء المعسكر في ٦ أكتوبر ١٩٤٧م ، كما وافق وكيل وزارة الصحة على أن يخصم بالمصروفات الخاصة بموضوع العمال المعزولين في القرين من اعتماد مكافحة الكوليرا لسنة ١٩٤٧م . (١)

وقد كانت وزارة الشئون الاجتماعية تقوم بتوزيع الإعانات على هؤلاء العمال ، واتضح من بحث حالات هؤلاء العمال وأسرهم أن عددهم بلغ حوالي ٣٠٠٠ فرد ، وقد اعتمدت وزارة الصحة والداخلية مبلغ ١٥٠٠ جنيه من اعتماد الكوليرا لصرف إعانات مالية لهم قدرت بواقع عشرة قروش يوميًا لكل أسرة ، وعند ترحيل هؤلاء العمال المعزولين وعائلاتهم من بلدة القرين إلى بلادهم قامت وزارة الشئون الاجتماعية بصرف مبلغ ٣٧٦ جنيهًا و ٨٤٩ مليمًا كإعانات لهم ، وقد كانت الوزارة قد قسمت هؤلاء العمال إلى ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولى حصلت على إعانة ٥٠% من الأجر الشهري والثانية حصلت على ٣٥% من الأجر الشهري ، والثالثة حصلت على ٢٠% من الأجر الشهري . (٢)

---

(١) وثائق وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٠٠٠٨٦١ . ٤٠٢٩ " بخصوص إقامة معزل العمال الغرباء في القرين "

(٢) وثائق وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٠٠٠٨٦٠ . ٤٠٢٩ " أوراق إغاثة منكوبي الكوليرا بمديرية الشرقية " .

وقد انتشرت المعازل في جميع المناطق الموبوءة حتى بلغ عدد هذه المعازل حوالي ١٥٦ معزلاً وقد تقرر جعل بعض الأماكن والمستشفيات معازل في حالة الحاجة إليها مثل المستشفيات المركزية ووحدات الانكلستوما والمجموعات الصحية ووحدات الرمد التي بها أسرة ، وكل مدرسة أولية خارج القرية ستحول إلى معزل في حالة الاحتياج إليها ، وذلك على إثر قرار اللجنة العليا للمكافحة بزيادة عدد المعازل في جميع المناطق الموبوءة ، ومن أهم المديريات التي انتشرت بها المعازل بصفة ملحوظة بناء على توجيهات الحكومة بزيادة عدد المعازل كانت الدقهلية وبها ٢٠ معزلاً ، البحيرة بها ١٢ معزلاً ، الغربية بها ٢٤ معزلاً ، الشرقية ١١ معزلاً . (١)

من أهم المعازل التي أنشئت في تلك الفترة هو معزل الدخيلة للرجال ومعزل مدرسة معلمات الورديان للسيدات ومستشفى الحميات بالإسكندرية ، فأما عن مستشفى الحميات فقد أعد الجزء الأكبر منها لعزل الإصابات المشتبه فيها ، وكذلك المخالطين لهم ، وقد بلغ عدد الإصابات المشتبه فيها حوالي ٨٥ إصابة ، وعدد المخالطين المعزولين تحت الملاحظة حوالي ١٥٢ شخصًا في أوائل أكتوبر ١٩٤٧م ، وتقرر أيضًا اتخاذ معزل الدخيلة منطقة خاصة لعزل المصابين المشتبه فيهم والمخالطين الرجال والمراكبية والمساجين ، وقد بلغ عدد الحالات المشتبه فيها اعتبارًا من ٢٥ سبتمبر حتى أوائل نوفمبر ١٩٤٧م ، حوالي ٢٥٤ حالة منها ١٥١ حالة إيجابية ، أما الذين عزلوا من المخالطين فبلغ عددهم ٢٥١٩ حالة ، وقد ظهرت أعراض المرض على ٢٣ شخصًا منهم بالمعازل كما ظهر عدد ١٦ شخصًا منهم حاملين للميكروب ، وقد عزل الجميع بمستشفى

(١) الأهرام ١٩٤٧/١٠/١٦م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/٢٤م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/٢٧ ص ١

الحميات [١] . وقد تم إخلاء معزل الدخيلة في ١٩٤٧/١١/١٢م ، بعد أن تمت مدة مراقبة المخالطين من النواتية[*] والمساجين ، وقد تم إعداد منزل استاني بالورديان ، واستقبل في يوم ١٩٤٧/١١/٩م ، أول فوج من المخالطين وعددهم ٢٦ وما زال بالمعزل الأخير عدد ٦٤ منهم[٢]. أما مدرسة معلمات الورديان التي افتتحت كمعزل للمخالطين في ١٩٤٧/١٠/٢٨م ، واستقبلت عندئذ ٥٥٤ سيدة ، فقد أخليت فعلاً من باقي المعزولات بها وهن ٢٩ مخالطة ، وقد قضوا بقية مدة المراقبة بمستشفى الحميات ، وقد دعا إلى إخلائها بدء الدراسة مع تحسن الحالة الصحية بالمدينة ، وسلمت المدرسة بعد تطهيرها ، أما عن الإصابات فقد بلغت منذ ظهور الوباء بمدينة الإسكندرية حتى أواخر نوفمبر ١٩٦ إصابة توفى منهم ٩٢ والباقون خضعوا العلاج [٣] ، وفي أوائل ديسمبر لم يبق في مستشفى الحميات سوى خمس حالات ، وأما المعزولون في الورديان فقد انخفض عددهم إلى ٢٩ من الرجال

---

(١) القومسيون البلدي المؤقت لبلدية الإسكندرية ، جلسة رقم ٤١ ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ١ ، ٢ ، جلسة رقم ٤٦ ١٩٤٧/١١/٢٢م ، ص ١ ، ٢ ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٧م ، ١٩٤٧/١٠/٣١م ، ص ١ .

(*) النواتية : هم البحارة الذين كانوا يأتون إلى منطقة حجر النواتية أحدى مناطق حي شرق بالإسكندرية ، والتي تعود تسميتها بذلك إلى أنها قديمًا كانت تحتوي على كميات ضخمة من الأحجار ومعدن الرصاص المعروف بكثافته الثقيلة ، وقد كان هؤلاء البحارة يجلبون ذلك الحجر والرصاص لاستخدامه في تسهيل عمليات رسو السفن والمراكب الخاصة بهم ، كرابط وثقل لإيقافها في الميناء بدلاً من الهلب . (جريدة المصري اليوم ، عدد ٢٠١٠/٩/٢٩م).

(٢) القومسيون البلدي المؤقت ، جلسة رقم ٤٧ ، ١٩٤٧/١١/٢٦م ، البصير ، ١٩٤٧/١١/٢٧م ، ص ٢ .

(٣) القومسيون البلدي المؤقت ، جلسة رقم ٤٩ ، ١٩٤٧/١٢/١٠م ، ص ١ ، الأهرام ١٩٤٧/١٢/٤م ، ص ٥ ، البصير ، ١٩٤٧/١٢/١م ، ص ٣ .

والنساء ، وكانت آخر إصابة بالمرض في الإسكندرية قد حدثت يوم ١٩٤٧/١٢/١م. [١]

ثانياً : التطعيم بالمصل الواقي للكوليرا :

عندما اكتشفت أولى حالات الإصابة بالكوليرا لم يكن موجودًا من لقاح الكوليرا ما يكفي للحاجة الملحة إذ لم يكن اللقاح يحضر في إلا بمقدار يكفي عدد الحجاج مضاعفًا ، وقد بدأت معامل المصل واللقاح بإنتاج حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ وحدة يوميًا ، ثم ازداد هذا الإنتاج حتى وصل إلى نصف مليون وحدة يوميًا ، وظل الإنتاج يزداد حتى بلغت جملته بعد بضعة أشهر إلى ٣١ مليون وحدة ، صرفت واستعملت في التطعيم العام لجميع السكان في المرة الأولى والثانية ، بالإضافة إلى الكميات التي تم شراؤها من الخارج ، وأيضًا التي أهديت للحكومة المصرية [٢] . وبالنسبة للتطعيم في القاهرة ، فقد قامت وزارة الصحة بافتتاح الوحدات العلاجية المدرسية ومستشفيات الانكلستوما لتطعيم الجمهور ضد الكوليرا ، ونظرًا لازدياد الإقبال من الأهالي على التطعيم فقد قامت الوزارة بافتتاح وحدات جديدة في مراكز رعاية الطفل والإسعاف والمستشفيات الأخرى ، وأيضًا قامت الإدارة العامة للصحة المدرسية بافتتاح خمسة عشر مركزًا للتطعيم ضد الكوليرا ، وذلك في مدارسها ، وقد خصص لكل وحدة ثلاثة أطباء يعملون بإشراف رؤساء الأقسام ، وبخلاف ذلك قامت الإدارة بتأليف فرقٍ متنقلة لتطعيم موظفي المعارف والمدارس التابعة لها . [٣]

وقد قامت إدارة المدارس بدعوة تلاميذها للحضور إلى المدارس للتطعيم ضد

---

(١) البصير ، ١٩٤٧/١٢/١م ، ص ٣ ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٢/١م ، ص ٥ .

(٢) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي لمصلحة المعامل لسنة ١٩٤٧م ، ص ٨ ، الأهرام ١٩٤٧/١٢/١٨م ، ص ٥ ، مجلس النواب ، ١٩٤٧/٤/١٢م ، جلسة ٢٤ ، ص ١٧٠٥ .

(٣) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٣م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/٩م ، ص ٣ . البلاغ ١٩٤٧/١٠/٩م ، ص ٢ .

الكوليرا ، ومن ضمن هذه المدارس على سبيل المثال مدرسة ألبون باستور للبنات بشبرا ، ومدرسة سان فانسان دي بول بالحلمية الجديدة ، ومدارس الفرير ومعاهد التعليم الفرنسية وكلية سان مارك ، وقد قرر وزير المعارف أن تستمر الإدارة العامة للصحة المدرسية وفروعها ووحداتها في العمل أيام عطلة العيد لتطعيم الأهلين والمدرسين والطلبة والطالبات والمدرسات ضد الكوليرا ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات صحية قبل افتتاح المدارس ، وقد تقرر ضم الإدارة العامة للصحة المدرسية إلى الهيئات المرخص لها بمنح شهادات معتمدة لموظفيها تثبت تلقيحهم بالطعم الواقي [١] .

وقد سار تطعيم طلبة المدارس بهمة كبيرة في الوحدات العلاجية المدرسية ، وقد انتهت هذه الوحدات من تطعيم جميع الطلبة المستجدين والذين سيدخلون امتحان الدور الثاني ، أما طلبة المدارس الأجنبية فقد تم تطعيمهم بواسطة أطباء المدارس الخصوصية ، ونقلت وزارة المعارف ما يفيد إقبال التلاميذ على المراكز التي أعدتها وزارة الصحة في معاهد التعليم لتلقيحهم بالمصل الواقي [٢]. وقد بلغ عدد مراكز التطعيم في القاهرة حوالي ٤١ مركزًا يصرف لها يوميًا ٤٠٠٠٠٠ وحدة من اللقاحات أي ما يكفي لتطعيم ٤٠٠٠٠٠ شخص ، وحتى نهاية أكتوبر ١٩٤٧م كان قد تم تطعيم مليون ونصف مليون شخص من سكان القاهرة أي أكثر من ثلثي سكانها[٣].

أما بالنسبة للتطعيم في الأقاليم ، فقد انتشرت مراكز التطعيم في جميع

---

(١) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٢٢م ، ص ٢ ، المقطم ١٩٤٧/١٠/٢٠م ، ص ٣ .

(٢) الأهـــرام ، ١٩٤٧/١٠/١٥م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/١٧م ، ص ٢ ، البصـــير ، ١٩٤٧/١١/٦م ، ص ٣ .

(٣) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٣١م ، ص ١ ، البلاغ ، ١٩٤٧/١٠/٣١م ، ص ٢ .

مديريات القطر الموبوءة وغيرها ، ففي الإسكندرية بلغ عدد الفرق المتنقلة للتطعيم بمناطق الإصابات وفي الأسواق والمنازل والباعة الجائلين حوالي ٢٤ فرقة ، بالإضافة إلى ٣١ مركزًا ثابتًا للتطعيم ، وقد بلغ عدد من طعموا في الإسكندرية حتى نهاية شهر نوفمبر ١٩٤٧م حوالي ٨٠٠.٠٠٠ شخص وفي أوائل شهر ديسمبر تم إجراء عمليات حصر لسكان الإسكندرية استعدادًا للتطعيم للمرة الثانية بالمصل الواقي والذي تقرر أن يبدأ في شهر فبراير ١٩٤٨م [١]. وقد أتمت وزارة الصحة تطعيم المناطق الموبوءة في مديريات الشرقية والدقهلية والقليوبية حتى وصلت نسبة من طعموا حوالي ٦٥% من عدد السكان ، وقد تقرر تعميم التطعيم في مديريات الوجه القبلي وأرسل ٨٥٠.٠٠٠ وحدة من اللقاح كدفعة أولى لتوزيعها على مديريات الفيوم والمنيا وأسيوط وقنا ، وقد قامت بالإشراف على التطعيم بعض الهيئات الخيرية وبعض البعثات الطبية الدولية ، فخصصت الوزارة منطقة الفيوم لمتطوعي جمعية الهلال الأحمر والمنيا لمتطوعي مبرة محمد علي ، وأسيوط للقسم الطبي في الجيش على أن يعاونهم فيها فرق من أطباء الوزارة والبعثات الطبية ، وقد بلغ عدد مراكز التطعيم في مديرية المنيا حوالي ٢٠ مركزًا ، وعدد فرق التطعيم بالفيوم حوالي سبع عشرة فرقة [٢] وقد أرسلت وزارة الصحة إلى تفتيش صحة أسوان حوالي ١٢٠.٠٠٠ وحدة من المصل الواقي لتطعيم مديرية أسوان تطعيمًا عامًا ، وقد خصصت الوحدات

---

(١) القومسيون البلدي المؤقت ، جلسة رقم ٤٦ ، ١٩٤٧/١١/٢٢م ، ص ٢ ، جلسة رقم ٤٧ ١٩٤٧/١١/٢٦م ، ص ١ ، جلسة رقم ٤٩ ، ١٩٤٧/١٢/١٠م ، ص١ ، البصير ، ١٩٤٧/١٢/٢م ، ص ٢ .

(٢) الأهرام ١٩٤٧/١٠/٢٩، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/٣٠م ، ص ١ ، البصير ، ١٩٤٧/١١/٢م ، ص ٤ .

الصحية بالمدينة كمراكز للتطعيم ، وقد أرسل تفتيش الصحة حوالي ٨.٠٠٠ وحدة من المصل إلى بلاد النوبة لتطعيم سكانها ، وخصوصًا في عنيبه والعلاقة وغيرها . (١)

ووفقًا لقرار اللجنة العليا للكوليرا من إعادة تطعيم جميع سكان القطر المصري ، شرعت وزارة الصحة في شهر ديسمبر ١٩٤٧م ، في عمل حصر لسكان مدينة القاهرة ، وبتاريخ ١٩٤٧/٢/٢١م، بدأت في عملية التطعيم وأنشئ لذلك ١٦٤ مركزًا ثابتًا موزعة على جميع مناطق القاهرة ، علاوة على ست فرق متنقلة زيدت بعد ذلك إلى خمس عشرة فرقة لإعادة تطعيم العزب والضواحي وقد بلغ عدد من طعم لغاية ١٩٤٨/٣/٣١م حوالي ١.٩٠٩.١٨٢ شخص ، ثم قامت الوزارة بعد ذلك في ١٩٤٨/٤/١م، بإنشاء عدد ٦٦ فرقة متنقلة للمرور على المنازل لتطعيم من لم يتم تطعيمه ، وإثبات من طعم بدفاتر الحصر ، وقد بلغ مجموع من طعم بمعرفة هذه الفرق لغاية ١٩٤٨/٥/٣١م ، ١٧.٧٢٢ شخصًا ، وبلغ مجموع من طعم حتى ذلك التاريخ في مدينة القاهرة حوالي ٢.٠٢٦.٩٠٤ شخص. (٢)

الإجراءات والتدابير العامة :

من أهم الإجراءات والتدابير ، الإجراءات الإدارية والإجراءات الوقائية .

أولاً : الإجراءات والتدابير الإدارية :

نظرًا لظهور وباء الكوليرا بمديرية الشرقية والدقهلية ، وتركيز الجهود لمكافحة هذا الوباء الخطير ، صدرت التعليمات بوزارة الصحة بإلغاء جميع الإجازات لموظفي ومستخدمي الوزارة واستدعاء الموجودين منهم في إجازات وعدم الترخيص

(١) الصعيد الأقصى ، ١٩٤٧/١١/٩م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١١/٢٣م ، ص ٢ .

(٢) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام لسنة ١٩٤٧م ، ص ٢٥٧ .

بإجازات مطلقًا [١] . وفي ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م ، قرر مجلس الوزراء بأن يستمر مديرو المصالح وموظفوها الذين يباشرون الأعمال المتعلقة بمكافحة وباء الكوليرا في أعمالهم أثناء عطلة عيد الأضحى ، كما أصدر وزير الداخلية تعليمات إلى مفتشي الوزارة بأن يظلوا في مناطقهم خلال عطلة العيد للإشراف على الحالة الصحية ، وأصدر أيضًا وزير الصحة قرارًا بإلغاء إجازات جميع موظفي الوزارة في عطلة العيد . [٢]

ثانياً : الإجراءات الوقائية :

بالنسبة للإجراءات والتدابير الوقائية ، فقد كانت عديدة ومتناثرة ومتشابكة مع بعضها البعض وكان على رأس هذه الإجراءات فرض القيود على السفر والتنقل بين مناطق القطر المصري والقيود على فتح المدارس والكثير من تلك الإجراءات والتدابير الوقائية .

أولاً : فرض القيود على السفر والملاحة النهرية :

بداية نظرًا لظهور الوباء في قرى مديريتي الشرقية والدقهلية تقرر منع الملاحة في ترعة الإسماعيلية ، وحصر المراكب فيها ، كما تقرر منع الباخرة التي تقل الحجاج من السويس ، وكذلك منع سفر حجاج القرى ، كما تقرر عدم وقوف القطارات في خط القاهرة ـ بورسعيد ، وتعديل محطات وقوف بعض القطارات ، وذلك في أواخر سبتمبر ١٩٤٧م[٣] . وفي أوائل أكتوبر ١٩٤٧م ، أصدرت وزارة الصحة عدة قرارات لإحكام السيطرة على الوباء وعدم انتشاره ، ففي ٧ أكتوبر أصدرت

---

(١) القومسيون البلدي المؤقت ، جلسة رقم ٤١ ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ٣ ، الصعيد الأقصى ١٩٤٧/٩/٢٨م، ص ٢ .

(٢) الوقائع المصرية ، ٢١ أكتوبر ١٩٤٧م " ٧ ذي الحجة ١٣٦٦هـ " ، عدد ٩٧ مكرر.

(٣) الأهرام ، ١٩٤٧/٩/٢٤م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/٩/٢٨م ، ص ٢ .

الوزارة قرارًا بعدم السماح للسلطات المحلية بإصدار قرارات حظر عن النقل والتنقل دون الرجوع إليها ، وأيضًا منع مرور السيارات الملاكي من وإلى المناطق الموبوءة بدون ترخيص خاص يصدر من الوزارة ، ومنع رسو المراكب والمعديات على الشاطئ الشرقي لفرع دمياط من نهر النيل ما بين القناطر الخيرية ودمياط [١] . وفي ٩ أكتوبر أصدرت الوزارة قرارًا بعدم السماح بنقل ركاب ببواخر أو مراكب أو أي وسيلة أخرى في بحيرة المنزلة ما بين دمياط والدقهلية وبورسعيد ، وأيضًا بمنع الملاحة في بحر البقر الفاصل بين مديرية الشرقية والدقهلية [٢] . وفي ١٣ أكتوبر منعت الوزارة الملاحة في ترعة المحمودية من منبعها إلى مصبها ، وكذلك منع الملاحة الساحلية ما بين بورسعيد والإسكندرية والموانى الموجودة فيها . [٣]

وبالنسبة لقيود السفر بين الوجه القبلي والقاهرة ، فقد اعتزمت وزارة الصحة منع السفر إلى الوجه القبلي بالسكة الحديد ابتداء من ١٥ أكتوبر ، وقد ترتب على ذلك أن أسرع أهل الصعيد بالسفر ، مما أجبر الوزارة على منع السفر إلى الصعيد منعًا باتًا يوم ١٣ أكتوبر ١٩٤٧م على أن تستمر حركة السفر بين الواسطى والشلال ، وعلى الراغب في السفر إلى الوجه القبلي أن يحصل على شهادة تطعيم ضد الكوليرا معتمدة من وزارة الصحة ، يكون قد مضى عليها ستة

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢١٧ ، ١٢٢١ ، الوقائع المصرية ١١ أكتوبر ١٩٤٧م " ٢٦ ذي القعدة ١٣٦٦هـ " ، عدد ٩٣ مكرر ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/١٠م، ص ١ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٢٤ ، الوقائع المصرية ، ١٤ أكتوبر ١٩٤٧م " ٢٩ ذي القعدة ١٣٦٦هـ" عدد ٩٤ مكرر ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٦م ، ص ٥ .

(٣) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٤٩ ، ١٢٦١ ، الوقائع المصرية ١٦ أكتوبر ١٩٤٧م " ٢ ذي الحجة ١٣٦٦هـ" ، عدد ٩٥ مكرر .

أيام من تاريخ تحريرها[١]. وفي ١٨ أكتوبر ١٩٤٧م ، أصدرت وزارة الصحة العمومية قرارًا وزاريًا لا يبيح تنقل الأفراد بين مديريات الوجه البحري وبعضها البعض وبينها وبين مدن محافظات القنال والسويس ودمياط والقاهرة والإسكندرية إلا إذا كانوا قد طعموا ضد الكوليرا ومضى على تطعيمهم ستة أيام ، وأن يؤيد ذلك شهادة طبية مصحوبة بصورة شخصية ، ومعتمدة من السلطات الصحية المختصة ، وأيضًا لا يبيح للمسافرين من القاهرة والجيزة أو أي جهة أخرى بالوجه البحري بالسفر إلى الوجه القبلي اعتبارًا من ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧م إلا للحاملين لشهادات التطعيم وعلى أورنيك المراقبة الخاص بكل منهم ، وهذا القرار يطبق على المسافرين بالسكة الحديد والسيارات بكافة أنواعها ، واشتمل القرار أيضًا على إباحة التنقلات بين الواسطى والشلال وبالعكس ، وكذلك منع الملاحة النهرية بالنيل وكافة فروعه إلا بما تسمح به وزارة الصحة بشروط [٢] .

وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م ، تم استئناف حركة السفر بالسكك الحديدية على جميع القطارات السريعة والعادية في المناطق المرخص بالسفر إليها وبالشروط السابقة ، وكذلك الأتوبيس والسيارات مع تقييد السفر في بعض المناطق سواء في الوجه البحري أو القبلي ، ومن ذلك منع السفر والتنقلات بين جميع أنواعها بمديريتي الجيزة وبني سويف[٣]. ونظرًا لهبوط حدة الوباء في أوائل نوفمبر ١٩٤٧م

---

(١) محمد خليل عبد الخالق ، دفاع المملكة المصرية ضد وباء الكوليرا ، ص ٥٤٦ ، المقطم ، ١٩٤٧/١٠/١٧م ، ص ٣ ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٣م ، ص ٣ ، الصعيد الأقصى ، ١٩٤٧/١٠/١٢م، ص ١ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٦٣ ، الوقائع المصرية ، ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م " ٦ ذي الحجة ١٣٦٦هـ" عدد ٩٦ مكرر ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٩م ، ص ٤ ، ١٩٤٧/١٠/٢١م ، ص ١ .

(٣) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٢٧م ، ص ٥ ، ١٩٤٧/١٠/٢٩م ، ص ١ .

، فقد تم تخفيف قيود السفر في مختلف الأقاليم ، وذلك بإباحة السفر بالسيارات بجميع أنواعها ما بين مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية ومحافظة دمياط بدون وجوب الحصول على شهادة تطعيم للركاب ، أما الانتقال من هذه المديريات ومحافظة دمياط إلى المديريات الأخرى أو المحافظات فلا يسمح به إلا لمن كان حاملاً شهادة تطعيم ، ويسمح بالسفر من دمياط إلى المنصورة وبالعكس بطريق السكة الحديد بدون شهادة تطعيم ، وتقرر أن تظل الاحتياطات المتخذة في مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة كما هي[١] .

أما بالنسبة للسفر إلى الوجه القبلي فقد بقيت قيوده كما هي ، أما السفر بطريق الملاحة النهرية في داخل مديريات الوجه البحري فمباح بشرط أن يكون لدى رئيس المركب كشف بأسماء جميع الركاب والعمال ، وأن يكون مع كل شخص شهادة التطعيم ، أما النقل البحري بالنيل وفروعه مع مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة فهو مباح للمراكب التجارية فقط بشرط أن يكون النوتية حاملين لشهادات التطعيم [٢] . وفي أوائل ديسمبر ١٩٤٧م ، وافقت اللجنة العليا لمكافحة الكوليرا على رفع الحظر الخاص بالمراقبة الصحية وشهادات التطعيم في السفر والانتقالات بجميع وسائل المواصلات البرية أو النهرية أو السكك الحديدية وكذلك فيما يختص بالنقل بالبر والجو والبحر ما عدا مديرية الفيوم ، وأيضًا رفع القيود الخاصة بالملاحة في ترعة المحمودية فيما عدا فحص براز النوتية عند نقطة حجر النواتية [٣] .

---

(١) البصير ، ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص ٥ .الأهرام، ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص٣ .

(٢) البصير ، ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص ٥ .

(٣) القومسيون البلدي المؤقت ، جلسة رقم ٤٩ ، ١٩٤٧/١٢/١٠م ، ص ١ ، البصير ١٩٤٧/١٢/٩م ، ص ٣ .

ثانياً : تأجيل الدراسة في المدارس والجامعات :

كان من أهم القرارات والتدابير الخاصة بمكافحة الكوليرا في المدارس إصدار وزير المعارف قرارًا بتأجيل افتتاح الدراسة في جميع المدارس والكليات ومعاهد التعليم المختلفة إلى أول نوفمبر ١٩٤٧م ، كما أصدر قرارًا بتأجيل امتحانات الدور الثاني والقبول في جميع المدارس إلى ميعاد سيحدد حسب الظروف [١] ، وفي أوائل شهر نوفمبر أصدر وزير المعارف قرارًا يقضي بتحديد بدء العام الدراسي بمختلف المعاهد والمدارس وعلى إثر ذلك وزعت الوزارة النشرة التالية على جميع المدارس والمعاهد:

١ـ لا يصرح لطالب أو طالبة دخول الامتحان أو دخول المدرسة عند افتتاح المدارس إلا إذا كان حائزًا على شهادة تطعيم ضد الكوليرا يكون قد مضى عليها مدة لا تقل عن ستة أيام ، ولا تزيد عن ثلاثة أشهر ، وكذلك لا يصرح لأعضاء هيئة التدريس وموظفي معاهد التعليم بممارسة أعمالهم إلا إذا كانوا قد طعموا باللقاح الواقي .

٢. لا تقدم المدرسة وجبات طعام للطلبة والطالبات ولا تنشأ " كنتينات" بها ، ونظرًا لعدم تقديم وجبات غذائية ، فتكون الدراسة نصف يوم .

٣. لا تفتح في ذلك الوقت ، ولحين صدور تعليمات أخرى مدارس رياض الأطفال والأولية والإلزامية وما في حكمها .

٤ـ تبدأ امتحانات الدور الثاني والقبول ابتداء من ٨ نوفمبر ١٩٤٧م ، وأما المدارس التي لا تعقد امتحانات للدور الثاني فتستأنف الدراسة في هذا التاريخ ، وتبدأ الدراسة في المدارس التي بها امتحانات يوم ٢٢ نوفمبر .

---

(١) مصر ، ١٩٤٧/٩/٢٥م ، ص ١ ، الأهرام ، ١٩٤٧/٩/٢٦م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/٩/٢٨م ، ص ٣ .

٥. قد لا يتسنى لبعض المدارس نظرًا لظروفها الخاصة أن تبدأ عقد امتحاناتها يوم ٨ نوفمبر ، فالوزارة تعطي الحق للمناطق في تحديد موعد الامتحانات لهذه المدارس في أقرب وقت ما بين ٨ ، ١٥ نوفمبر ١٩٤٧م. [١]

وفي المقابل فقد تقرر افتتاح الدراسة ، في جامعة فاروق الأول يوم ٢٢ نوفمبر ، على أن يكون موعد امتحان الدور الثاني للفرق غير النهائية يوم ١٥ نوفمبر ، أما الدراسة في الأزهر فقد تم تأجيلها عن الموعد المحدد يوم ٨ نوفمبر حتى تتمكن المعاهد من إعلان الطلاب عن الشروط الواجبة فيهم طبقًا لتعليمات وزارة الصحة ، وعند ذلك تحدد المشيخة موعد بدء الدراسة ، على أن يقدم الطلبة المستجدون شهادات التطعيم ضد الكوليرا إلى القسم الطبي في الجامعة [٢]. وقد تقرر ألا تفتح المدارس الأولية ورياض الأطفال حتى تقرر نظافة البلاد تمامًا من الكوليرا ، وقد تم تطعيم جميع تلاميذ المدارس الأولية ، وتقرر أن يسمح بفتح المدارس الأجنبية التي استوفت جميع الشروط الصحية بحيث تنتظم جميع المدارس قبل يوم ٢٢ نوفمبر [٣] . وفي أواخر نوفمبر قررت وزارة المعارف فتح المدارس الأولية وغيرها يوم السبت ٢٩ نوفمبر على شرط أن يتقدم كل تلميذ وتلميذة بشهادة تطعيم ضد الكوليرا . [٤]

ثالثًا : غلق المحاكم والأسواق العامة :

وبالنسبة لإيقاف العمل في المحاكم فقد أصدر وزير العدل عدة قرارات

---

(١) الكتلة ، ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١١/٤م، ص ٣ ، البصير ، ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ٣ .

(٢) البصير ، ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ٣ .

(٣) البصير ، ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١١/٢٦م، ص ٣ .

(٤) عبد الشافي محمد ، وزارة المعارف ووقاية المدارس من الكوليرا ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٥٦٩ .

وزارية بذلك ، فنظرًا لصدور قرار باعتبار مديرية الغربية موبوءة فقد تقرر في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م ، إيقاف سير العمل في المحاكم الواقعة بدائرة الغربية وأهمها محكمة طنطا الابتدائية ومحكمتي دسوق وخوه اعتبارًا من ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م[١] . وكان قد صدر قرار وزاري في ٥ أكتوبر ١٩٤٧م ، بإيقاف سير العمل بالمحاكم الواقعة بدوائر مديريات الشرقية والقليوبية والدقهلية ومحافظتي بورسعيد ودمياط وذلك اعتبارًا من ٥ أكتوبر ١٩٤٧م [٢] . وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧م، ونظرًا لصدور قرار باعتبار مديريتي المنوفية وبني سويف موبوءتين صدر قرار بإيقاف سير العمل بالمحاكم الواقعة بدائرتي مديريتي المنوفية وبني سويف ، وذلك اعتبارًا من ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧م[٣] . وفي ٥ نوفمبر ١٩٤٧م ، صدر قرار بإيقاف سير العمل بالمحاكم الواقعة بدائرة مديرية البحيرة [٤] . وأخيرًا في ١٠ نوفمبر صدر قرار بوقف سير العمل بالمحاكم الواقعة بدوائر مديريات الفيوم وجرجا وقنا ، وذلك اعتبارًا من ١٠ نوفمبر ١٩٤٧م. [٥]

ولكن بعد هبوط حدة الوباء صدرت قرارات وزارية من وزير العدل بافتتاح

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٧٣ ، الوقائع المصرية ، ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧م " ١٦ ذي الحجة ١٣٦٦هـ " ، العدد ١٠٠ ، ص ٨ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٢٧٠ ، الأهرام ، ١٣/١٠/١٩٤٧م ، ص ٣

(٣) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٣٣٨ ، الوقائع المصرية ، ٣ نوفمبر ١٩٤٧م " ٢٠ ذي الحجة ١٣٦٦هـ " ، عدد ١٠١ ، ص ١ .

(٤) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٣٨٨ ، الوقائع المصرية ، ١٠ نوفمبر ١٩٤٧م " ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٦هـ " ، عدد ١٠٣ ، ص ٢٨ .

(٥) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٣٦٩ ، الوقائع المصرية ، ١٧ نوفمبر ١٩٤٧م " ٤ محرم ١٣٦٧هـ " ، عدد ١٠٤ ، ص ٢٠ .

المحاكم السابق تعطيل العمل فيها ، ففي ١٢ نوفمبر ١٩٤٧م ، صدر قرار وزاري بإلغاء القرار الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر بإيقاف العمل بالمحاكم الواقعة بدوائر مديريات الشرقية والقليوبية والدقهلية ومحافظتي بورسعيد ودمياط اعتبارًا من ١٦ نوفمبر ١٩٤٧م[١] . وفي ٢٥ نوفمبر صدر قرار وزاري بإلغاء القرارات الصادرة في ٢٠ ، ٢٩ أكتوبر و ٥ ، ١٠ نوفمبر بإيقاف العمل بالمحاكم الواقعة بدوائر مديريات الغربية والمنوفية وبني سويف والبحيرة والفيوم وجرجا وقنا ، وذلك اعتبارًا من ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م. [٢]

وبالنسبة لغلق الأسواق ، فقد قررت وزارة الصحة العمومية بغلق الأسواق والأماكن العامة التي يجتمع فيها الأهالي في جميع المناطق الموبوءة، وكذلك صدر قرار إداري من وزارة الصحة العمومية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٧م ، . بعد وصول الوباء إلى صعيد مصر . بغلق جميع الأسواق العمومية الدورية في مديريات الفيوم وجرجا وقنا ، وذلك بناءً على القرار الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٤٧م، باعتبار المديريات السابقة موبوءة بالكوليرا ، وفي أوائل ديسمبر ١٩٤٧م ، بعد هبوط حدة الوباء قررت اللجنة العليا لمكافحة الكوليرا إعادة فتح جميع الأسواق العمومية الموجودة في المناطق الموبوءة . [٣]

رابعًا : مكافحة الذباب والنظافة العامة :

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٤٠٤ ، الوقائع المصرية ، ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧م " ٧ محرم ١٣٦٧هـ" ، عدد ١٠٥ ، ص ٦ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٤٥٠ ، الوقائع المصرية ، أول ديسمبر ١٩٤٧م " ١٨ محرم ١٣٦٧هـ " ، عدد ١١٠ ، ص ١٣ .

(٣) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ١٤٠٧ ، الوقائع المصرية ، ١٧ نوفمبر ١٩٤٧م ، " ٤ محرم ١٣٦٧هـ" عدد ١٠٤ مكرر ، البصير ، ١٩٤٧/١١/١٧م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١٢/٨م، ص٣ .

كان من أهم التدابير والتحوطات التي اتخذتها الحكومة هي مكافحة الذباب الناقل للأمراض والأوبئة ، وقد اجتمعت لجنة إبادة الذباب في القاهرة عدة اجتماعات ، وقررت اتخاذ التدابير العاجلة لرش أحياء المدينة والمناطق المجاور لها بمسحوق " د . د . ت" "D.D.T" لإبادة الذباب والقضاء على الأماكن التي ينبعث فيها ، وذلك باستخدام الطائرات أو استخدام المضخات ، وقد تم رش جميع أحياء القاهرة والأماكن المجاورة لها في الفترة من ٥ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر ١٩٤٧م ، وقد تم رش جميع أحياء مدينة الإسكندرية ، وأيضًا بعض المناطق في مديريات المنوفية والقليوبية[١] .

خامساً : التوعية الصحية :

وفقت وزارة الصحة العمومية في جهودها خلال عام ١٩٤٧م ، إذ توسعت في نشر الدعاية والثقافة الصحية حتى تغلغلت في جميع أنحاء القطر المصري مما كان له الأثر الطيب في استثارة الوعي الصحي الذي كان له الفضل في القضاء على وباء الكوليرا ، وقد أعد قسم الدعاية الصحية خطبة منبرية عن معنى الكوليرا وزعت على الوعاظ وأئمة المساجد الذين ساهموا في مكافحة الوباء في المساجد والمجتمعات العامة ، واستمر القسم في إقامة المهرجانات والحفلات وأيضًا المحاضرات وإخراج الأفلام الصحية ، وطبع اللوحات والصور الرمزية والنشرات ، وذلك لنشر الثقافة الصحية ، وقد ساهمت بعض الهيئات في نشر الثقافة الصحية عن الكوليرا بين أفرادها والأقسام التابعة لها كالصحة المدرسية ووزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة الدفاع الوطني وإدارة المساجد والأوقاف وإدارة الوعظ بالأزهر الشريف . [٢]

---

(١) البصير ، ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص ٥ . الأهرام ، ١٩٤٧/١١/١٠م، ص ٣ .

(٢) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام لسنة ١٩٤٧م ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٤٠٢٩ . ٠٠٠٥٨٧ " أوراق مكافحة مرض الكوليرا " .

وفي النهاية ، كان هناك كثيرٌ من التدابير والتحوطات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمكافحة وباء الكوليرا ، ولكن اكتفينا بعرض أهم تلك التدابير والتحوطات وأعظمها أثرًا في مكافحة الوباء والقضاء عليه ، ولكن هذه التدابير والاحتياطات تعرضت للنقد من بعض المتخصصين ووجه للحكومة التقصير والفشل في حملتها ضد الكوليرا ، وكان حزب الوفد هو أكثر الأحزاب السياسية نقدًا لتلك التدابير التي اتخذتها الحكومة ، وذلك من خلال الاستجواب الشهير الذي قدمه الشيخ محمد فؤاد سراج الدين عضو مجلس الشيوخ عن حزب الوفد عن عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ، وكذلك طلب المناقشة الذي قدمه النائب الوفدي نور الدين على طراف عضو مجلس النواب عن وباء الكوليرا والإجراءات والتدابير الخالصة بالمكافحة ، وبالإضافة إلى ذلك تقرير لجنة الشئون الصحية للهيئة الوفدية التي أوضحت فيه أسباب فشل الحكومة في حملتها ضد الكوليرا ، وكذلك أوجه التقصير التي وجهت للحكومة في ذلك [١] . وفيما يلي نعرض لأوجه تقصير الحكومة من وجهة نظر حزب الوفد :

أولاً : كان يتحتم على الحكومة أن تبدأ حملتها لمقاومة الوباء على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص منذ ١٥ أغسطس أي بعد تفشي هذا الوباء في الهند ، لأن الحكومة تعلم أن مصر تتصل بالهند بحرًا وجوًا .

ثانياً : أغفلت الحكومة عزل المنطقة التي ظهرت فيها الإصابات الأولى عزلاً تامًا عن باقي أجزاء بلدة القرين ، ولم تحاصرها حصارًا عسكريًا بقوات كبيرة مسلحة ، فتفشى المرض في الأجزاء السليمة منها .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن ذلك ينظر : مجلس الشيوخ ، جلسة ٣ ، ١٥ ديسمبر ١٩٤٧م ، استجواب الشيخ " محمد فؤاد سراج الدين" عن عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة وباء الكوليرا ، وأيضًا مجلس النواب ، جلسة ٧ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧م ، طلب المناقشة المقدم من النائب "نور الدين علي طراف" عن وباء الكوليرا والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الوباء . البلاغ ، ١٩٤٧/١١/٣م ، ص ٣ ، ٥ .

ثالثاً : تهاونت الحكومة تهاونًا معيبًا في إعداد القدر الكافي من المعازل ، فلم تنشأ معازل كافية إلا بعد مضي مدة طويلة ، وكانت المسافة بين المعازل والقرى الموبوءة تتراوح ما بين ٣٥ . ٤٠ ك م.

رابعاً : ظل الإشراف الطبي على المعازل حتى في المناطق الموبوءة في حكم العدم وكان الموت المحقق هو النتيجة الحتمية لكل مصاب ينقل إلى هذه المعازل فعمد الأهالي إلى التفنن في الفرار منها .

خامساً : لم تدخل الحكومة في حسابها عاملاً هامًا في علاج هذا الوباء ، وهو تقوية الروح المعنوية ومراعاة التقاليد الشرقية بقدر الإمكان ، ومن ذلك وجوب مراعاة تقاليد الغسل والدفن .

سادساً : أهملت الحكومة أمرًا خطيرًا في مكافحة الكوليرا بالقرين ، وهو أن البلح ومشتقاته هي وسيلة فعالة لنقل الميكروب لمسافات بعيدة فقد كان على الحكومة الاستيلاء فورًا على محصول البلح والعجوة وإغراء الأهالي بتسليم كل ما لديهم وذلك بتعويضهم على حساب الحكومة .

سابعاً : كان يجب على الحكومة أن تصدر أمرًا بوقف وسائل النقل من أتوبيسات وسيارات والسكة الحديد فورًا دون الإعلان بتاريخ سابق عن موعد ابتداء أمر الوقف ، كما حدث ذلك مع أهالي الوجه القبلي عندما أعلنت الحكومة بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١م ، أن المواصلات بين الوجه البحري والوجه القبلي ستعطل نهائيًا بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٧م ، فأسرع أهالي الصعيد بالسفر ولم تنتبه الحكومة إلى ذلك إلا يوم ١٩٤٧/١٠/١٣م ، وكان هذا التصرف سببًا في نقل الوباء إلى بعض مديريات الوجه القبلي .

ثامناً : لم تدرس الحكومة مشاكل العمال الذين حرموا من مصادر أقواتهم بعد الحرب العالمية الثانية وكانوا سببًا في نقل هذا الوباء وانتشاره في بلدة

القرين وما جاورها من مناطق بسبب انحطاط الحالة الصحية لهم .

تاسعاً : كان يجب على الحكومة إمداد بلدة القرين منذ نشأة الوباء بالمياه الصالحة للشرب بواسطة عدد كافٍ من المضخات الارتوازية ، وردم موارد مياه الشرب غير الصحية ، والاستيلاء على المضخات التي ترفع المياه السطحية .

عاشراً : سارت الحكومة في عملية التطعيم باللقاح الواقي سير السلحفاء ، وكذلك قضت الحزبية على الحكومة في توزيع اللقاح على نوابها وأنصارها ، وفضلت الحكومة تعميم التطعيم في القاهرة والإسكندرية عن تعميمه في المناطق الموبوءة .

حادي عشر : لم توجه الحكومة للدعاية الصحية قدرًا يذكر من العناية ، فكان في استطاعتها الاستفادة من رجال وزارة المعارف وطلبة المدارس والمعاهد في معاونة رجال الصحة في بث تعاليم الوقاية بين الجمهور وإرشادهم .

ثاني عشر : قامت وزارة الصحة العمومية برفض طلبات المساعدة التي قدمت لها من وزارة الزراعة متمثلة في أطباءها البيطريين ، كما عرضت وزارة المعارف عليها أطباءها فرفضت والأطباء الأحرار عرضوا مساعدتهم ، وكذلك طلبة كلية الطب رغبوا في التطوع فلم يلتفت لهم كذلك ، وذلك كله لأن الوزارة لم تقدر المسألة تقديرًا صحيحًا .

ثالث عشر : بينما كانت الحكومة تدعو إلى النظافة إذا بها تهمل إهمالاً شديدًا في نظافة الأماكن الموبوءة وغيرها ، وتتهاون في فرض رقابة شديدة على الباعة الجائلين في قلب العاصمة والأطعمة المكشوفة التي تعرض في الأحياء الفقيرة والأزقة الضيقة ، ولا تستطيع عملية رش سائل " د . د . ت" أن تصل إلى أماكنة تجمع الذباب ، وأيضًا صعوبة إيصال السائل إلى داخل

المنازل بنسبة تكفي لإبادة الذباب .

وأخيراً : إن الأرقام التي كانت تصدرها الوزارة من الإصابات والوفيات كانت غير صحيحة ومتضاربة ، وهذا له أثره لأنه يضلل الرأي العام ، ويجعل الناس تهمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمكافحة الوباء ، وهذا كان ظاهرًا جدًا في البيانات الرسمية التي تصدرها الوزارة فكان مندوب الأهرام تختلف أرقامه عن مندوب البلاغ ، والأرقام التي ترسل إلى الخارجية المصرية تختلف في مجملها عن الأرقام التي تنشرها الوزارة في الصحف القومية.

* * *

الفصل الرابع

التدابير والاحتياطات الدولية لمكافحة وباء الكوليرا

عقب ظهور وباء الكوليرا في القطر المصري اتخذت جميع الدول العربية والأجنبية كل ما في وسعها من احتياطات وتدابير لعدم تسرب الوباء إليها ، من ذلك التطعيم الإجباري لجميع مواطنيها وفرض قيود على القادمين من مصر برًا وبحرًا وجوًا ، وكان من أهم الدول التي اتخذت إجراءات مشددة هي الدول العربية نظرًا لقربها من القطر المصري ومجاورتها له ، وكان على رأس هذه الدول سوريا ولبنان وفلسطين والسعودية والعراق والسودان .

أولاً : التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومات العربية:

بداية اتخذت كلٌ من الحكومة السورية واللبنانية عدة احتياطات وقائية لعدم تسرب الكوليرا إلى أراضيها ، فقد قرر مجلس وزراء سوريا تخصيص نصف مليون ليرة لمكافحة الكوليرا ، وشرعت معامل الصحة السورية في تحضير مقادير كبيرة من المصل تمهيدًا لتلقيح جميع أفراد الشعب السوري إجباريًا ، وكذلك أصدرت الحكومة اللبنانية مرسومًا بفرض التلقيح الإجباري ضد الكوليرا على جميع الموظفين وأفراد الجيش والبوليس والطلبة والراغبين في السفر إلى مصر[١] .

أما عن قيود السفر بالنسبة للقادمين من مصر إلى سوريا ولبنان ، فقد اتخذت الحكومتين عدة إجراءات وتدابير حسب شدة الوباء في مصر ، أما الحكومة اللبنانية فقد اتخذت عدة تدابير منها منع دخول لبنان والخروج منه إلا بشهادة تلقيح يعود تاريخها إلى ستة أيام وشهادة فحص براز يعود تاريخها إلى ثمانية أيام ، وكذلك فحص القادمين إلى لبنان فحصًا طبيًا فور وصولهم إلى الحدود اللبنانية ، على أن يوضع القادمون تحت الرعاية الطبية لمدة خمسة أيام من تاريخ الوصول

(١) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٥م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ٣ .

إلى لبنان ، وكذلك فحص براز الحجاج القادمين من مكة في المحجر الصحي في حالة عدم إقامتهم المدة القانونية بمحجر الطور ، وأخيرًا منع دخول المأكولات النيئة كالفاكهة والبلح ، وكذلك قررت تطهير الصحف والمجلات المصرية قبل توزيعها منعًا لتسرب الوباء [١] . وفي ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م، قررت الحكومة اللبنانية أن تؤسس محاجر صحية على الحدود وفي المطارات منعت المواصلات البرية والجوية المباشرة وغير المباشرة مع القطر المصري ، أما المواصلات البحرية فقد سمح بها ولكن بشرط خضوع المسافرين بها للحجر الصحي ، وأن يطبق عليها الشروط والتدابير المتبعة. [٢]

أما الحكومة السورية فقد اتخذت عدة تدابير واحتياطات تكاد تكون مشابهة للتدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية ، ومشابهة أيضًا لأغلب التدابير التي اتخذتها الدول العربية ، نظرًا لأن هذه التدابير تعتمد أولاً وأخيرًا على نصوص ومواد المعاهدة الصحية الدولية ، ومن تلك التدابير فحص القادمين من مصر فحصًا طبيًا في المركز الصحي على الحدود ، وأن يطلب منهم شهادة تلقيح وأخرى لفحص البراز ، ويوضع القادمون تحت المراقبة الصحية لمدة خمسة أيام وكذلك يوضع الذي لا يحمل شهادة تلقيح تحت الحجر الصحي لمدة خمسة أيام ، هذا بالنسبة للمسافرين من مصر بحرًا ، أما بالنسبة للطائرات فعليها أن تبرز عند وصولها إلى المطار السوري شهادة تثبت اتخاذ السلطات الصحية في مصر التدابير الصحية

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ " من المفوضية اللبنانية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية ، بشأن اتخاذ لبنان بعض التدابير ضد الكوليرا بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧م " ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ٣ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ، ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ " من المفوضية اللبنانية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن التدابير الصحية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م" .

اللازمة للتحقق من نظافتها الصحية وسلامة صحة ركابها قبل سفرهم [١] . وفي أوائل أكتوبر ١٩٤٧م ، اتخذت الحكومة السورية قرارًا منعت بموجبه الطائرات القادمة من مصر مهما كانت جنسيتها من الهبوط في جميع المطارات السورية ، بينما سمحت للطائرات القادمة إلي سوريا بطريق الترانزيت ومرت على مصر كذلك بطريق الترانزيت ، والذين لم يختلط ربانها وركابها مع الأهالي ولم يغادروا المطار في مصر بالهبوط في المطارات السورية ، على أن يخضع ملاحوها وركابها للحجر الصحي.[٢]

ونظرًا لشدة الوباء في مصر وخطورته فقد اتخذت الحكومة السورية في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م ، قرارًا بمنع السفر بتاتًا بين مصر وسوريا بطريق البر والجو ، وأصبح السفر مقصورًا على طريق البحر على أن يخضع للشروط الصحية الدولية السابقة [٣] . وقد احتجت الحكومة المصرية على تلك الإجراءات المشددة من قبل الحكومتين السورية واللبنانية بالنسبة لمنع الطائرات القادمة من مصر من الهبوط في سوريا ، وذلك نظرًا لأنها تخطت الاحتياطات الخاصة بقيود الحجر الصحي الوارد بالمعاهدة الصحية الدولية ، ونبهت على الحكوميتن بأن هذه الإجراءات

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ " من المفوضية السورية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن قيود السفر من مصر إلى سوريا بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧م " .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ " من المفوضية السورية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن القيود على الطائرات القادمة إلى سوريا بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٧م" .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ " من المفوضية السورية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن منع السفر بين مصر وسوريا جويًا وبريًا بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م" .

الخاصة بالكوليرا لا تتعدى التطعيم والمراقبة . [١]

أما بالنسبة للتدابير والاحتياطات التي اتخذتها حكومة فلسطين وشرق الأردن لدرء انتشار الكوليرا فيها فقد حظرت أعمال النقل في طرق البلاد الجنوبية وتقرر تطعيم جميع الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا قد اتصلوا بسواهم من القادمين من مصر إلى فلسطين باللقاح الواقي من الكوليرا ، أما بالنسبة للمسافرين من مصر فلم يسمح لهم إلا إذا كانوا يحملون شهادة تلقيح بالمصل الواقي ، ويجب أن يذكر في هذه الشهادة تاريخ كل تطعيم ، كما يجب أن يمضي أسبوعان على التطعيم الثاني قبل دخولهم فلسطين [٢] . وفي ٢١ أكتوبر ١٩٤٧م تلقت وزارة الخارجية المصرية من القنصلية الملكية العامة بالقدس تقرير الحكومة الفلسطينية بمنع دخول القطارات وعربات السكة الحديد المصرية إلى فلسطين خشية نقل عدوى الكوليرا إليها عن طريق ما تحمله من مياه ومواد غذائية ، وأنها ستقوم بنقل المسافرين من مصر إلى فلسطين ابتداءً من القنطرة على قطاراتها وعرباتها . [٣]

وبالنسبة للحكومة العراقية فقد قررت السلطات الصحية فرض القيود الصحية على القادمين منها إلى العراق برًا وبحرًا عملاً بالاتفاقية الصحية الدولية وأوقفت القنصلية العراقية منح تأشيرات الدخول إلى العراق في الحالات التي تخالف هذه الاتفاقية، وكذلك وجهت السلطات العراقية بيانًا إلى شركات الطيران ترجو فيه

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن منع الطائرات القادمة من مصر بالهبوط في سوريا بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م" .

(٢) الأهرام ، ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ٣ .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ " من القنصلية المصرية بفلسطين وشرق الأردن إلى الخارجية المصرية بشأن منع حكومة فلسطين دخول القطارات وعربات السكك الحديدية إلى فلسطين بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٤٧م " .

الامتناع عن نقل ركاب من مصر إلى العراق وتطلب منها اتخاذ جميع التحوطات مع الملاحين والركاب الذين يمرون بمصر ، وإلا فإن طائراتهم سوف تعد ملوثة وتمنع من النزول بالأراضي العراقية ، وكذلك أصدرت الحكومة العراقية بلاغًا جاء فيه أن الحكومة العراقية قد منعت الحجاج العراقيين من السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج هذا العام [١] . وقررت الحكومة العراقية أيضًا وقف تسيير الطائرات من العراق إلى مصر ، وطلبت من الطائرات المصرية في بغداد العودة في الحال ، وقررت أيضًا بخصوص القادمين للعراق بغير الطريق الجوي تطبيق القيود الواردة بالاتفاقية الصحية الدولية وهي أن يكونوا حاصلين على شهادات التلقيح التي مرت عليها ستة أيام ، وكذلك شهادة تحليل براز ، وأن يكون قد مضى على تاريخ مغادرتهم مصر ستة أيام قبل وصولهم إلى العراق . [٢]

وكانت الحكومة العراقية قد قررت في ١١ أكتوبر ١٩٤٧م ، منع دخول الجرائد والمجلات المصرية خوفًا من تسرب الوباء إليها ، وقد قامت وزارة الصحة المصرية عقب هذا الإجراء بإبلاغ وزارة الخارجية المصرية بناء على خطاب نقابة الصحفيين بأن الورق الجاف لا يحمل الكوليرا ، وأن لا خوف من تداول الجرائد والمجلات المصرية ، وعليها أن تنصح السلطات المختصة بالعراق إلغاء ذلك الإجراء واستئناف دخول المجلات والجرائد إليها كما فعلت الحكومات العربية ، وفي ٢٦ نوفمبر أرسلت المفوضية المصرية ببغداد إلى الخارجية المصرية بأن اللجنة الطبية المختصة بنظر هذا الموضوع لم تبت فيه ، وأن اللجنة المذكورة تميل إلى

---

(١) الأهرام ، ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ١ ، ١٩٤٧/٩/٣٠م ، ص ١ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ " برقية من بغداد إلى الخارجية المصرية بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمكافحة الوباء بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٤٧م" .

عدم اتخاذ قرار إلى أن يزول الوباء نهائيًا من مصر[١] .

أما الحكومة السعودية فقد بادرت إلى الأخذ بأسباب الحيطة والحذر لصيانة المملكة من الوباء ، فتوالت الاجتماعات بين إدارة الصحة العامة وكبار رجال الدولة لدفع الخطر وتوفير أسباب الوقاية ، وقد أصدرت إدارة الصحة العامة نشرة تحتوي على الإرشادات إلى سكان مكة ووفود الحجاج ، كما وضعت تعليمات بما ينبغي اتباعه في الحجر الصحي بجدة إزاء كل قادم إلى الحج بحرًا وجوًا [٢] . وقد قررت الحكومة السعودية في إطار القيود والإجراءات الصحية منع كل اتصال جوي بينها وبين مصر سواء كان إلى جدة أو الظهران ، ونظرًا لوجود الحجر الصحي والاستعداد الكافي في ميناء جدة فقد اتخذت الحكومة الإجراءات الرسمية اللازمة لمنع أية باخرة أو سفينة شراعية سواء كانت تحمل مسافرين أو بضائع من الرسو في ميناء غير ميناء جدة . [٣]

وبالنسبة للاحتياطات الصحية التي اتخذتها الحكومة السودانية على منطقة حلفا ، فستقوم بالكشف طبيًا على القادمين من مصر بالبر ويحجزون في المحجر مدة خمسة أيام ، ويطبق ذلك أيضًا على الذين يصلون بالطائرة من مصر وينزلون بحلفا ، وأيضًا على الذين يصلون إلى حلفا بالطائرة من جهات أخرى من السودان

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ " بشأن منع الحكومة العراقية دخول الجرائد والمجلات المصرية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م " ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ " من المفوضية المصرية ببغداد إلى الخارجية المصرية بشأن دخول المجلات والجرائد المصرية إلى العراق بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧م ".

(٢) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١م ، ص ٥ .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٦ . ٠٠٧٨ " من المفوضية السعودية بمصر إلى الخارجية المصرية بشأن منع السفر بين مصر والسعودية جويًا بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧م " .

أو خارجه ، وستطبق هذه الاحتياطات في بورسودان على القادمين من مصر بالبواخر . (١)

وأخيرًا قررت إدارة الصحة بمراكش اتخاذ بعض التدابير لحمايتها من وباء الكوليرا ومنها أن الحالة الراهنة لا تبرر التطعيم الإجباري لجميع السكان ، وقد أعلن أن ميناء الدار البيضاء الجوي هو الميناء الجوي الوحيد المفتوح لجميع الطائرات القادمة من الشرق الأوسط ، وسيوضع تحت المراقبة الصحية جميع المسافرين القادمين من الشرق الأوسط ، وقد اتخذت جميع التدابير البكتريولوجية بإزاء المسافرين الذين اجتازوا الحدود ، وفيما يتعلق بالحجاج فيطعمون عند سفرهم ثم يعاد تطعيمهم بواسطة الأطباء المرافقين لهم ، وعند وصولهم عن طريق الجو سيفرض عليهم الحجر الصحي لتحليل برازهم ، وسترسل الباخرة " أنوس الثاني " عند عودتها من الحجاز على مسافة ميل واحد من ميناء الدار البيضاء لاتخاذ التدابير الصحية الضرورية بالنسبة لركابها وملاحيها . (٢)

من خلال العرض السابق للتدابير والاحتياطات الصحية التي اتخذتها الدول العربية المجاورة للقطر المصري ، يتبين لنا وجه الشبه الكبير في تلك التدابير ، وأنها تكاد تكون مكررة في معظمها ، وذلك لأن هذه التدابير منصوص عليها في المعاهدة الصحية الدولية ، وكذلك المعاهدة الصحية الخاصة بالملاحة الجوية ، فأغلب الحكومات العربية اعتمدت على تلك النصوص والمواد في تطبيقها لقيود الحجر الصحي ، ومن أهم تلك القيود إبراز شهادة التلقيح وشهادة فحص البراز يعود تاريخ إحداهما لستة أيام ، وكذلك فحص القادمين فحصًا طبيًا عند وصولهم لتلك البلاد ، وأيضًا وضع القادمين تحت المراقبة الطبية لمدة خمسة أيام من تاريخ

(١) الأهرام ، ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ١ ، ١٩٤٧/٩/٣٠م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/١م، ص١.
(٢) البصير ، ١٩٤٧/١١/٥م ، ص ٢ .

الوصول ، وكذلك تم منع المواصلات البرية والجوية منعًا تامًا في أغلب الدول كسوريا ولبنان والسعودية والعراق ، وأصبح السفر مقصورًا على طريق البحر على أن يخضع للشروط الصحية الدولية .

ثانياً : التدابير والاحتياطات الصحية التي اتخذتها الدول الأجنبية:

وبالنسبة للدول الأجنبية (غير العربية) فقد اتخذت تدابير واحتياطات صحية في مجملها واحدة ، وتكاد تكون مكررة ، فقد أعلنت الحكومة الإيرانية رفضها التصريح للطائرات القادمة أو المارة بمصر بالهبوط في مطاراتها ، وذلك لحين صدور أوامر أخرى ، وكذلك الامتناع عن إعطاء تأشيرات للمسافرين إليها[١] . وكذلك قررت كل من تركيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، واليونان ، وبريطانيا ، وجنوب أفريقيا ، تطبيق الإجراءات الصحية على المسافرين القادمين من مصر وذلك بتقديم شهادات تلقيح ضد الكوليرا ، ويجب أن توضح هذه الشهادات أن المسافر قد طعم مرتين لا تقل الفترة بينهما عن سبعة أيام ولا تزيد عن عشرة مع ذكر التاريخ الذي طعم فيه المسافر في المرتين [٢] . وقد قررت الحكومة التركية في ٧ أكتوبر ١٩٤٧م ، وقف ترخيص السفر للحج هذا العام ، أما الحجاج الذين سافروا قبل ذلك فلن يسمح لهم بالعودة إلى تركيا إلا بعد أن يتم تلقيحهم بالمصل الواقي ، وكذلك اتخذت الحكومة الروسية نفس الإجراء وأرجأت السماح بالحج للعام

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٤ . ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن عدم التصريح للطائرات المارة بمصر بالهبوط في إيران بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٧م" ، الأهرام ١٩٤٧/٩/٢٩م، ص١ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ "مذكرة بشأن تعليمات حكومة جنوب أفريقيا بشأن القيود التي تفرضها على القادمين من مصر بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م " مصر ، ١٩٤٧/١١/١م ، ص ١ ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٥م ، ص ٥ ، ١٩٤٧/١٠/١م ، ص ٥ .

المقبل نظرًا لانتشار الوباء في القطر المصري وفرض الحجر الصحي على بعض مواني الشرق الأدنى التي لابد من مرور الحجاج الروس عليها[١] .

أما بالنسبة للحكومة الفرنسية فقد اتخذت قرارات وتدابير مشددة ، وذلك بمنع ركاب الطائرات القادمة من مصر النزول في الأراضي الفرنسية نهائيًا ، وكذلك حرمت الحكومة الفرنسية على شركات البواخر قبول ركاب نهائيًا من المواني المصرية ، ولما كان هذا الإجراء يخالف أحكام المعاهدة الصحية الدولية فقد احتجت الخارجية المصرية على هذا الإجراء وأشارت إلى أنه سوف يؤدي حتمًا إلى الإضرار بالشئون الاقتصادية للبلاد ، كما يعرض مصالح الجمهور المسافر إلى أخطار أخرى وأضرار شتى ، وقد قررت لجنة خبراء الحجر الصحي بجنيف في دور انعقادها في ١٣ أكتوبر ١٩٤٧م ، بأن الحكومات التي تتخذ مثل هذه الإجراءات المشددة تتعدى بذلك أحكام المعاهدات الصحية الدولية ، وقد أخطرت اللجنة جميع الدول بهذا القرار ورغم ذلك ما زالت بعض هذه الحكومات مستمرة في إجراءاتها[٢] . وكذلك اتبعت أسبانيا نفس الإجراءات بمنع نزول الطائرات القادمة من مصر في مطار مدريد ، واتخذت الخارجية المصرية نفس الإجراء السابق بالاحتجاج على تلك التدابير والتحوطات [٣] ، وفي نفس السياق اتخذت السلطات السويدية بعض التدابير والاحتياطات الصحية ومنها المرسوم الملكي الخاص باعتبار مصر مصابة

---

(١) الأهرام ١٩٤٧/١٠/٨م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/١٠م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١٠/١٩م ، ص٢.

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن منع حكومة فرنسا نزول ركاب الطائرات القادمة من مصر في الأراضي الفرنسية بسبب الوباء بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٤٧م" .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ " من المفوضية المصرية بمدريد إلى الخارجية المصرية بشأن الإجراءات الاستثنائية المتخذة بمناسبة الكوليرا بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٧م" .

بالوباء في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م ، والذي ترتب عليه فرض القيود على الاستيراد والرقابة الطبية على الوافدين من مصر، وقد أصدرت السلطات السويدية أيضًا قرارًا بإخضاع المسافرين وعمال السفن القادمين من مصر الذين لم يسبق فرض أية رقابة عليهم منذ الوصول للكشف الطبي بدون أن يترتب على ذلك أي إجراء من إجراءات الحجر الصحي . [١]

ومن ضمن الاحتياطات والتدابير التي اتخذتها الدول الأجنبية والعربية على السواء هي رغبة شركات الطيران الأجنبية في نقل خطوطها من مصر إلى بلاد أخرى قريبة ، وذلك على إثر منع بعض الدول ومعظمها من الدول العربية الطائرات التي تهبط في المطارات المصرية من الهبوط في مطاراتها فاضطرت شركات النقل الجوي في تحويل خطوطها من القاهرة ، فمثلاً شركات الطيران البريطانية ما زالت كما هي مع اتخاذ الاحتياطات الصحية ، وأما شركات الطيران الخاصة بكل من جنوب أفريقيا ، ولبنان ، والعراق ، وإيران ، والسعودية ، والسويد ، وهولاندا ، بلجيكا ، وسوريا فقد امتنعت عن النزول في مصر ، وأما شركات الطيران الفرنسية والأثيوبية فقد خفضت بعض خطوطها ، وأخيرًا شركة مصر للطيران اضطرت لإيقاف خطوطها الخارجية تطبيقًا لأوامر الدول العربية فيما عدا خط القاهرة ـ حيفا [٢] . وقد أبرقت الخارجية المصرية إلى معظم هذه الحكومات في ١٠ نوفمبر ١٩٤٧م تبلغها بأن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها بمناسبة الوباء ومنها منع قبول ركاب من

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٦ ـ ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن المرسوم الملكي السويدي الخاص باعتبار مصر مصابة بالوباء بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧م" ، البصير ، ١٩٤٧/١١/١٠م ، ص ٤ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٦ ـ ٠٠٧٨ " من وزارة الدفاع الوطني إلى الخارجية المصرية بشأن رغبة شركات الطيران الأجنبية نقل خطوطها من مصر بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤٧م" .

المواني المصرية وتحويلها الخطوط الجوية والتي تعتبر مخالفة لقرارات الاتفاقية الصحية الدولية التي تعهدت باحترامها ، لأن هذه الإجراءات تمس بالمصلحة الاقتصادية القومية ، وعلى السفارات والمفوضيات المصرية في هذه الدول مراجعتها في العدول عن قراراتها وخصوصًا وأن الوباء في دور الانتهاء[١]. وأيضًا قامت بعض الحكومات الأجنبية بمنع رسو سفنها في المواني المصرية منذ أول نوفمبر ١٩٤٧م ، أما السفن التي تمر على المواني المصرية ثم تعرج على موانٍ أخرى فتشترط حكوماتها أن تكون قد مرت ستة أيام على مبارحتها للموانى المصرية . [٢]

ثالثاً :النتائج المترتبة علي إعلان نظافة القطر المصري من الوباء:

قبل إعلان نظافة القطر المصري من الوباء بشهر واحد قررت معظم الدول العربية إلغاء الإجراءات الاستثنائية السابق اتخاذها ، ورفع حظر القيود على المسافرين إليها من مصر ، فأعادت معظم هذه الدول المواصلات الجوية والبرية والبحرية بشرط أن يحمل القادم شهادة تلقيح صادرة من جهة رسمية مضى عليها ستة أيام ، ولا تتجاوز ثلاثة أشهر مع شهادة فحص البراز لم يمض عليها ثلاثة أيام ، ويوضع القادمون بطريق الجو عند وصولهم ما بين الحجر الصحي والمراقبة مدة لا تزيد عن خمسة أيام من تاريخ مغادرتهم مصر ، وعلى الطائرات القادمة من مصر إبراز شهادة صحية عند وصولها تثبت اتخاذ جميع الاحتياطات الصحية الواجبة في المطار المصري قبل مغادرته، وكذلك ألغيت القيود الصحية على التصدير والاستيراد بين مصر وهذه الدول [٣] ولقد أعلنت الحكومة السورية إعادة

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٦ . ٠٠٧٨ " من الخارجية المصرية إلى وزارة الدفاع بشأن ما اتخذته بعض الدول الأجنبية من إجراءات مخالفة للمعاهدة الصحية الدولية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٤٧م" .

(٢) البصير ، ١٩٤٧/١١/٨م ، ص ٢ .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٧ . ٠٠٧٨ " برقية من دمشق إلى القاهرة بتاريخ ٢١

المواصلات الجوية والبحرية والبرية بينها وبين مصر بنفس الشروط السابقة في أول يناير ١٩٤٨م، وكذلك قررت الحكومة اللبنانية إعادة المواصلات بينها وبين مصر في ٣ يناير ١٩٤٨م[١] . أما الحكومتان السعودية والفلسطينية فقد قررتا إلغاء الحجر الصحي على القادمين من مصر بالشروط السابقة في ٤ ، ٦ فبراير ١٩٤٨م ، وأخيرًا اتخذت الحكومة العراقية نفس الإجراءات السابقة . [٢]

وفي ٢١ يناير ١٩٤٨م ، قررت وزارة الصحة العمومية إلغاء القرارات الصادرة باعتبار بعض المناطق موبوءة واعتبار موانى الإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ومناطقها وجميع مديريات الوجه القبلي خالية ونظيفة من وباء الكوليرا [٣] ، وفي ١١ فبراير ١٩٤٨م ، أعلنت وزارة الصحة نظافة القطر المصري من وباء الكوليرا نظرًا لزوال خطر انتقال عدوى الكوليرا من القطر المصري[٤] .

نوفمبر ١٩٤٧م " .

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ " من المفوضية اللبنانية بمصر إلى الخارجية المصرية بشأن رفع لبنان حظر القيود على المسافرين إليها من مصر بتاريخ ٣ يناير ١٩٤٨م ،" من المفوضية السورية بمصر إلى الخارجية المصرية بشأن إلغاء سوريا جميع القيود على المسافرين إليها من مصر بتاريخ ٤ يناير ١٩٤٨م" .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٩ . ٠٠٧٨ " من المفوضية السعودية بمصر إلى الخارجية المصرية بشأن إغلاق الحكومة السعودية إلغاء الحجر الصحي على القادمين من مصر بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٨" ، " من المفوضية المصرية بعمان إلى الخارجية المصرية بشأن القادمين من مصر إلى شرق الأردن بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٨م" .

(٣) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ، ص ١٠٤ ، الوقائع المصرية ٢ فبراير ١٩٤٨م " ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٧هـ" عدد ١٣ ، ص ٧ ، وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام لسنة ١٩٤٨م ، ص ٥٦ .

(٤) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية ، ص ٢٠٥ ، الوقائع المصرية ١٦ فبراير ١٩٤٨م "

وبناءً على المادة (١٢) من الاتفاقية الصحية الدولية التي تقضي بوجوب تبليغ مثل هذه الاخطارات للوكالات السياسية ، قامت وزارة الخارجية المصرية بإبلاغ جميع البعثات الدبلوماسية المصرية في الخارج والأجنبية في مصر بهذين القرارين . [١]

وبناءً على إعلان الحكومة المصرية نظافة القطر المصري من وباء الكوليرا ، قررت معظم الدول العربية رفع قيود الحجر الصحي على القادمين من مصر وصادراتها بما في ذلك تقديم شهادة التطعيم ، فأعلنت الحكومة العراقية رفع قيود الحجر الصحي اعتبارًا من ١٤ فبراير ١٩٤٨م ، وكذلك الحكومة السورية اعتبارًا من ١٥ فبراير ، والحكومة السعودية اعتبارًا من ٢٠ فبراير[٢] . ثم توالى بعد ذلك إعلان الحكومات الأجنبية رفع قيود الحجر الصحي على واردات مصر وقامت بإبلاغ مفوضياتها وسفاراتها بالقاهرة بهذه القرارات ، ومن تلك الحكومات النرويج في ٧ مارس ١٩٤٨م ، والنمسا ٥ مايو ، وجنوب أفريقيا ٩ مايو ، والدنمارك ١٩ مايو وكل من مالطة وتركيا والحبشة أواخر أغسطس ١٩٤٨م[٣]. وفي المقابل استمرت بعض الحكومات في فرض قيود الحجر الصحي حتى نهاية ديسمبر ١٩٤٨م ، مما

---

٦ ربيع الآخر ١٣٦٧هـ " ، عدد ١٧ مكرر .

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٩ . ٠٠٧٨ " برقيات الخارجية المصرية إلى مفوضيات وسفارات الدول بشأن إعلان نظافة القطر المصري كله من وباء الكوليرا بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٨م " .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٩ . ٠٠٧٨ " من المفوضية العراقية والسورية بمصر إلى الخارجية المصرية بشأن رفع قيود الحجر الصحي على واردات القطر المصري بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤٨م "." من المفوضية المصرية بجدة إلى الخارجية المصرية بشأن رفع قيود الحجر الصحي على واردات القطر المصري بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٤٨ م " .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٧٠ ـ ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن رفع بعض الدول قيود الحجر الصحي على واردات القطر المصري " .

يعد مخالفًا للاتفاقية الدولية الصحية ، ومن تلك الحكومات أسبانيا ، تونس ، اليونان ، بلغاريا ، هاواي ، وقد قامت الخارجية المصرية بمخاطبة تلك الحكومات ومفوضياتها في مصر بإبلاغ الجهات المختصة برفع قيود الحجر الصحي على واردات القطر المصري نظرًا لنظافة القطر من وباء الكوليرا ، وقد توالت هذه المخاطبات العديدة حتى نهاية شهر ديسمبر ١٩٤٨م. (١)

رابعاً : وباء الكوليرا وموسم حج عام ١٣٦٦هـ :

في ٣٠ أغسطس ١٩٤٧م ، أذاعت مصلحة الحجر الصحي منشورًا بتطبيق الاحتياطات الصحية المعتادة اعتبارًا من أول سبتمبر فيما يختص بمراقبة الحجاج العابرين بالأراضي المصرية في طريقهم إلى الحجاز ومن ذلك التاريخ بدأ تنفيذ الاحتياطات الخاصة بمراقبة عودة الحجاج ، وظلت نافذة حتى غلق محجر الطور وانتهاء موسم الحج في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧م ، أما عن عدد الحجاج المصريين الذين طلبوا السفر إلى الحج هذا العام حوالي ٢٢.٠٠٠ حاج ؛ إلا إن ظهور وباء الكوليرا في آخر سبتمبر حدا بالحكومة المصرية إلى إيقاف سفر الحجاج منعًا لتسرب هذا الوباء إلى البلاد الأخرى ، وأما الذين بارحوا السويس إلى جدة في المدة من ٩ سبتمبر إلى ٦ أكتوبر ١٩٤٧م ، فقد بلغ عددهم ٧٢٧٩ حاجًا ، وهم الذين تم سفرهم فعلاً قبل إعلان قرار المنع ، وقد تم تحصين جميع الحجاج المصريين بحقنهم مرتين بالمصل الواقي من الكوليرا والتيفود والجدري ، وقد تم نقل الحجاج المصريين إلى الحجاز ومنه بواسطة شركة مصر للملاحة

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٧٠ . ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن أسماء الدول الأجنبية والعربية التي لم ترفع جميع قيود الحجر الصحي بتاريخ ١٧ يونيه ١٩٤٨ " ، " مكاتبات ومخاطبات من الخارجية المصرية إلى مفوضيات بعض الحكومات بشأن رفع قيود الحجر الصحي على واردات القطر المصري ديسمبر ١٩٤٨م" .

البحرية على الباخرتين مصر والسودان [١] . أما الحجاج الأجانب الذين وصلوا إلى الحجاز عن طريق الأراضي المصرية فقد بلغ عددهم ٨٦٢٦ حاجًا ، وقد خصصت الباخرتان " تالودي والطائف" التابعتان لشركة البواخر الخديوية بنقلهم ، وقد تم فحص هذه البواخر جميعًا بوساطة سلطات الحجر الصحي المختصة قبل أن يسمح بنقل الحجاج ، وقد بلغ عدد الأفواج التي بارحت السويس ثمانية أفواج[٢] .

وقد قامت بعض الحكومات بمنع سفر حجاجها إلى الحجاز نظرًا لظروف الوباء ، فقد أصدرت الحكومة العراقية بيانًا رسميًا أعلنت فيه عن أسفها لاضطرارها إلى اتخاذ هذه التدابير ومنع سفر حجاجها للحجاز هذا العام ، وأيضًا أرسلت الحكومة التركية بواسطة خارجيتها تعليمات إلى جميع مفوضياتها وقنصلياتها في البلاد العربية بأن تطلب من جميع الحجاج الأتراك الذين لا يزالون في طريقهم إلى مكة بالعودة إلى تركيا فورًا ، أما الحجاج الأتراك الذين وصلوا إلى مكة فلم يسمح لهم بالعودة إلى تركيا إلا بعد أن يتم تلقيحهم بالمصل الواقي ، وكذلك أرجأت الحكومة السوفيتية سفر حجاجها إلى العام المقبل نظرًا لظهور الوباء في مصر ، وقد أبدت اللجنة العامة للحج استياءها لحرمان الحجاج من تأدية الفريضة استنادًا إلى ظروف الكوليرا ؛ لأنه كان في استطاعة الحكومة حجز الحجاج في محجر الطور وفحصهم قبل سفرهم . [٣]

وقد اتخذت الحكومة السعودية بعض التدابير والإجراءات لوقاية الحجاز من الكوليرا ، منها أن يكون آخر موعد لوصول الحجاج بالطائرات يوم ١٧ أكتوبر ،

---

(١) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام ١٩٤٧م ، ص ٨٧ ، الأهرام ، ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ٢ .

(٢) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام ، ص ٨٨ .

(٣) الأهرام١٠/١٠/١٩٤٧م ، ص ٢، ١٩/١٠/١٩٤٧م ، ص ٣، ١/١٠/١٩٤٧م ص ٣

وأخر موعد لوصول الحجاج بالبواخر يوم ١٩ أكتوبر ، وذلك لتتمكن الإدارة الصحية من اتخاذ الإجراءات الصحية المقررة على القادمين أما من يتأخر عن هذا التاريخ فلا يمكنه أداء فريضة الحج ، ومن ضمن الإجراءات أيضًا قيام الحكومة السعودية بإخطار قادة الطائرات وشركات الطيران بوجوب هبوط الطائرات عند عودتها من الحج والمتجهة لمصر لمحجر الطور طبقًا لما جاء بالتعليمات الصادرة من الحكومة [١] . وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧م ، أعلنت إدارة الصحة العامة للمملكة نظافة حج موسم عام ١٣٦٦هـ نظافة تامة وخلوه من أي مرض وأن جميع الحجاج يتمتعون بالصحة التامة ، وقد بلغ عدد الوفيات من يوم ٧ ذو الحجة ١٣٦٦هـ إلى يوم ١٢ منه ثلاثين شخصًا ، وكانت هذه الوفيات بالأمراض العادية والشيخوخة وقدر عدد الذين وقفوا بعرفات حوالي ١٥٠.٠٠٠ شخص منهم ٥٥.٤٢٢ حضروا عن طريق البحر والجو . [٢]

وبالنسبة لعودة الحجاج بعد انتهاء موسم الحج فقد سبق أن قامت الحكومة السعودية بإخطار شركات الطيران بوجوب هبوط الطائرات عند عودتها من الحج والمتجهة إلى مصر في محجر الطور ، وكذلك البواخر طبقًا لما جاء بالتعليمات الصادرة من الحكومة ، ولكن بعض الحكومات مثل حكومة سوريا ، ولبنان، وتركيا ، والمغرب ، وفلسطين طلبوا من الحكومة السعودية بأن تسمح لبواخر الحجاج العودة رأسًا إلى موانى بلادهم دون المرور بمحجر الطور ، على أن يتم الحجر

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠٢٧٥٠١ . ٠٠٧٨ " مذكرة بشأن إجراءات خاصة بعودة الحجاج في موسم حج عام ١٣٦٦هـ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٤٧م" ، الأهرام ، ١٣/١٠/١٩٤٧م ، ص ٣ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠٢٧٥٠٢ . ٠٠٧٨ " من مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية بشأن إعلان نظافة موسم حج عام ١٣٦٦هـ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٤٧م" .

الصحي عليهم في بلادهم ، وذلك اجتنابًا لانتقال عدوى الكوليرا إلى حجاجهم لقرب الطور من المناطق الموبوءة ، وقد أرسلت المفوضية السعودية بمصر هذا الطلب لوزارة الخارجية المصرية للنظر فيه [١] . وقد جاء رد وزارة الخارجية على ذلك بأن وزارة الصحة أبلغتها بأن المادة (٣٥) من المعاهدة الدولية الصحية المؤرخة عام ١٩٢٦م ، والمعدلة في ١٩٣٩م بالقسم الخامس الخاص بالاحتياطات المقتضى اتخاذها عند عودة الحجاج " تنص على أن كل سفينة قادمة من أحد موانى الحجاز أو من ميناء أخر وقاصدة إلى السويس أو إلى أحد موانى البحر المتوسط ويكون عليها حجاج يجب عليها أن تذهب إلى الطور حيث توضع تحت الملاحظة ، وقد أبرقت وزارة الخارجية بذلك القرار إلى المفوضية السعودية بالقاهرة وإلى تلك الحكومات بأن سلطات الحجر الصحي بوزارة الصحة لا توافقه على إجراءات مخالفة للمعاهدة الصحية الدولية مع الإحاطة بأنه لم تظهر إصابات كوليرا بمحجر الطور وما يجاوره . [٢]

بدأ وصول البواخر إلى محجر الطور فكانت الباخرة السودان هي أولى بواخر الحجاج المصريين التي وصلت إلى المحجر في فجر يوم ٢ نوفمبر ١٩٤٧م وعليها ١٤٣٧ حاجًا جميعهم من المصريين، وفي ظهر اليوم نفسه وصلت الميناء الباخرة الطائف وعليها ٦٢٧ حاجًا جميعهم من الفلسطينيين ، وفي فجر يوم ٤

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠٢٧٥٠٢ . ٠٠٧٨ " برقية من بيروت إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٤٧م" ، وأيضًا " من المفوضية السعودية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن طلب الحكومات عدم مرور بواخرها بمحجر الطور والاتجاه رأسًا إلى موانى بلادهم بتاريخ أول نوفمبر ١٩٤٧ " ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٣٠م ، ص ٤ .

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠٢٧٥٠٢ . ٠٠٧٨ " من الخارجية المصرية إلى المفوضية السعودية بمصر بشأن عدم مرور حجاج حكومات فلسطين ، سوريا ، لبنان ، تركيا ، المغرب بمحجر الطور " .

نوفمبر وصلت الباخرة مصر وعليها ١٤٩٤ حاجًا جميعهم مصريون ، وقد استمر وصول البواخر حتى يوم ٢٦ نوفمبر حيث وصلت الباخرة " تانيا " وكانت آخر أفواج الحج وقد بلغ عدد ركابها ١٤٦٦ حاجًا وهو الفوج الرابع عشر من محجر الطور ، وبذلك تكون مدة هذا الموسم الفعلية هي ٢٤ يومًا من ٢ إلى ٢٦ نوفمبر ، وقد أغلق المحجر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧م [١] . وقد وصل إلى محجر الطور خلال هذه الفترة ١٨ باخرة منها خمس بواخر تحمل حجاجًا مصريين والباقون يحملون حجاجًا غير مصريين ، وقد بلغ عدد الحجاج الأجانب الذين وصلوا على هذه البواخر ٨٦٢٦ حاجًا لم يعزل أحدٌ منهم وإنما سمح لهم بعد فحصهم طبيًا بالمحجر بالعودة إلى بواخرهم واستئناف السفر إلى أوطانهم عبر قناة السويس تحت الحجر الصحي ، وذلك طبقًا للقواعد المقررة بمقتضى المادة ١٤٢ من المعاهدة الدولية الصحية . [٢]

* * *

(١) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام ، ص ٨٨ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٦م ، ص٢ ، الأهرام ١٩٤٧/١١/٦م ، ص ٢ ، الكتلة ، ١٩٤٧/١١/٤م ، ص ٢ .

(٢) وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام ، ص ٨٨ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/١٩م ، ص ٢ .

الفصل الخامس

مساهمات الهيئات الدولية والمحلية في مكافحة وباء الكوليرا

تنوعت المساهمات المحلية والدولية من قبل الهيئات والمؤسسات الخيرية والمجتمعية في مكافحة وباء الكوليرا في القطر المصري ما بين التبرعات والإمداد بالمصل الواقي والأدوية والمهمات الطبية والمشاركة الفاعلة في عملية المكافحة والمتمثلة في البعثات الطبية والتطوع الداخلي للطلبة والأطباء والموظفين والمثقفين بصفة عامة .

أولاً : مساهمة الهيئات الدولية في المكافحة :

تركزت المساهمة الدولية في المكافحة ضد الوباء في إرسال البعثات الطبية والمشاركة في إعداد وإرسال الأمصال والأدوية والمهمات الطبية سواء عن طريق الإهداء أو الشراء .

البعثات الطبية الدولية :

تنوعت البعثات الطبية التي أرسلت إلى القطر المصري بعد ظهور وباء الكوليرا ، وانتشرت في أغلب المناطق الموبوءة ، وقامت بأعمال جليلة وشاملة ، وعاونت الوحدات الطبية المصرية في مكافحة الوباء وكانت من أهم تلك البعثات العراقية والسورية والسويسرية أما عن البعثة العراقية ، فقد قررت الحكومة العراقية إيفاد بعثة طبية قوامها عشرة أطباء على رأسهم الدكتور سامي شوكت وزير الشئون الاجتماعية سابقًا وخمس عشرة ممرضة ، وتعاونت الحكومة مع جمعية الهلال الأحمر العراقي في بذل قصارى الجهد لمساعدة مصر طبيًا وماليًا في مكافحة الوباء ، وقد وصلت هذه البعثة في ٦ أكتوبر ١٩٤٧م ، وقد قامت وزارة الصحة بتحديد مناطق عمل البعثة ، جزء منهم بمستشفى الحميات بالعباسية وجزء آخر في منطقة شبرا وروض الفرج ، وقد قامت البعثة أيضًا بالعمل في بعض

مناطق الوجه القبلي وخصوصًا في مديريتي الفيوم وقنا [١] . كما قامت الحكومة العراقية بإرسال ملحقٍ ببعثتها الطبية الأولى قوامها خمسة أطباء وخمس عشرة ممرضة ، وكذلك أرسل الهلال الأحمر ثلاثة أطباء وستة ممرضين ، وقد أرسلت الخارجية المصرية برقية شكر للحكومة العراقية على تلك المعونة وما سبقها . [٢]

وأما عن الحكومة السورية فقد قامت بإرسال بعثتين الأولى وهي البعثة الحلبية والتي قام قسم الهلال الأحمر السوري بحلب ونقابة الأطباء بإرسالها ، وقوامها طبيبان وثلاث ممرضات ومعاونان صحيان على رأسها الدكتور " نظيف عيسى" ، وقد وصلوا إلى القاهرة في ٨ أكتوبر ١٩٤٧م ، على سيارتين مزودتين بمقادير من الأدوية واللقاحات ، وقد ندبت وزارة الصحة هذه البعثة للعمل في ثلاثة مراكز بمديرية الجيزة منها مركز إمبابة وأيضًا بعض مراكز مديريتي بني سويف والفيوم ومحافظة الإسكندرية ، أما البعثة الثانية فهي البعثة السورية وقد كان قوامها خمسة أطباء ، وقد أنيط بها العمل في مديريتي بني سويف والفيوم بجانب البعثة الحلبية . [٣]

وأما عن البعثة السويسرية فقد وصلت إلى القاهرة يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧م

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٣ . ٠٠٧٨ " من المفوضية المصرية ببغداد إلى الخارجية المصرية بشأن البعثة العراقية الطبية بتاريخ ١٩٤٧/٩/٢٩م ، و١٩٤٧/١٠/٦م " الأهرام ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١١/٧م ، ص٣.

(٢) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٦ . ٠٠٧٨ " من المفوضية المصرية ببغداد إلى الخارجية المصرية بشأن البعثة العراقية بتاريخ ١٩٤٧/١١/٣م" ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٨م ص ٢ .

(٣) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ " من دمشق إلى الخارجية المصرية بشأن إرسال البعثة الطبية السورية إلى القاهرة " ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٢م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/١٣م ، ص ١ .

، وهي مؤلفة من عشرة أعضاء (ستة أطباء . ثلاثة بكتريولوجين . ممرضة) وقد قامت بإيفادها جمعية الصليب الأحمر السويسري التي تربطها بجمعية الهلال الأحمر المصري روابط إنسانية ، وهذه البعثة كانت تتكون من مجموعتين على رأسها الدكتور " موزر" "Moser" مدير مكتب البكتريولوجي ، والأستاذ بجامعة زيورخ ، وقد قامت البعثة في البداية بالعمل في الإسكندرية ، غير أنها طلبت من وزارة الصحة أن تعمل مستقلة في إحدى المناطق الموبوءة ، واقترحت العمل في كفر الزيات ، وفعلاً استقرت البعثة في كفر الزيات ، وقامت بالإشراف على رش البلاد الموبوءة بمسحوق" د . د . ت" ومعالجة المصابين بالمستشفى الأميري. [١]

أما عن البعثة التركية فقد وصلت إلى القاهرة للمساهمة في مكافحة الكوليرا مزودة بنصف مليون وحدة من اللقاح الواقي ، ومؤلفة من أربعة أطباء وثلاث طبيبات وثلاث ممرضات ومفتشين صحيين ، وتقرر أن يلحق أعضاء البعثة الطبية التركية بمستشفى الحميات بالعباسية وقد غادرت البعثة التركية ومعظم البعثات الطبية في أواخر ديسمبر ١٩٤٧م . [٢]

وبالإضافة إلى البعثات السابقة كان هناك أيضًا البعثة الطبية العربية الموفدة من الجمعيات الطبية العربية للمساهمة في المكافحة ، وهي مكونة من ثلاثة أطباء وممرضة ، وقد وصلت القاهرة في ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م ، وأيضًا البعثة التونسية المكونة من أربعة أطباء ، والتي قدمت إلى القاهرة في منتصف أكتوبر

---

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٥ . ٠٠٧٨ " بشان البعثة الطبية العسكرية السويسرية" ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٢٨م ، ص ٤ ، ١٩٤٧/١١/٧م ، ص ٣ ، البصير ، ١٩٤٧/١١/٥م ، ص ٢ .

(٢) الأهرام ١٩٤٧/١٠/٢٧م ، ص ٥ ، ١٩٤٧/١٠/٢٨م ، ص ٤ ، ١٩٤٧/١٠/٢٩ ، ص ٣

١٩٤٧م . [١]

الخبراء الأجانب :

بالإضافة إلى البعثات الطبية قدم إلى مصر بعض الخبراء الأجانب للمساهمة في مكافحة وباء الكوليرا ومنهم " المستر كول " المندوب الهندي والخبير في الأمراض الباطنة ، و " المستر يونج" المندوب الصيني في الهيئة العلمية الدولية بجنيف ، وقد قام هذان الخبيران بزيارة المعامل الرئيسة لوزارة الصحة ، ومعمل المصل واللقاح بالعجوزة ، ومستشفى الحميات بالعباسية ، وكذلك زار مصر في تلك الآونة الخبيران البريطانيان السير " جون تيلور " العضو في معهد كاسولي ، والدكتور " بروس هوايت" "Brace White" الباحث البكتريولوجي وهما من أعضاء مجلس الأبحاث الطبية وذلك لدراسة الوباء في مصر ، وقد زار مصر أيضًا الأستاذ " بولاك ""Bollack" العالم البلجيكي والذي قدم إلى المختصين ٢٠٠ أنبوبة تحتوي على مركب "الكوليرازين" للعلاج والوقاية من الوباء ، وقد قامت وزارة الصحة بتجربته للوقوف على مدى تأثيره . [٢]

ومن نافلة القول ، أن نذكر أن هناك بعض الدول والهيئات والجمعيات المجتمعية عرضت على الحكومة المصرية إرسال بعثات طبية للمساهمة في مكافحة الكوليرا ، ولكن الحكومة أجابت على تلك الطلبات بالرفض إما لأن العروض جاءت متأخرة بعد زوال الوباء أو لأسباب أخرى ومن أمثلة ذلك طلب بعض الأطباء والصيادلة الإيطاليين المساهمة في المكافحة ، وأيضًا بعض الأطباء النمساويين والبولنديين ، وبعض المتطوعين التونسيين ، ولم تقتصر تلك العروض على الهيئات ولكن تعدت إلى الأفراد سواء كانوا أطباء أو ممرضين ، وكانت الحكومة

(١) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٩م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/١٢م ، ص ١

(٢) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٧م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١٠/٢٨م ، ص ٤ ، ١٩٤٧/١١/٥م ، ص٢

المصرية في الأغلب ترفض هذه العروض . [١]

الأمصال والمهمات الطبية :

قامت عدة حكومات وهيئات عالمية بإمداد الحكومة المصرية ، بالأمصال والمهمات الطبية كمساهمة في مكافحة الكوليرا إما عن طريق الإهداء أو البيع بسعر مخفض وكان من أهم تلك الحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والهند والصين وغيرها من الحكومات والهيئات وقد بلغت كميات اللقاح التي اشترتها وزارة الصحة من الخارج عشرة ملايين و٤٨٠ألف وحدة منها ٢.٥٠٠.٠٠٠ وحدة من كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا و ٣.٠٠٠.٠٠٠ وحدة من الهند ومليون من كلٍ من ألمانيا وجنوب أفريقيا والباقي من عدة دول أهمها فرنسا والصين ، وأهدي للوزارة حوالي ستة ملايين و٤٦٠ ألف وحدة منها مليون وحدة من كلٍ من الولايات المتحدة ، والصين ، وروسيا و٣٦٠.٠٠٠ وحدة من معمل باستير بفرنسا و ٧٥٠.٠٠٠ وحدة من إيطاليا والباقي من عدة دول [٢] .

والجدول الآتي يبين كمية الأمصال التي وصلت إلى مصر من الخارج عن طريق الإهداء أو الشراء .

الحكومة	كمية الأمصال (بالوحدة)	نوع الإمداد	الحكومة	كمية الأمصال (بالوحدة)	نوع الإمداد
الولايات المتحدة	٢.٥٠٠.٠٠٠	شراء	كندا	٨٢٤٢	إهداء
	١.٠٠٠.٠٠٠	إهداء	هولاندا	٤٠٠٠	إهداء
بريطانيا	٢.٥٠٠.٠٠٠	شراء	بلجيكا	١٥٠٠	إهداء

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٣ . ٠٠٧٨ ، ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ بشأن عروض أدوية ومصل ولقاح وتبرعات من الهيئات والجمعيات الدولية "

(٢) البصير ، ١٩٤٧/١١/١١م ، ص ٢ ، ٤ .

الهند	٣.٠٠٠.٠٠٠	شراء	مراكش	٦٥.٠٠٠	إهداء
جنوب أفريقيا	١.٠٠٠.٠٠٠	شراء	سويسرا	٣٩٠.٠٠٠	إهداء
المانيا	١.٠٠٠.٠٠٠	شراء	تركيا	٨٨٠.٠٠٠	إهداء
الصين	١.٠٠٠.٠٠٠	إهداء	اليونان	١٠٠ رطل	مسحوق د.د.ت
روسيا	١.٠٠٠.٠٠٠	إهداء	التشيك	٢٢.٠٠٠	إهداء
إيطاليا	٩١٠.٠٠٠	إهداء	إيران	١٢.٠٠٠	إهداء
فرنسا	٣٦٠.٠٠٠	إهداء	البرازيل	١٨٢.٠٠٠	إهداء
العراق	٢٠٠.٠٠٠	إهداء	افغانستان	١٨٠.٠٠٠	إهداء
لبنان	١٠.٠٠٠	إهداء	أسبانيا	٢٠.٠٠٠	إهداء
تونس	١٠٠.٠٠٠	إهداء	سوريا	٥٠.٠٠٠[١]	إهداء
بلغاريا	٦٥.٠٠٠	إهداء			

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن هناك كثيرًا من الحكومات والهيئات قد شاركت في إمداد الحكومة المصرية بالأمصال والمهمات الطبية ، وعلى رأس هذه الحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والهند ، والذي بلغ مجموع ما أرسلته هذه الحكومات وحدها حوالي تسعة ملايين وحدة من اللقاح .

وبالإضافة إلى الأمصال والمهمات الطبية التي أسهمت بها تلك الحكومات في مكافحة الوباء قامت السفارة البريطانية بإمداد الحكومة المصرية ببعض سيارات الإسعاف ونقل المرضى ، ومن ذلك ٢٥ سيارة إسعاف وخمس عشرة سيارة من ناقلات المرضى لاستخدامها في مكافحة الوباء ، وقد وزعت هذه السيارات على المناطق الموبوءة . [٢]

---

(١) تم جمع هذه الإحصائية وترتيبها من جريدة الأهرام والبصير في الفترة من ١٩٤٧/٩/٢٨م وحتى ١٩٤٧/١١/١٤م ، وأيضًا وثائق وزارة الخارجية المصرية ملفات من رقم ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ ، وحتى ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ .

(٢) الأهـــــــرام ١٩٤٧/١٠/٢٢م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/٢٩م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١١/٥م ،

وقد قامت الحكومة المصرية عن طريق وزارة خارجيتها بشكر جميع الحكومات والهيئات الدولية التي أسهمت طبيًا وماديًا ومعنويًا في مكافحة الوباء خلال فترة وجوده في البلاد، ومن ضمن هذه الحكومات الحكومة البريطانية والتشيكية والفرنسية وغيرها من الحكومات ، وقد كانت الخارجية المصرية تقوم عقب إرسال كل طلبية أو رسالة مصل أو أدوية بشكر الجهة التي أرسلتها فورًا[١] وفي المقابل قام كثير من الهيئات الصحية الدولية والأطباء العالميين بتوجيه الثناء والشكر على جهود الحكومة المصرية في مكافحة الوباء ، وأنه لولا هذه الجهود لانتقل الوباء إلى أوروبا ، والشرق الأوسط ومنهم: الأميرال " مورتن ويلكتس " "Morten Wlktes" مساعد رئيس القسم الطبي للبحرية الأمريكية ، وأيضًا السير " جون تيلور" الأخصائي الكبير والطبيب البحري ، والكابتن نلتون روز Nlton " " Rose ، وقامت أيضًا جريدة التايمز اللندنية بتوجيه الشكر والثناء على جهود الحكومة المصرية في مكافحة الوباء [٢] .

من خلال ما سبق يتضح لنا كمية الإسهامات والمساعدات التي قامت بها الهيئات والحكومات العالمية لمكافحة الوباء في مصر لوقف زحف هذا الوباء إلى باقي دول العالم سواء في أوروبا والشرق الأوسط .

ص ٢ .

(١) وزارة الخارجية ، كود أرشيفي من ٠١٩٢٦٢ . ٠٠٧٨ إلى ٠١٩٢٦٨ . ٠٠٧٨ " بشأن برقيات الشكر للحكومات والهيئات الدولية من الخارجية المصرية عن إسهاماتها في مكافحة الوباء " .

(٢) الأهرام ، ١٩٤٧/١٢/١١م ، ص ٥ ، ١٩٤٧/١٢/٣١م ، ص ٢ .

ثانياً : المساهمات المحلية في المكافحة :

تنوعت المساهمات المحلية في مكافحة الكوليرا ما بين المشاركة الفاعلة في أعمال المكافحة والتطوع في عملية التطعيم ورعاية المرضى والمعزولين ، وبين التبرع وإنشاء لجان لإغاثة منكوبي الكوليرا في مديريات القطر المصري ، وفيما يلي عرض لهذه المساهمات :

*** المشاركة الفاعلة في أعمال المكافحة :**

اشترك في مكافحة الكوليرا عدة هيئات ومؤسسات خيرية على رأسها جمعية الهلال الأحمر المصري، وجمعية مبرة محمد علي التي تم إنشاؤها في عام ١٩١٠م ، وأيضًا شارك في هذه العملية بعض الهيئات الأخرى وطلبة المدارس والجامعات ورجال الجيش والقوات المرابطة ، وتمثلت تلك المشاركة في التطوع في عملية التطعيم ورعاية المرضى والمعزولين ، وفتح مراكز الرعاية والتطعيم أيضًا ، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤسسات والهيئات :

جمعية الهلال الأحمر المصري :

قامت جمعية الهلال الأحمر " شعبة السيدات " بمجهود كبير جدًا في المكافحة بأنحاء القطر المصري ، وتعددت أعمال الجمعية واللجان الفرعية في المديريات في فتح مراكز الرعاية والتطعيم وتوزيع الإعانات على المنكوبين ، وتلقي التبرعات وتوزيعها ، وبداية " كان أول أعمال الجمعية هي فتح مراكز للتطعيم ضد الوباء في بعض عياداتها الخارجية بالمستشفيات ومنها مستشفى صيدناوي لتطعيم الراغبين في السفر إلى الوجه القبلي ومستشفى سمعان ومركز رعاية الطفل ، وقد وافقت وزارة الصحة على ذلك وأذنت لها بعمل تلك المراكز ، وقد أرسلت الجمعية إلى وزارة الصحة عددًا من سيارات الإسعاف لاستخدامها في مديرية الدقهلية ، كما أرسلت إليها ست عشرة خيمة ، وأيضًا ٢٠٠٠ جلباب من مختلف المقاسات أرسلتها إلى مديرية الدقهلية لحاجة المرضى للملابس الكثيرة نظرًا لحرق ملابس

المرضى في المعازل . [١]

وقد اجتمعت لجنة سيدات الهلال الأحمر في منتصف أكتوبر ١٩٤٧م ، ودار البحث حول ما تم من الأعمال لمكافحة الوباء ، وقررت اللجنة افتتاح مناطق جديدة للتطعيم عدا التي فتحت من قبل ، والاستمرار في نصح الجمهور ووضع منشورات صحية توزع على الأهالي بواسطة شابات الهلال الأحمر والطائرات ، كما أخطرت جميع شعبها في الجهات الأخرى بتنفيذ ما تقوم به اللجنة في القاهرة [٢] . وقد ناشدت اللجنة الراغبات من شابات الهلال الأحمر والقائدات في مكافحة الوباء لا سيما الحاصلات على دبلوم الإسعاف الأولى والتمريض للحضور إلى دار مستشفى الهلال الأحمر بداية من ٢٥ أكتوبر لتلقي التعليمات اللازمة . [٣]

أما عن نشاط لجنة سيدات الهلال الأحمر في الأقاليم فقد كان عظيمًا جدًا ومؤثرًا في مكافحة الوباء ، فقد قامت لجنة سيدات الهلال بالإسكندرية بمعاونة رجال الصحة البلدية معاونة فعالة في المكافحة إذ قامت بتطعيم الكثير من الفقراء والعمال ، والإشراف على أعمال النظافة في منازل الأحياء الشعبية ، وقدمت الأقمشة والصابون والفرش والمواد المطهرة إلى الأسر الفقيرة ، وقد طلبت اللجنة من البلدية إعانة مالية لتغطية نفقاتها وتمكينها من أداء واجبها ، وقد رأت الإدارة العامة للبلدية أن تمنحها خمسة آلاف جنيه [٤]. وقد سافرت بعثة سيدات الهلال الأحمر إلى كل من أرمنت وكوم أمبو ونجع حمادي لمكافحة الوباء هناك والقيام

(١) المقطم ، ١٩٤٧/١٠/١٤م ، ص ٤ ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٤م ، ص ٤ .
(٢) الأهرام ١٩٤٧/١٠/١٦م ، ص ٣ ، البلاغ ١٩٤٧/١٠/١٦م ، ص ٣.
(٣) المقطم ١٩٤٧/١٠/٢٣م ، ص ٤ ، الأهرام ١٩٤٧/١٠/٢٣م ، ص ٣ .
(٤) الأهرام ١٩٤٧/١٠/٢٨م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١١/٧م ، ص ٣ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/١٥ م ، ص ٢ .

بتطعيم الأهالي باللقاح ، وقد قامت البعثة بحقن حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص في كوم أمبو وكذلك قامت البعثة بحقن حوالي ٣٤.٠٠٠ شخص بنجع حمادي ، وبعد ذلك قامت البعثة بتوزيع النقود والملابس على أسر المتوفين والناقهين والمخالطين وغيرهم ، وكذلك قامت سيدات الهلال فرع الفيوم بمجهود عظيم في سبيل تخفيف ويلات المنكوبين وأسرهم والناقهين في معازل العلاج ، وقد قامت بتوزيع ١٥٠٠ جلباب و ١٥٠٠ قطعة صابون ، وكذلك أرسلت جمعية الهلال إلى مديرية بني سويف مبلغ ٥٠٠ جنيه و٤٠٠ جلباب . [١]

وفي مديرية الدقهلية تم تقسيم أعمال المكافحة بين جمعية الهلال الأحمر ومبرة محمد علي ، إذ قامت سيدات الهلال الأحمر بتوزيع الملابس والصابون والنقود على الناقهين وأسر المنكوبين ففي مركز دكرنس وزع مبلغ ١٥٠٠ جنيه و ٥٤٠٠ جلباب ، وفي مركز السنبلاوين تم توزيع ٥٩٠ جنيه و١٠٤١ جلبابًا ، وفي مركز أجا وزع مائة جنيه و١٩٠ جلبابًا خلاف ما صرف للناقهين بالمستشفيات [٢] . وقد شمل نشاط جمعية الهلال الأحمر معظم مديريات القطر المصري ، وقد قامت لجنة سيدات الهلال الأحمر بالقاهرة بمناسبة قرار وزارة الصحة بإعادة تطعيم سكان القطر المصري باللقاح الواقي بدعوة الشابات التي ترغب في التطوع والتدريب على الحقن إلى تقديم طلباتها إلى اللجنة في مقرها الرئيسي . [٣]

---

(١) الأهرام ١٩٤٧/١١/١١م ، ص ٢ ، الكتلة ، ١٩٤٧/١١/١٨م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١١/٢٥م ص ٢ .

(٢) البصير ١٩٤٧/١١/١٥م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١١/١٧م ، ص ٢ .

(٣) الأهرام ١٩٤٧/١١/٢٥م ، ص٣ .

جمعية مبرة محمد علي :

بدأت المبرة أعمال مكافحة وباء الكوليرا في ١٠ أكتوبر ١٩٤٧م ، فأرسلت وحدات متنقلة إلى المناطق الموبوءة بالشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة للتطعيم ، وذلك عدا تخصيص وحداتها بالقاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية لنفس الغرض ، كما أرسلت أقمشة كثيرة إلى هذه المناطق ، واتخذت التدابير لإعداد الملابس بالقاهرة لتوزيعها على المعازل بها وبالقليوبية ، وقد كانت المبرة تتلقى التبرعات المادية والعينية سواء أقمشة أو صابون أو جلاليب في معظم مديريات القطر المصري ، وكانت للجمعية في هذه المديريات فروع ومقرات [١] ، وأما عن نشاط المبرة في مكافحة الوباء في جميع أنحاء البلاد ، ففي مديرية الشرقية قامت بتطعيم الأهالي في مستوصفها بالزقازيق ، ومرت وحداتها المتنقلة على مراكز المديرية لنفس الغرض ، وقامت بإغاثة منكوبي الوباء بمعازل المديرية ومستشفياتها وتوزيع الإعانات المالية والملابس والصابون ، أما في القاهرة فقد زارت بعثة مستشفى الحميات بالعباسية لتوزيع الملابس والإعانات المالية على المنكوبين وأيضًا بمستشفى روض الفرج ، وقد قامت المبرة بتنفيذ هذا البرنامج وإجراءات الوقاية ضد الوباء في معظم مديريات القطر المصري . [٢]

طلبة المدارس والجامعات :

اجتمعت اللجنة التنفيذية لطلبة مدينة الإسكندرية وخصوصًا طلبة كلية الطب ، جامعة الملك فاروق الأول ، وعرضت خدماتها على مدير قسم الأوبئة ومساهمتهم في مكافحة الوباء ، وتتلخص هذه الخدمات في تنظيم كتائب من

---

(١) الأهرام ١٩٤٧/١٠/٣٠م ، ص ٣ .

(٢) البصير ١٩٤٧/١١/١٥م ، ص ٢ ، ١٩٤٧/١١/١٧م ، ص ٢ ، الأهرام ١٩٤٧/١١/٦م، ص ٥ .

الطلبة للقيام بأعمال الوقاية حسب إرشادات وزارة الصحة وجمع تبرعات لمساعدة الأسر المنكوبة ، والقيام بأعمال الرعاية الصحية وبالرغم من اعتذار مدير قسم الأوبئة عن مشاركة هؤلاء الطلبة في أعمال المكافحة إلا أن هؤلاء الطلبة أصروا على المشاركة ، وتمثل ذلك في مشاركة طلبة كلية الطب بجامعة فاروق الأول حيث التحق بالإدارة الصحية ٢١ طالبًا من السنة النهائية فيها لمعاونة أطبائها في العمل بالإضافة إلى الطلبة الذين انتهوا من دراستهم والتحقوا قبل ذلك بالإدارة الصحية [١].وقد كان للمجهود الذي قام به هؤلاء المتطوعون . والذين زادت أعدادهم بعد ذلك . آثارًا طيبة ذكرتها الإدارة الصحية في تقريرها ، إذ تألفت من هؤلاء الطلبة عشرون فرقة تولت تطعيم السكان بالمصل الواقي ، وكانت تقوم بتطعيم ٦.٠٠٠ شخص يوميًا بالإضافة إلى المركز الذي أنشئ في مقر الكلية ، والذي قام بتطعيم ٣٠.٠٠٠ شخص واستخراج ١٠.٠٠٠ شهادة تطعيم[٢]. وكذلك قرر بعض طلبة السنة النهائية بكلية الطب جامعة فؤاد الأول التطوع للمساهمة في التطعيم ، وكذلك أبدى طلبة المدارس الثانوية والصناعية بالقاهرة رغبتهم في التطوع للمساهمة في مكافحة الكوليرا. [٣]

رجال الجيش والقوات المرابطة :

عند ظهور الوباء في القطر المصري قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧م ، تأجيل تسريح الجنود مؤقتًا إلى أن تزول الحالة الصحية ، وذلك لإمكان استخدامهم في حصار البلاد والقرى التي يظهر فيها الوباء ، وكذلك وقف إحالة القوات المرابطة الذين قضوا مدة خدمتهم إلى الرديف لمدة ثلاثة أشهر

(١) الأهرام ١٩٤٧/٩/٢٨م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/١٥م ، ص ٤ ، ١٩٤٧/١٠/٣٠م ، ص ١

(٢) الأهرام ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/٢م ، ص ١ .

(٣) البصير ١٩٤٧/١١/١٩م ، ص ٢ .

للانتفاع بهم في حصار البلاد والقرى الموبوءة ، وقد طلبت وزارة الصحة من وزارة الدفاع الوطني أن تمدها بقوة من الجيش وعدد من السيارات العسكرية المعدة لأعمال الإسعاف ، ونقل المرضى للاستعانة بها في تطعيم أهالي الوجه البحري ، وفعلاً أمدت إدارة الخدمات الطبية في الجيش وزارة الصحة بخمس عشرة سيارة إسعاف مجهزة بنقالات لنقل المرضى في حالات الإصابة بالكوليرا.[١]

وأما عن البعثات الطبية لرجال الجيش ، فقد تم إرسال عدة بعثات طبية تابعة للجيش لبعض الأقاليم للمساهمة في مكافحة الوباء ، فقد أرسلت إلى مديرية الغربية بعثة من أطباء الجيش تضم وحدتين من مستشفيات الميدان ومجهزة باللقاح والأدوية وغيرها ، وأيضًا سافرت بعثة أخرى من أطباء الجيش إلى شبين الكوم لهذا الغرض مؤلفة من طبيبين ومعهم أربعة عشر ممرضًا ، ومزودة بثلاث عشرة سيارة طبية ما عدا اثنتين للإسعاف وأربعًا للنقل ، وكذلك تم إرسال بعثة طبية إلى ملوي مؤلفة من أربعة عشر طبيبًا من أطباء الجيش وأربعة متطوعين عدا الممرضين ، وذلك للقيام بتلقيح السكان ضد الوباء . [٢]

الهيئات والمؤسسات الأخرى :

بجانب تلك الهيئات والمؤسسات الخيرية التي شاركت في أعمال المكافحة كانت هناك بعض الهيئات الأخرى التي قامت بمجهود ملحوظ في مكافحة وباء الكوليرا ، ومن ذلك ما قررته بعض الهيئات مثل جبهة الدعاية لوادي النيل ، والنادي العربي ، وشباب جبهة مصر بالإسكندرية والاتحاد القبطي من أن تجند شبابها في مكافحة الوباء ، فوضعت لذلك كشوفًا بأسماء المتطوعين منها لتقديمها

---

(١) الأهرام ١٩٤٧/٩/٢٩، ص ١، ١٩٤٧/١٠/١٠ ، ص ١، ١٩٤٧/١٠/١٦، ص ٣

(٢) الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/١٣م ، ص ١ ، ١٩٤٧/١٠/٣٠م ، ص ١ ، الكتلة ١٩٤٧/١١/٦م ص ٢ .

إلى وزير الصحة ليهيئ لهم العمل المناسب في هذا الميدان ، وكذلك إنشاء مقرات لتطعيم الأهالي ، وكذلك أرسل في نفس السياق المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى وزير الصحة كتابًا أشار فيه إلى استعداد إدارة جوالة الإخوان المسلمين لأن تضع رهن تصرف الوزارة ٤٠٠٠٠٠ جوال من الشباب للمساهمة في مكافحة الوباء ، وأن مستوصفات الإخوان في مختلف الجهات قد أصبحت على استعداد لعلاج المصابين وتطعيمهم ، كما أن المركز العام للإخوان قد أعد عشر سيارات للتطعيم في المناطق الموبوءة . [١]

وبالإضافة إلى ذلك ، قامت عدة هيئات ومؤسسات أخرى بالمساهمة في مكافحة الوباء إما بالتطوع في أعمال المكافحة والتطعيم أو بإنشاء بعض مراكز للتطعيم أو المساهمة في التخفيف عن الأسر المنكوبة وتوزيع النقود والصابون والملابس على تلك الأسر ومن أهم هذه الهيئات جمعية التعاون على البر والتقوى ولجنة سيدات يوم المستشفيات الحزب النسائي ، والاتحاد السوداني ، والمراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، وحزب العمال ، وجمعية الإسعاف بالإسكندرية ، والاتحاد العربي ، والهلال الأحمر العربي وغيرها من الهيئات والمؤسسات الخيرية المجتمعية التي شاركت بمجهود فعال في مكافحة وباء الكوليرا . [٢]

---

(١) الأهـــــــرام ١٩٤٧/٩/٢٦م ، ص ٥ ، ١٩٤٧/٩/٢٩م ، ص ١ ، ١٩٤٧/٩/٣٠م ، ص ٣.

(٢) الأهرام ، الأعداد من ١٩٤٧/١٠/٢٢م إلى ١٩٤٧/١١/٦م .

*** التبرعات وإعانة منكوبي الكوليرا** :

بجانب المشاركة الفاعلة في مكافحة الوباء التي قامت بها الهيئات والمؤسسات الخيرية قام أهل البر والإحسان بالتبرع وإعانة منكوبي الكوليرا ، وكانت تتلقى هذه التبرعات نفس الهيئات والمؤسسات الخيرية السابقة ، والتي تقوم بتوزيعها على منكوبي الكوليرا حسب القواعد والأسس التي وضعها المجلس الاستشاري الأعلى للكوليرا ، وقد كان من قرارات المجلس بجلسته المنعقدة في ١١ نوفمبر ١٩٤٧م ، أن تقسم التبرعات المالية التي جمعت في المديريات لإغاثة منكوبي الكوليرا إلى قسمين : القسم الأول ـ وهو الثلثان ـ ويعطي لجمعية الهلال الأحمر ومبرة محمد علي وذلك إذا قامت الجمعيتان بالعمل في مديرية واحدة ، وإلا فيصرف الثلثان لإحدى الجمعيتين إذا اختصت بالعمل وحدها في دائرة المديرية ، والقسم الثاني ـ الثلث ـ يوضع تحت تصرف مدير المديرية للصرف منه على الطوارئ ، وقرر المجلس أيضًا أن تشكل لجان فرعية في كل مديرية أو محافظة من سيدات الهلال الأحمر أو المبرة ينضم إليها مندوب عن كل من وزارة الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية لتقديم المعونة والتسهيلات والبيانات اللازمة ، وتقوم هذه اللجان بتوزيع الإعانات على الأسر المنكوبة حسب حالتها الاجتماعية وطبقًا للأسس والقواعد التي وضعها المجلس الاستشاري الأعلى . [١]

وكانت من أنشط اللجان الفرعية التي شكلت لجنة إغاثة منكوبي الكوليرا التابعة لمبرة محافظة الإسكندرية ، والتي كان لها دور فعال في جمع التبرعات المالية والعينية وتوزيعها على الأسر المنكوبة توزيعًا عادلاً وطبقًا للقواعد والأسس التي وضعها المجلس الاستشاري، وقد بلغت جملة قوائم التبرعات المالية التي

(١) مجلس الشيوخ ، جلسة ١١ / ٢٦ يناير ١٩٤٨م ، ص ٣٤٣ ، مجلس النواب جلسة ٢٨ ، ١١ مايو ١٩٤٨م ، ص ٢١٠٥ ـ ٢١٠٦ ، الأهرام ١٩٤٧/١١/١٢م ، ص ٢ .

تلقتها حوالي ٣٠ قائمة حتى أواخر ديسمبر ١٩٤٧م ، بإجمالي مبلغ وقدره ٢٢.٤٦٠ جنيهًا و٦٣ مليمًا ، وبلغت قوائم التبرعات العينية حوالي عشرة قوائم اشتملت على ٣٣٦٠ مترًا من الأقمشة وغيرها من البطاطين والفرش [١] . وقد قررت اللجنة تقسيم العمل بينها وبين جمعية الهلال الأحمر حيث اختصت هي بمساعدة أهالي المرضى والمتوفين ، على أن تقوم جمعية الهلال الأحمر بمساعدة المعزولين وأهلهم ، وقد بلغ مجموع الأسر التي شملتها الإغاثة في الإسكندرية وصرفت لها إعانات مالية حوالي ٦٠٠ أسرة منها حوالي ٧٠ أسرة تتناول إعانة مستمرة وطويلة الأمد وذلك حتى أواخر ديسمبر ١٩٤٧م ، وكانت تصرف الإعانة طويلة الأمد للأسر التي فقدت عائلها ، أما الإعانة المؤقتة فكانت تصرف للأسر التي تعطل عائلوها عن العمل أو عزلوا بالمعازل [٢] . وبالنسبة للتبرعات التي تلقتها اللجان الفرعية في الأقاليم ، فقد بلغت في السويس حوالي ١٨٠٠ جنيه ، وفي شبين الكوم ٦٢٢٤ جنيهًا ، وفي البحيرة حوالي ١٦.٤٠٠ جنيه ، وفي الدقهلية حوالي ٧٨٨١ جنيهًا ، وفي جرجا حوالي ٨٥٣١ جنيهًا ، أما لجنة سيدات الهلال الأحمر فقد بلغ مجموع التبرعات التي تلقتها حتى أواخر ديسمبر ١٩٤٧م ، حوالي ٣٠.٩٤٧ جنيهًا و٢٣٤ مليمًا ، كما بلغت جملة التبرعات التي تلقتها جريدة الأهرام من قراءها حوالي ٨٨٤٢ جنيهًا و ٩٥٠ مليمًا . [٣]

وقد ساهم في هذه التبرعات المالية والعينية بعض الهيئات والشركات

---

(١) الأهرام ، ١٩٤٧/١٢/٢٦م ، ص ٥ .

(٢) الأهرام في الفترة من ١٩٤٧/١٢/٣م ، إلى ١٩٤٧/١٢/٢٦م ، البصير ١٩٤٧/١١/٥م ، ص ٢ ، الأهرام ١٩٤٧/١١/٤م ، ص ٣ .

(٣) الأهـــرام ١٩٤٧/١٢/١٣ ، ص ٥ ، ١٩٤٧/١٢/١٧ ، ص ٥ ، ١٩٤٧/١١/٢٦ ، ص ٤ مجلس الشيوخ ، جلسة ١٠ ، ١٩ يناير ١٩٤٧ ، ص ٣١١ .

والمؤسسات وبعض الشخصيات العامة وأمراء وأميرات الأسرة المالكة ، ونواب وشيوخ البرلمان ، وفيما يلي جدول يبين نموذجًا لتلك المساهمات والتبرعات :

م	اسم المساهم أو المتبرع	إجمالي المبلغ بالجنيه	الجمعية التي أرسل إليها المبلغ
١	الأميرة خديجة عباس حلمي	١٠٠٠	٥٠٠ جنيه لمبرة محمد علي ، ٥٠٠ جنيه لجمعية الهلال الأحمر .
٢	الأمير محمد علي إبراهيم	٣٠٠	لمبرة محمد علي
٣	الأسرة الأباظية	١٠٠٠	لمبرة محمد علي
٤	الملك فاروق الأول	١٥٠٠	١٠٠٠ جنيه لجمعية الهلال الأحمر بالقاهرة و٥٠٠ جنيه لفرع الإسكندرية .
٥	الأمير محمد علي	١٥٠٠	٥٠٠ جنيه لمبرة محمد علي ، ٥٠٠ جنيه لجمعية الهلال الأحمر ، و٥٠٠ جنيه لمكافحة الوباء في الغربية ، والشرقية ، والمنوفية ، والدقهلية ، والفيوم .
٦	النائب توفيق دوس	٢٥٠	لمبرة محمد علي وجمعية الهلال الأحمر.
٧	الأمير يوسف كمال	١٠٠٠	لمبرة محمد علي
٨	دائرة الأمير حليم	٢٥٠٠	١٠٠٠ جنيه لمنكوبي البحيرة ، ١٠٠٠جنيه لمنكوبي الشرقية ، ٥٠٠ جنيه لمبرة محمد علي .
٩	موظفو الخاصة وديوان الأوقاف الخصوصية الملكية	٩٤٣	لمكنوبي الكوليرا
١٠	محال شيكوريل	١٠٠٠	لمكنوبي الكوليرا
١١	مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية	٢٠٠٠	١٠٠٠ جنيه لمبرة محمد علي ، و١٠٠٠ جنيه لجمعية الهلال الأحمر .
١٢	دائرة الأمير محمد عبد	١٠٠٠	لمنكوبي فارسكور .

	الحليم		
١٣	الجمعية الخيرية الإسلامية	٥٠٠	لمبرة محمد علي وجمعية الهلال الأحمر.
١٤	بنك التسليف الزراعي	٥٠٠	لوزارة الصحة .
١٥	البنك العربي بالقدس	١٠٠٠	لجمعية الهلال الأحمر
١٦	الأميرة سميحة حسين وقرينها	٢٠٠٠	لوزارة الصحة
١٧	شركة مصر الجديدة	٥٠٠	لمنكوبي الكوليرا
١٨	الأمير محمد عبد الحليم	١٠٠٠	لمنكوبي الكوليرا[١]

ومن خلال الجدول السابق يمكننا أن نعرض بعض الملحوظات منها:

١ـ أن أغلب هذه التبرعات تم اقتسامها بين مبرة محمد علي وجمعية الهلال الأحمر وذلك تطبيقًا للقواعد والأسس التي وضعها المجلس الاستشاري الأعلى للكوليرا .

٢. أن معظم التبرعات التي ذهبت إلى المديريات الموبوءة من الأمراء والأميرات ما هي إلا مديريات تقع فيها دائرة أملاكهم كتبرع الأمير محمد علي بـ ٥٠٠ جنيه لمكافحة الوباء في مديريات الغربية والشرقية والمنوفية والدقهلية والفيوم وهي مديريات يقع فيها أملاك الأمير محمد علي

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد قامت بعض الشركات أيضًا بالتبرع العيني لمنكوبي الكوليرا ومن تلك الشركات شركة " إخوان أفرينو " والتي تبرعت للحكومة المصرية بمائة سيارة لوري ثمنها ٤٠.٠٠٠ جنيه ، وكذلك تبرعوا للحكومة بـ ٥٠٠ خيمة لإيواء المصابين ، وأيضًا تبرعت شركة مصر للغزل والنسيج لوزارة الصحة بألف ثوب من الأقمشة الشعبية مساهمة منها في مكافحة الوباء ، وكذلك تبرعت

(١) الأهرام ١٩٤٧/١٠/٢٣م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١٠/٢٩م ، ص ٣ ، ١٩٤٧/١١/٦م ، ص ٢

شـــــركة ســـــباهي إخـــــوان للغـــــزل والنســـــيج بـــــ ٥٠٠ جنيـــــه و ٥٠٠ بطانية و ٥٠٠ خيمة و٥٠٠ قطعة قماش . [١]

* * *

(١) الأهرام ، البصير ، الكتلة ، أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٤٧م .

الخاتمة

وبعد أن انتهى هذا البحث من تغطية هذا الموضوع ، وعرضه بجميع جوانبه وأركانه ، نأتي لعرض أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:

أولاً : إن أهم ما يميز هذا الوباء عن الأوبئة الأخرى التي وفدت إلى القطر المصري ، هو عدم تحديد مصدر العدوى به بالسرعة التي تعجل من الحد من انتشاره ، ووقوع جدل كبير بين المتخصصين سواء داخل مصر أو خارجها ، حول مصدر الوباء ، ولكن من خلال ما تم عرضه في صفحات البحث ، وبعد الإطلاع على آراء الكثير من الخبراء الأجانب في هذا المجال تأكد بشكل واضح بأن المسئول الأول والأخير عن تسرب هذا الوباء إلى مصر القوات البريطانية الموجودة في منطقة على قناة السويس ، وأن الوباء دخل إلى مصر عن طريق حاملي جرثومته من رجال القوات البريطانية الذين وفدوا من الهند على إحدى الطائرات التي هبطت في منطقة القناة ولم تخضع للرقابة الصحية المصرية .

ثانياً : كان من أهم الملاحظات التي وردت في البحث عن سير الوباء وانتشاره في القطر المصري هي أن يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٧م سجل أعلى ارتفاع يومي طوال فترة الوباء في عدد الإصابات والوفيات إذ بلغ عدد الإصابات حوالي ١٠١٢ إصابة وعدد الوفيات ٥٦١ حالة ، وأيضًا سجلت مديرية الدقهلية أعلى ارتفاع يومي طوال فترة الوباء على مستوى المديريات في ذلك اليوم ، حيث بلغت الإصابات بها ٣٢٤ إصابة وعدد الوفيات ٢١٥ حالة .

ثالثًا : قامت الحكومة المصرية باتخاذ الكثير من التدابير والاحتياطات لمكافحة الوباء في القطر المصري ، ولكن هذه التدابير والاحتياطات تعرضت للنقد من بعض المتخصصين ، ووجه للحكومة التقصير والفشل في حملتها ضد الكوليرا

، وأصبحت هي المسئول غير مباشر في انتشار الوباء بهذا الشكل ووجه حزب الوفد والذي كان آنذاك في موقف المعارض الكثير من النقد اللاذع للحكومة السعدية بقيادة رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي ، وتمثل ذلك في الاستجواب الشهير الذي قدمه الشيخ محمد فؤاد سراج الدين لمجلس الشيوخ عن وباء الكوليرا وموقف الحكومة منه ، وأيضًا طلب المناقشة المقدم من النائب نور الدين طراف لمجلس النواب عن وباء الكوليرا ، وأخيرًا الحملة الشرسة التي قادتها الصحف الوفدية ضد الحكومة على صفحات البلاغ والمصري .

رابعًا : قامت الحكومات الأجنبية والعربية بمساهمات عديدة وفاعلة في مكافحة الكوليرا وذلك بإرسال بعثات طبية وخبراء متخصصين في هذا المجال ، بالإضافة إلى إرسال بعض الأمصال والأدوية والمهمات الطبية ، ولكن لم يكن الجانب الإنساني هو الوحيد الذي حفز تلك الحكومات على المساهمة في المكافحة ، ولكن خوف هذه الحكومات من انتقال هذا الوباء إليها كان عاملاً رئيسيًا في هذه المساهمات والمساعدات .

خامسًا : في مقابل هذه المساهمات التي شاركت بها الحكومات الأجنبية والعربية في مكافحة الوباء اتخذت تلك الحكومات بعض التدابير والاحتياطات الشديدة الوطئة لاتقاء شر الوباء وخصوصًا الحكومات المجاورة والحدودية مع مصر ، وقد وصلت هذه الحكومات في إجراءاتها وتدابيرها إلى حد فاق ما اشتملت عليه بنود المعاهدات الصحية الدولية من فرض قيود السفر على القادمين من مصر وقيود الحجر الصحي على الواردات المصرية مما يعد مخالفًا للمعاهدات الصحية الدولية.

سادسًا : كان من أهم ما ميَّز تلك التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومات

الأجنبية والعربية لمكافحة الكوليرا لكي لا تتسرب إليها ، هي أنها مكررة ومتشابهة في جميع الدول ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تلك التدابير تحكمها الضوابط والقواعد الواردة في بنود المعاهدات الصحية الدولية ، فمرجع تلك الدول والحكومات في تطبيق تلك الضوابط هي مواد وبنود تلك المعاهدات .

سابعا : نظرا لأن موضوع البحث من الأمور التي كثيرا ما تحدث علي الصورة التي أتت في البحث أو بصورة أكبر أقل وإعمالا لفائدة التاريخ في التماس العبرة منه فاني أري أن من واجبي أن أدعوا الباحثين إلي الالتفاف حول الدراسات الاجتماعية، كما أنني أري من الواجب التوصية التي أقدمها للجهات التنفيذية بضرورة وجود مراكز متطورة مطلعة لإدارة الأزمات في وقت مبكر حيث ثبت تاريخيا أن عنصر التأخير أو التخبط أو العشوائية يضاعف من حجم الكارثة التي تدفع ثمنها الشعوب وليست الحكومات،فعلي الحكومات أن تكون يقظة وواعية في إدارة الأزمات التي تأتي الكوارث المرضية في مقدمتها ، كما أدعوا الجهات صاحبة القرار في بلادنا وغيرها أن تتحري الدقة في البيانات والمعلومات ذات الصلة بالملمات والكوارث حيث إن بداية العلاج مترتبة علي صحة تحديد المرض والوقت الناسب لاكتشافه، وكلما دقق المسئولون في البيانات والمعلومات أتت النتائج طيبة وجنبوا البلاد والعباد شر الكوارث وبلاياها .

مصادر البحث

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

١ـ وثائق وزارة الخارجية المصرية :

كـود أرشـيفي مـن ١٩٢٦٢ ٠ ـ ٠٠٧٨ إلـى ١٩٢٧١ ٠ ـ ٠٠٧٨ ، كـود أرشـيفي ٢٧٥٠١ ٠ ـ ٠٠٧٨ ، ٢٧٥٠٢ ٠ ـ ٠٠٧٨ .

٢ـ وثائق جلسات مجلس الوزراء :

كود أرشيفي ٥٦٣٩٦ ٠ ـ ٠٠٧٥ ،جلسة قبل ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧م
كود أرشيفي ٥٦٣٩٩ ٠ ـ ٠٠٧٥ ، جلسة قبل ٥ أكتوبر ١٩٤٧م.
كود أرشيفي ٥٦٤٠٢ ٠ ـ ٠٠٧٥ ، جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م.
كود أرشيفي ٥٦٤٠٣ ٠ ـ ٠٠٧٥ ، جلسة قبل ٢ نوفمبر ١٩٤٧م
كود أرشيفي ٥٦٤٠٧ ٠ ـ ٠٠٧٥ ، جلسة قبل ٢٦ نوفمبر١٩٤٧م
كود أرشيفي ٥٦٤١٦ ٠ ـ ٠٠٧٥ ، جلسة قبل ٢٤ ديسمبر١٩٤٧م

٣ـ وثائق وزارة الشئون الاجتماعية :

كـود أرشـيفي ٠٠٠٨٦٠ ـ ٤٠٢٩ " جـزء أول أوراق إغاثـة منكـوبي الكـوليرا بمديريـة الشرقية ١٩٤٧م "

كـود أرشـيفي ٠٠٠٨٦١ ـ ٤٠٢٩ " جزء أول أوراق العمـال المعزولين بمعسكر القرين بمديرية الشرقية " .

كود أرشيفي ٠٠٠٥٨٧ ٠ ـ ٤٠٢٩ " أوراق مكافحة مرض الكوليرا سنة ١٩٤٨م " .

٤ـ وثائق الدائرة البلدية بالإسكندرية :

كـود أرشـيفي ٠٠٦٥١٧ ـ ٢٠٠٧ " التبرعـات التـي تلقتهـا الإدارة الصـحية ببلديـة الإسكندرية بمناسبة ظهور الكوليرا سنة ١٩٤٧م " .

كود أرشيفي ٠٠٦٥١٨ ٠ ـ ٢٠٠٧ " التدابير الخاصة بمكافحة الكوليرا بمدينـة الإسكندرية ، ومكافآت العمال " .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١ـ وزارة الصـحة العموميـة ، التقريـر السـنوي العـام ١٩٤٧ ، المطبعـة الأميريـة ، القـاهرة ، ١٩٥٣م .

٢ـ وزارة الصحة العمومية ، التقرير السنوي العام لمصلحة المعامل لسنة ١٩٤٧م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
٣. الحكومة المصرية ، وزارة العدل ، مجموعة الوثائق الرسمية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
٤ـ الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٧م ، المطابع الأميرية ، القاهرة .
٥. القومسيون البلدي المؤقت لمدينة الإسكندرية ، أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٤٧م .
٦. مجلس النواب والشيوخ عام ١٩٤٨م .

ثالثاً : التقارير والأبحاث الطبية المنشورة :

١ـ أحمد الحلواني ، أثر العوامل الجوية في انتشار وباء الكوليرا ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م.
٢. سعيد عبده ، وباء الكوليرا الحالي ، كيف نشأ وكيف انتشر ؟ ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م.
٣. عباس فضلي ، الكوليرا ، نشأتها ، طرق الوقاية ، علاجها ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، ١٩٤٧م.
٤. عبد الشافي محمد :
. مشروع لمكافحة وباء الكوليرا بعد اجتياحه الوجه البحري ومديريتي الجيزة وبني سويف ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الثلاثون ، العدد الحادي عشر نوفمبر ١٩٤٧م
ـ وباء الكوليرا ومقاومته ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد العاشر ، أكتوبر ،١٩٤٧م.
. وزارة المعارف ووقاية المدارس من الكوليرا ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م.
٥ـ عبد الواحد الوكيل ، تاريخ الكوليرا في مصر ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد الخامس ، ١٩٣٨ م.

٦. محمد خليل عبد الخالق :

- دفاع المملكة المصرية ضد الكوليرا في الماضي والحاضر والمستقبل ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م .
- الرطوبة الجوية والموجة الأولى لوباء الكوليرا في مصر عام ١٩٤٧م ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الثاني عشر ، ديسمبر ١٩٤٧م .
- وباء الكوليرا في مصر عام ١٩٤٧م ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م.

٧- محمد عبد الحميد جوهر : تشخيص الكوليرا ولقاحها وطريقة استعماله وقيمته الوقائية ، المجلة الطبية المصرية ، السنة الثلاثون ، العدد الحادي عشر ، نوفمبر ١٩٤٧م.

رابعاً : الدوريات :

١- الوقائع المصرية : يونيه ١٩٣٤م ، سبتمبر ١٩٣٥م ، يناير ١٩٣٦م ، يوليه ، أغسطس ١٩٣٩م. سبتمبر ، أكتوبر ، نوفمبر ١٩٤٧م ، فبراير ١٩٤٨م .

٢. الأهرام . ٣. البصير . ٤. البلاغ .

٥. المقطم . ٦. الكتلة . ٧. المصري .

٨. الصعيد الأقصى : سبتمبر ، أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٤٧م.